الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

معهد العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

ميدان: العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: مالية

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية

مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD

إعداد الطالبة:

1. أحلام بشلم
2. زهرة بوطواطو
3. سمية بولحليب

تحت إشراف الأستاذ:

فريدة معارفي

السنة الجامعية:2011/2010

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

كلمة شكر

نشكر الله عز و جل ونحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السماوات وملء الأرض وملء ما شاء الله من شيء بعد، يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه أن وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع و أمدنا بالهمة و المثابرة من أجل المواصلة، ونصلي ونسلم ونبارك على الحبيب المصطفى محمد النبي الأمي الذي علم الأمم. و نتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذة المشرفة "معارفي فريدة " التي لم تبخل علينا بنصائحها و إرشاداتها طيلة قيامنا بهذا العمل.

و نتقدم بالشكر إلى كل أساتدة معهد العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والتجارة.

بالإضافة إلى كل من أعانونا على انجاز هذه المذكرة و خاصة السيد"عيسى"، والسيدة"نادية" من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأعمال التقليدية وموظفي مكتبة المعهد وقاعة الانترنت داخل الجامعة وخارجها، كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو من بعيد و لو بكلمة طيبة أو دعوة صادقة أو إبتسامة مشرقة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أهدي ثمرة عملي وجهدي هذا الي والدي العزيزين وفاءا لبذلهما وعطائهما الدائم، حفظهما الله

والي اخوتي: نوال، حسام، ياسمين والي الصغير زياد

وأهديه الي صديقاتي علي مر دروب الحياة التي جمعتنا

والي عائلتي الكبيرة.

أحلام

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها إلى مصدر الحنان **والعطف، إلى من حملتني تسعة** أشهر ولم يغمض لها جفن طيلة حولين، إلى أمي الحنونة أدامها الله ـ عز وجل ـ

إلى من كان السند القوي في السراء والضراء، إلى من كان رمز الصمود والعطاء إلى من كان رمز القوي والقاء، إلى من كان قدوة في التربية والأخلاق، إلى أبي العزيز حفظه الله.

إلى أفراد عائلتي: إلى كمال وزوجته وردة، **إلى** زهير وزوجته منى، **فاتح، عبد المؤمن،** لويزة، مريم.

إلى الكتاكيت: رندة، سرين، **سيف** عبد الرحمن، **حنين،** والغالية لميس

إلى كل من له صلة رحم بالعائلة وأخص بالذكر: خالي نوار وزوجته نفيسة و ولديه؛

إلى عمي عز الدين وزوجته زهرونة وبناته.

إلى صديقاتي: أحلام، أسماء، زينة، سمية، سعيدة.

إلي كل زميلاتي **وزملائي في** معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارة

إلى كل من لم اذكر اسمه

زهرة

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سمية

الاهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

ربي نحمدك حمدا يليق بجلال وجهك وعظيم سلطانك

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

إنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن اهدي ثمرة جهدي إلى:

الذي يخفق له قلبي باستمرار،ضياء قلبي ونور بصري" محمد صلى الله عليه وسلم."

من قال فيهما الله عز وجل .... "وبالوالدين إحسانا."....

إلى من حملتني كرها ووضعتني كرها، إلى نبع الحنان والمحبة، نور عيني،

إلى الإنسان الذي سعى جاهدا في رعايتي و تربيتي و تعليمي و توجيهي و

الوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي، إلى من كان السند القوي في السراء

والضراء،أمي العزيزة"زينب" وأبي الكريم "أحمد"

إلى دفئ البيت وسعادته أخي وأخواتي :تقي الدين ،أسماء،أمينة ،عائدة،

إلى كل هؤلاء: العائلة والأقارب،الأصدقاء والزملاء

إلى كل من أشرف على تدريسي وساهم في تعليمي،إ للأستاذة المشرفة

"فريدة معارفي".

إلى كل من تمنى لي النجاح وبث فيا روح المثابرة والمضي.

إلى جميع أساتذتي الذين علموني في حياتي الدراسية.

إلى من قضى زهرة شبابه في محراب العلم المقدس.

إلى من فتح هذه الرسالة وتصفح أوراقها بعدي.

إلى كل من آمن بـ ا ربا –وبالإسلام دينا - وبمحمد رسولا صلى الله عليه وسلم نبيا

و رسولا.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فهرس المحتويات

I. **كلمة شكر:** .....

II. **الإهداء:** .....

III. **فهرس المحتويات:** .....

IV. **قائمة الجداول:** .....

المقدمة

تمهيد.....أ

إشكالية البحث.....ب

فرضيات البحث.....ب

تحديد اطار البحث.....ب

أسباب اختيار الموضوع .....ب

أهميةالموضوع.....,.....ت

أهداف البحث.....ت

المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث .....ت

موقع البحث في الدراسات السابقة.....ت

محتويات البحث.....ج

الفصل الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة [1-27]

تمهيد الفصل الأول 1

المبحث الأولماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....2

الفرع الأول: تعريف منظمة العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

الفرع الثاني:تعر يف البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2

الفرع الثالث: تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....2

الفرع الرابع: التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 3

الفرع الخامس: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....3

الفرع السادس: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....4

الفرع السابع: تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....4

المطلب الثاني: صعوبات ضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 5

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الأول :العوامل الاقتصادية.....5
الفرع الثاني :العوامل التقنية 6
الفرع الثالث : العوامل السياسية 7
المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 8
الفرع الأول:الاعتماد على المعايير الكمية 8
الفرع الثاني:الاعتماد على المعايير النوعية 10
المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أشكالها،و أهدافها 11
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 11
الفرع الأول : الحجم 11
الفرع الثاني: سهولة الإنشاء و التنفيذ 11
الفرع الثالث : المرونة و سرعة الاستجابة 12
الفرع الرابع: سهولة الإدارة و بساطة الهيكل التنظيمي 12
الفرع الخامس : الحرية المتاحة للمؤسسين و الإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة.....12
الفرع السادس: تعديل الميزان التجاري.....13
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 14
الفرع الأول : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها 14
الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل 15
الفرع الثالث : تصنيف المؤسسات ص، و،م حسب طبيعة المنتجات 17
الفرع الرابع : تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني 19
المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 22
المبحث الثالث: آفاق و تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و كيفية تأهيلها 23
المطلب الأول: محددات إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....23
الفرع الأول:عامل التكلفة.....23
الفرع الثاني:عامل طبيعة العمليات و مجالات النشاط 23
الفرع الثالث : عامل السوق 23
المطلب الثاني:التحديات و المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة.22
الفرع الأول :التحديات التي تواجه المؤسسات الصغير ة والمتوسطة 22
الفرع الثاني :المشاكل التي تعترض إنشاء و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 23
المطلب الثالثمتطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكييفها مع المستجدات العالمية.....25.
الفرع الأول : العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة و دعم دور هذه المؤسسات.....25

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الثاني : إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة و المتوسطة.....25
الفرع الثالث : زيادة التسهيلات و الدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات.....26
الفر ع الرابع : توفير بيئة ملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 26
الفرع الخامس : الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية 26
خلاصة الفصل الأول: 27
الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية [28-54]
تمهيد الفصل الثاني 28
المبحث الأول:نظرة عامة على التنمية الاقتصادية..... 29
المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....29
الفرع الاول: ماهية التنمية الاقتصادية.....29
الفرع الثاني: التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.....30
المطلب الثاني: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية..... 30
الفرع الأول: مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة 30
الفرع الثاني: مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال..... 31
المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية والعوائق التي تواجهها..... 31
الفرع الأول:متطلبات التنمية الاقتصادية..... 32
الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية..... 33
المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....37
المطلب الأول: معايير الحكم على قيمة المشروعات الصناعية بالنسبة للاقتصاد.....37
الفرع الأول: معايير كثافة العوامل.....37
الفرع الثاني: معايير حجم المنشأ ودرجة التعقيد في العمليات.....38
الفرع الثالث: معيار الاستفادة من النقد الأجنبي.....38
الفرع الرابع: معيار الربحية التجارية.....38
الفرع الخامس: معيار الربحية الاقتصادية القومية..... 39
المطلب الثاني: مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 39
الفرع الأول: تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية 39
الفرع الثاني: النمط المتسارع للنمو الاقتصادي.....40
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....41
الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....41

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....44
المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 46
المطلب الأول: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات ص و م 46
الفرع الأول: العوامل الخاصة 46
الفرع الثاني: العوامل العامة.....47
المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات ص و م.....47
الفرع الأول: عدم كفاءة الإدارة.....47
الفرع الثاني: أسباب اقتصادية ومالية.....47
الفرع الثالث: الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي.....48
الفرع الرابع: النمو غير المسيطر عليه.....48
الفرع الخامس: الموقع غير الملائم.....48
المطلب الثالث: تجارب الدول في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....48
الفرع الأول: تجربة تونس.....48
الفرع الثاني: تـجربة اليابان.....50
الفرع الثالث: التجربة الايطالية.....51
خلاصة الفصل الثاني 54
الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وآفاق تأهيلها[55-80]
تمهيد الفصل الثالث:.....55
المبحث الأول: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....56
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر..... 56
المطلب الثاني :التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....57
الفرع الأول : المرحلة الأولى خلال الفترة [1962- 1984].....57
الفرع الثاني : المرحلة الثانية خلال الفترة [1982-1988].....58.
الفرع الثالث : المرحلة الثالثة خلال الفترة [1988- الآن].....59
المطلب الثالث:شروط إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....60
الفرع الأول :السمات الرئيسة في نجاح المقاول.....61
الفرع الثاني : خطوات إنشاء مؤسسة:.....62
المبحث الثاني: مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....64
المطلب الأول: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....64

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الأول:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام.....64
الفرع الثاني:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات.....65
الفرع الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات..... 66
الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور القيمة المضافة.....67
المطلب الثاني : الدور الاجتماعي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....68
الفرع الأول :تلبية الحاجات الجارية للأفراد .....68.
الفرع الثاني :تدعيم المؤسسات الكبيرة.....69.
الفرع الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية.....69
الفرع الرابع : ترابط الأعمال التجارية 69
الفرع الخامس : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل.....70
المطلب الثالثتقييم التجربة الجز ائرية في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.....71
المبحث الثالث:أساليب دعم وترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....74
المطلب الأول :الهيئات الداعمة لنشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 74
الفرع الأول: وكالة دعم وترقية الاستثمار.....74
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب 75
الفرع الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....76
الفرع الرابع: الشركات المالية 76
الفرع الخامس: الفرقة الوطنية للتجارة والصناعة ... .77
الفرع السادس: الجمعيات المهنية 77
الفرع السابع: وكالة التنمية الاجتماعية 77
المطلب الثاني :الإجراءات المعتمدة لترقيتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.....77
المطلب الثالث: التعاون الدولي في مجال ترقية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر 79
الفرع الأول: التعاون الجزائري الألماني 79
الفرع الثاني: التعاون الجزائري الكندي 79
الفرع الثالث: التعاون الجزائري الإيطالي.....79
الفرع الرابع: التعاون النمساوي 79
خلاصة الفصل الثالث 80

الخاتمة[81- 91]

خلاصة البحث ....81....
نتائج اختبار صحة الفرضيات.....83

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نتائج الدراسة ..... 84.
التوصيات المقترحة..... 85
أفاق البحث..... 86
قائمة المراجع..... 87

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	الأصناف القانونية للمؤسسات	**16**
2	تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات	**65**
3	مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية	**66**
4	المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط	**75**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تعر يف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
2	المعايير الكمية في تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	8
3	تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل	14
4	تطور عدد المؤسسات ص و م وحجم الاستثماراتو العمالة في تونس	49
5	أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الياباني	51
6	*تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري*	57
7	أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات	67
8	تطور القيمة المضافة	68
9	تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	70
10	تطور العمالة	71

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المـقدمة

مرت المؤسسات في نشأتها بتغيرات مسايرة للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها المجتمعات، وقد أصبحت محط اهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين عبر مختلف الأزمنة باعتبارها نواة النشاط الاقتصادي، حيث عرفت أشكالا وأنماطا عديدة، وتطورات كبيرة تماشيا ومقتضيات التطور العلمي و التكنولوجي السريع في القرن العشرين باعتبارها الاتجاه الجديد في تنمية الاقتصاد الحديث ولقد اعتمد على المؤسسات الصغيرةو المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال التركيز على دورها في إحداث النمو وتحقيق التنمية وذلك بما تمارسه من أنشطة اقتصادية متعددة من حيث الطبيعة، ومختلفة من حيث القطاعات بالنظر إلى ما تملكه من فعالية وسرعة في التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي على عكس النظرة السابقة التي تلزم الاعتماد على الصناعات والمؤسسات العملاقة والضخمة كبوابة لإحداث تنمية اقتصادية شاملة، ورغم انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة دول العالم إلا أن مفهوم هذه المؤسسات مازال يثير جدلا كبيرا يصعب تحديد تعريف محدد متفق عليه لاختلاف خصائصها الاقتصادية والتقنية والسياسية حسب نوع النشاط و مرحلة النمو التي تمر بها الدولة؛

فاتجهت الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية والمتغيرات العالمية المعاصرة إلى التغير التدريجي للسياسة الاقتصادية بالاعتماد على قوى السوق، **فعملت** خلال السنوات القليلة الماضية على الارتقاء بهذا **القطاع من خلال** إعطائه تعريف قانوني، وسمحت بإعادة الاعتبار والاعتراف بأهمية المؤسسات الخاصة ،ونتيجة لذلك برز قطاع المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، و أنشأت وزارة مكلفة برعاية شؤون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأُعتبر هذا القطاع وسيلة لدفع جديد وحقيقي للنمو الاقتصادي، حيث تمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في اقتصاد الدولة الجزائرية، وأهميتها نابعة في سعيها إلى تحقيق التنمية المحلية وكونها مصدر ا لخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمارات، كما تساهم في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويقابل ذلك تخفيض في نسبة الواردات، إضافة لذلك مساهمتها في تعظيم القيمة المضافة؛ ولدعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **قامت** الحكومة الجزائرية **بوضع** هيئات داعمة لها، وعقد العديد من الاتفاقيات مع مختلف الدول.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

1.إشكالية البحث:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام في كثير من البلدان بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدور الفعال الذي تؤديه في توسيع النشاط الاقتصادي و تنوعه لتحقيق الأهداف الإنمائية.

من هنا تبرز إشكالية بحثنا - هذا- في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

بناءا على إشكالية البحث الرئيسية المطروحة تندرج التساؤلات الفرعية التالية نذكرها كمايلي:

- ما مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ و ماهي خصائصها؟
- ما هي المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟
- ما هي الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما تقييم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ وما سبل تأهيلها ؟

2.فرضيات البحث:

لأجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث نقدم الفرضيات التالية:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأس مالها، وقلة عدد عمالها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل؛
- إن نجاح المؤسسات صغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مرتبط بتطلب توفير الإمكانيات المادية؛
- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- شهد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة اهتماما متزايدا من طرف السلطات الجزائرية مقارنة بقطاع المؤسسات الكبيرة.

3. تحديد إطار البحث:

يتناول موضوع بحثنا –هذا– دراسة لماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها والتي تختلف من دولة إلى أخرى، ونقدم أهم خصائصها وأهدافها خاصة في مجال دعم التنمية الاقتصادية، وباعتبار أن موضوع البحث يعتبر حديث النشأة نسبيا، خاصة بعد فشل إستراتيجية المؤسسات الكبرى في الجزائر نحاول تقديم تاريخ نشأة وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأهم العوامل المؤدية لظهورها، ومن ثم معايير تصنيف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة و متوسطة، وإبراز شروط إنشائها، و الدور الذي تقوم به في تنمية وتطوير الاقتصاد من خلال خلق فرص عمل جديدة، وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمارات، ومساهمتها في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، و تخفيض نسبة الواردات، ومساهمتها في تعظيم القيمة المضافة؛ والإشارة لأهم المؤسسات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

4. أسباب اختيار الموضوع:

ترجع دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى عدة مبررات نوجزها في النقاط التالية:

- كون الموضوع يدخل في مجال التخصص – مالية؛
- الاهتلم المتزايد بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة كوسيلة لتنمية الاقتصاد الوطني؛
- اعتبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المظهر الجديلتحقيق التنمية خار ج قطاع المحروقات؛
- قصد تشجيع الشباب الراغب في الاستثمار على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة؛
- استعراض تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

5. أهمية الموضوع:

يستمد البحث أهميته من مجمل النقاط التالية:

- الدور البارز التي تلعبه هذه المؤسسات في دفع عجلة التنمية؛
- الأهمية التي أولتها جميع الدول لمثل هذا النو ع من المؤسسات في العصر الحالي؛
- اتجاهالدولة الجزائر ية إلى دعم وتأهيل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مساهمتها في تخفيض نسبة البطالة ومنه توفير مناصب عمل؛

6. أهداف البحث:

من خلال هذا البحث نسعى إلى التوصل إلى الأهداف التالية:

- تقديم نظرة عن خلفية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ودورها في التنمية الاقتصادية؛
- تصور المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التقية الاقتصادية في الدول النامية، و الجزائر تحديدا؛
- استعراض واقع تجربة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وآفاق تأهيلها.

7. المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

من أجل دراسة الإشكالية المطروحة، وتبعا لطبيعة الموضوع اعتمدنا على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي:** وتم تناوله في إبراز مختلف المراحل التي مر بها إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، وصولا إلى الوقت الحالي؛
- **المنهج الوصفي التحليلي:** تم التركيز عليه في الجانب النظري من البحث في عرض مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها، وكذا دورها في تحقيق التنمية، كما تم اعتماده في الجانب التطبيقي بوصف الأشكال المقدمة، وتحليل النتائج الإحصائية المستنتجة؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- **منهج دراسة حالة:** أين قمنا بدراسة الجزائر كنموذج لبقية الدول النامية؛ من حيث واقع نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والمؤسسات الداعمة لها، واستعرضنا أهم الصعوبات والمعوقات التي توجهها، ومن ثم آليات ترقيتها وتأهيلها اقتصاديا.

8. موقع البحث في الدراسات السابقة:

يعد موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكثر المواضيع أهمية في الوقت الراهن، وتم دراستها من عدة جوانب اغلبها الجوانب التالية:

- التسيير الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إدارةالمخاطر في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة...؛

ومن الأبحاث التي تناولت موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر أهمها في النقاط التالية:

- دراسة (سلطاني محمد رشدي، 2006/2005): أصل الدراسة رسالة ماجستير بعنوان "الاستراتيجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر- واقعه، أهميته، وشروط تطبيقه " بجامعة محمد بوضياف المسيلة، بمعهد العلوم التجارية حيث تعرض الباحث إلى مفهوم التسيير الاستراتيجي ومكوناته، والسلوك الاستراتيجي للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومحددات تنافيستها، وقدم عرض لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر،و آليات ترقيتها، ثم دراسة ميدانية حول التسيير الاستراتيجي في الصناعات الصغيرة والمتوسطة؛
- دراسة (بوزيدي لمجد، 2009/2008): وهي رسالة ماجستير بعنوان "إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، بجامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية تم من خلالها توضيح أهم المنطلقات النظرية التي تركز على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و أبرز المخاطر التي تواجهها وسبل التعامل معها.
- دراسة (إبراهيمي عبد الله، 2006): أصل الدراسة ورقة بحثية بعنوان "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة مشكل التمويل" مقدمة ضمن الملتقى الدولي بعنوان متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن على بالشلف- الجزائر، تعرض الباحث فيها للتمويل كأحد أهم المشكلات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحول دون تنميتها، وبين نصيبها في الاقتراض من البنوك ضعيف نسبيا، واقترح بدائل للتمويل كالإيجار التمويلي، والانتقال في التمويل من علاقة المديونية إلى علاقة الشراكة، وضبط السياسة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال بحثنا -هذا- تتمثل الإضافة العلمية المقدمة إثراء مختلف جوانب الموضوع عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتعرض إلى واقع نشاطها في الاقتصاد الجزائري للفترة (2009)، ونختص دراستنا بتوضيح دورها في تحقيق التنمية على جميع المستويات استنادا إلى النتائج والتقارير المتحصل عليها.

9. محتويات البحث:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

بهدف الإحاطة بجوانب الموضوع، والإجابة على التساؤلات، واختبار مدى صحة فرضيات البحث المقترحة، تضمن المحتوى النقاط التالية:

❖ **المقدمة:** نطرح من خلالها إشكالية البحث، ونستعرض مختلف جوانب الموضوع.

❖ **الجانب النظري:** وتضمن فصلين كمايلي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان " **مدخل عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " ويتناول مدخل إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام باستعراض ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، وخصائصها، ومعايير تصنيفها، وهذا راجع لمدى الحاجة إلى فهم المعنى العام للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة قبل الدخول في أي دراسة متخصصة نظرا لطابع هذه المؤسسات .
- **الفصل الثاني:** تضمن" **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** " حيث نتطرق إلى نظرة عامة على التنمية الاقتصادية،و الدور التنموي لها وعوامل نجاحها وفشلها.

❖ **الجانب التطبيقي:** وتضمن الفصل الثالث كدراسة حالة وجاء فيه مايلي:

- **الفصل الثالث:** بعنوان "واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تأهيلها" ويتناول نشأة وتطور المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة في الجزائر، ومعايير تصنيفها في التشريع الجزائر، ومن ثم مساهمتها في تحقيق التنمية، مع تشخيص الصعوبات المطروحة أمامها، ومن ثم آليات تأهيلها والارتقاء بها قصد تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري.

❖ **الخاتمة:** وتشتمل على الخلاصة العامة، ونتائج اختبار فرضيات البحث، ونتائج البحث، والتوصيات المقترحة، وآفاق البحث.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الأول: مدخل عام للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تمهيد الفصل الأول:

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من المنشآت الصناعية في العديد من دول العالم في مراحل نمو مختلفة، حيث تعتبر إحدى أهم الركائز الأساسية للاقتصاد الوطني، لأنها تلعب دورا بارزا في خلق فرص عمل، والتقليل من نسبة البطالة غير أن هذه المؤسسات العاملة في الدول النامية تواجه تحديات كبيرة، نتيجة التطورات الإقليمية والدولية، وما تشهده الأسواق المحلية والدولية مؤخرا من تزايد حدة المنافسة التجارية، فالشركات التي تقع في هذه الفئة تقف على عتبة عصر جديد، بحكم أن هناك العديد من العوامل والمتغيرات لها تأثيرات جانبية وفي تغيرات مستمرة، كما أن تكنولوجيا المعلومات الحديثة أصبح لها دور في التدخل في مجالات صناعية مختلفة، تؤدي إلى إحداث تغيرات في إدارة الإنتاج والممارسة التجارية.

ولأجل تحسين أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والقدرة على المنافسة في ظل الظروف الإقليمية والدولية الجديدة، يتوجب عليها أن تعمل على تطوير منتجاتها وتعزيز أدائها بمختلف الوسائل، بانتهاج أساليب جديدة بابتكار سبل وآليات تساعدها في التعامل مع التطورات الحاصلة في السوق، ومواجهة التحديات المطروحة.

ضمن هذا السياق سنتناول في هذا الفصل مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سيتم التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث مفهومها، ومختلف المعايير المعتمدة في تصنيفها، والخصائص التي تميزها، وأهدافها، ومن ثم سنحاول استعراض آفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأهيلها في ظل العولمة، وهو ما سنقدمه في المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشكالها وأهدافها؛

المبحث الثالث: أفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأهيلها؛

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف مختلف دول العالم خاصة منها الدول العربية، وذلك كنتيجة للدور الاقتصادي الهام الذي تؤديه هذه المؤسسات داخل الاقتصاد المحلي، وإن كان يختلف مفهوم هذه المؤسسات من دولة إلى أخرى نظرا لصعوبة ضبط تعريف موحد لاعتماد العديد من المعايير التي تميز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى،

ضمن هذا المبحث سنقدم تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الأول، والصعوبات التي تواجه ضبط تعريف موحد في المطلب الثاني، ومن ثم نقدم معايير تصنيفها في المطلب الثالث.

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

كنتيجة لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول أدى ذلك إلى تبني كل واحدة منها تعريفا خاصا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، اعتمادا على معايير قانونية وإدارية، إلى جانب تعاريف أخرى مختلفة خاصة بمجموعات أو هيئات دولية، وسنتطرق فيما يلي إلى مجموعة من التعاريف المقدمة:

الفرع الأول: تعريف منظمة العمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة بأنها "الصناعات التي يعمل بها 50عاملا، وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000دولار لكل عامل وقد تصل إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، على ألا يزيد رأس مال المنشاة عن 100ألف دولار".[1]

الفرع الثاني: تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير المؤسسات الصغيرة بأنها "المنشات التي يعمل بها أقل من 50عامل، و رأس المال فيها أقل من 500ألف دولار بعد استبعاد الأراضي والمباني".[2]

الفرع الثالث: تعريف هيئة الأمم المتحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتقدم هيئة الأمم المتحدة في تقريرها حول دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بأنه لا يوجد تعريف عالمي متفق عليه عموما، لذالك استندت في تعريف هذه المؤسسات على معيار العمالة والحجم حيث يشكلان عاملا هاما في تحديد الطبيعة الاقتصادية للكيانات التجارية، وميزت بين الكيانات التالية:

- المؤسسات المصغرة هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين شخص واحد وخمسة أشخاص، وتتميز هذه المؤسسة ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر؛

[1]- برودي نعيمة ،**"التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدول العربية، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص:115.

[2]- **مرجع سابق**، ص:115.

- المؤسسة الصغيرة: يقصد بها العمل التجاري الذي يستخدم ما يتراوح بين 6 و50 شخصا، ويكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد؛
- المؤسسة المتوسطة: وهي تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 و 250 عامل، وتعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع. [1]

الفرع الرابع: التعريف البريطاني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر عام 1985 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المؤسسات التي تستوفي شرطين أو أكثر من الشروط التالية":

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 14 مليون دولار أمريكي؛
- حجم رأس المال المستثمر لا يزيد عن 65.6 مليون دولار أمريكي؛
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن250 موظف.[2]

الفرع الخامس: تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بناء على قرار المجلس الأوروبي صدرت توصية للمفوضية الأوروبية باستخدام التعريف الجديد داخل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، بتطبيق برنامج متكامل لصالح المنشآت الصغيرة والمتوسطة والقطاع الحرفي عام 1994، وقد ظهرت مشكلة تعدد التعاريف المقترحة، وعدم وضوحها عند بدء تطبيق البرنامج، وأصدر الاتحاد الأوروبي تعريفا شاملا عام 1996 ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 3أفريل 1996، وضح مبادئ تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاعتماد مثلا على البرامج الموجهة، والمعاملة التفضيلية، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، ونقص التنسيق، وضعف المنافسة، وناقشت مقدمة المفوضية المصدرة كيفية التوصل إلى التعريف الموحد والذي يلخصه الجدول التالي

جدول رقم(1): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات	عدد الموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للموازنة
المصغرة	9	–	–
الصغيرة	49	7 مليون يورو	5 مليون يورو
المتوسطة	249	40 مليون يورو	27 مليون يورو

المصدر: وثيقة المفوضية بشأن **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج الصادرة بتاريخ 3 أفريل 1996.

[1]- تقرير هيئة الأمم المتحدة الخاص بـــ**"دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، واشنطن، 2004، ص:6.
[2]- نبيل جواد، **"إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"**، الجزائرية للكتاب، بيروت- لبنان، 2006، ص:25.

وعليه يمكن اعتبار المؤسسة مصغرة، أو صغيرة، أو متوسطة بناءا على معيار عدد العمالة الموظفة، وكذلك أحد المعيارين رقم الأعمال، أو الحد الأقصى للموازنة، بالإضافة إلى معيار آخر وهو الاستقلالية، أي أن لا تزيد مساهمة مؤسسة أخرى في رأسمال المؤسسة قيد التعريف على 25 % كحد أقصى.

ويتضح مما سبق أن تحديد حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغرض تعريفها قانونياُ ومن ثم اقتصادياُ يرتكز على ثلاثة معايير أساسية يتعلق أولاها بعدد الموظفين، وثانيها برقم الأعمال أو إجمالي الأصول، في حين يرتبط ثالثها بموازنة المؤسسة.[1]

الفرع السادس: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "المؤسسات التي يعمل فيها 250عامل ويمكن أن يصل العدد إلى 1500عامل، ولا تزيد قيمة الأموال المستثمرة فيها عن 9 ملايين دولار".[2]

الفرع السابع: تعريف كندا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا بالاعتماد على معياري عدد العمال، ومجموع المبيعات السنوية بحيث يكون:

- عدد العمال (الأجراء) < 500؛
- مجموع المبيعات السنوي < 50 مليون دولار أمريكي؛

وقد بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كندا سنة 2004 1500000 مؤسسة خلال تتوزع كمايلي:

- ✓ 80% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد عمالها من1 إلى 5عمال وهي مؤسسات مصغرة؛
- ✓ 19% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد عمالها من5 إلى 99عامل هي مؤسسات صغيرة؛
- ✓ 1% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدد عمالها من 100 إلى 500عامل هي مؤسسات متوسطة.[3]

المطلب الثاني: صعوبات ضبط تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن صعوبة تحديد تعريف موحد يتفق عليه الأطراف والجهات المهتمة بشؤون قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يرجع إلى الاختلاف الكبير في طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المؤسسات وسبل النهوض بها وترقيتها، وكذا اختلاف المكان ومجال النشاط، فالاقتصاديات المتقدمة تختلف عن الاقتصاديات النامية من حيث مستويات النمو، والتكنولوجيا المستخدمة، والتطور الاقتصادي والاجتماعي، والمحيط التي تعمل ضمنه هذه المؤسسات.

---

[1]- لخلف عثمان، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004/2003، ص:12.

[2]- برودي نعيمة، **مرجع سابق**، ص:116.

[3]- محسن عواطف،" **تجارب بعض الدول (كندا، تونس) في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة 8ماي1945، قالمة، يومي 13/12ماي 2009، ص:8.

ويمكن إرجاع صعوبة الاتفاق على مفهوم موحد لهذا القطاع إجمالا إلى ثلاثة عوامل أساسية تتمثل في العوامل الاقتصادية، والتقنية، والسياسية.

الفرع الأول: العوامل الاقتصادية

- **اختلاف مستويات النمو:** ويتمثل في التطور المتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات النمو، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي أخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤشر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي؛
- **تنوع الأنشطة الاقتصادية:** إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة، وتختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات وهكذا، ويمكن أن نصنف المؤسسات الاقتصادية كما سلفا إلى(صناعية، تجارية، زراعية، خدمية)، وتختلف أيضا تصنيفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قطاع إلى آخر لاختلاف الحاجة إلى العمالة و رأس المال، فالمؤسسات الصناعية تحتاج لرؤوس أموال ضخمة لإقامة استثماراتها أو التوسع فيها و تكون في شكل مباني، وآلات ومخزون...الخ، وتحتاج إلى يد عاملة كثيرة مؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا يطرح في المؤسسات التجارية أو الخدماتية على الأقل بنفس الدرجة، أما على المستوى التنظيمي فالمؤسسات الصناعية ولأجل التحكم في أنشطتها تحتاج إلى هيكل تنظيمي أكثر تعقيدا يتم في ظله توزيع المهام و تحديد الأدوار والمستويات لاتخاذ القرارات المختلفة، لكن المؤسسات التجارية لا تحتاج إلى مستوى تنظيمي معقد وإنما يتسم بالبساطة والوضوح وسهولة اتخاذ القرارات، وتوحد جهة إصدارها وهذا ما يفسر صعوبة تحديد التعريف.[1]
- **تعدد فروع النشاط الاقتصادي:** تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، ومثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية إستخراجية ومؤسسات صناعية تحويلية وهذا الأخير يضم بدوره عدداً من الفروع الصناعية، من صناعات غذائية وصناعة الغزل والنسيج والصناعات المعدنية وصناعة الورق والخشب ومنتجاته، ولذا تختلف كل مؤسسة من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة تنشط في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.[2]

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها "**، اترك للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2008، ص: 16،17.

[2]- يوسف قريشي ، **"سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر ،2005 ، ص:16.

الفرع الثاني: العوامل التقنية

ويتلخص العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فحيثما تكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحد عملية الإنتاج و تمركزها في مصنع واحد وبالتالي يتجه حجم المؤسسات إلى الكبر، بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة و موزعة إلى عدد كبير من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة و متوسطة.[1]

الفرع الثالث: العوامل السياسية

وتتمثل في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومحاولة تقديم مختلف المساعدات، و تذليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته و دعمه.

وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتمييز بين المؤسسات حسب رؤية واضعي السياسات والاستراتيجيات التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع.[2]

المطلب الثالث: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رغم المحاولات المتعددة للعديد من المنظمات المتخصصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي والعالم، وانعقاد العديد من المؤتمرات الخاصة والندوات العلمية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فانه لا يوجد حتى الآن تعريف موحد لها، لذلك فقد أتبع في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اتجاهان يبين تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهو ما سنوضحه ضمن النقاط التالية:

الفرع الأول: الاعتماد على المعايير الكمية

تعددت هذه المعايير نظرا لاختلاف البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية لكل بلد وكذلك لاختلاف الجهة التي تعتمد هذه المعايير، وقدم في هذا المجال العديد منها سنحاول تقديمها حسب الاستخدام الأكثر شيوعا، والأكثر ملائمة للظروف المحيطة بالاقتصاديات وتتمثل هذه المعايير فيمايلي:

أولا: معيار عدد العاملين

يعد هذا المعيار أكثر المعايير استخداما عند التمييز بين المؤسسات(المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة) والمؤسسات الكبيرة ، خاصة عند المقارنة على المستوى الدولي، ويعكس عدد العمال أهم المعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة بغض النظر عن طبيعة النشاط، ويتراوح عدد العمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة اختلاف كل دولة ومقاومتها الاقتصادية والصناعية، ففي الغالب نجد عدد العمال يتراوح ما بين عامل واحد إلى خمسين عاملاً في معظم الدول النامية لكن استخدام التقنيات الحديثة في بعض المؤسسات جعل حجم العمالة يتضاءل مقارنة بالمؤسسات المصغرة، الصغيرة والمتوسطة التي لا تستخدم التكنولوجيا، لأن نشاطات المؤسسات المصغرة والصغيرة كانت سابقا تعتمد فقط على المهارة اليدوية وإمكانيات العمل

[1]- رقية حساني، رابح خوني،**"افاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"**، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس- سطيف أيام 28/25 ماي 2003، ص:3.

[2]- رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق** ، ص:18.

بالدرجة الأولى، ولهذا تغير استخدام معيار العمالة في المدة الأخيرة عن ا لمدة السابقة كمحدد لحجم نشاط المؤسسة.[1]

ومن ثم أصبح المفهوم أكثر تعقيدا باستخدام معيار العمالة، لأنه يستخدم في فصل المؤسسات المصغرة، والصغيرة، والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى غير أن التقدم التكنولوجي والاستخدام الحديث لأساليب الإنتاج التي تعتمد على المعرفة جعل كثيرا من المؤسسات تستعمل عدداً محدوداً من العمالة فضلاً عن اعتمادها على كثافة رأس المال ،على الرغم من كل الانتقادات التي وجهت لمعيار العمالة إلا أنه من أكثر المعايير الكمية استخداما.[2]

ثانيا: معيار رأس المال

يقصد عموما برأس المال المستثمر رأس المال الطويل الأجل المستعمل في تمويل الأصول الثابتة، ويعتبر رأس المال المستخدم بالمنشأة أحد المعايير الكمية للتمييز بين المؤسسات الكبيرة و الصغيرة، وباستخدام هذا المعيار يعرف البعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها تلك المؤسسات التي لا يتجاوز فيها رأس المال المستثمر فيها حدا أقصى معين يختلف باختلاف الدولة، ودرجة النمو الاقتصادي وغيرها.

وقد نجد معيار يجمع بين عدد العمال ورأس المال أي المعيارين السابقين في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: معيار المستوى التكنولوجي المستخدم

هذا المعيار هو أكثره فعالية في الدول المتقدمة، أما بالنسبة للدول النامية لا يكون فاعلا بشكل أمثل في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لقصور المستوى التكنولوجي في هذه الدول بشكل عام.

رابعا: كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات

يستخدم البعض هذا المعيار مع معيار العمل ورأس المال وطبقا لهذا المعيار فإن المشروعات الصناعية الصغيرة تتسم بصغر إنتاجها من حيث الكمية والقيمة مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة كما أنها ترتبط بالأسواق المحلية لارتباطها بها من ناحية أو لعدم قدرتها على النفاذ إلى الأسواق الخارجية بالجهود والتكلفة المناسبة، ولا يصلح استخدام هذا المعيار منفردا بل يتطلب تعديله باستمرار وفقا لتغيرات الأسعار ومعدلات التضخم، كما لا يمكن استخدامه للمقارنة سواء بين الدول أو بين قطاعات الدولة الواحدة.[3]

---

[1] - بوسهمين أحمد، **"الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر"**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – (المجلد2 ، العدد الأول2010)، ص:206.

[2] - **مرجع سابق**، ص:206

[3] - حمزة احمد ،" **دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة** "، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة 2006/2005 ، ص:5.

والجدول التالي يلخص المعايير الكمية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

جدول رقم(2): المعايير الكمية في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

البلدان	قطاع المؤسسات الصغيرة		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	عدد العمال	رأس المال	عدد العمال	رأس المال
الجزائر (*)	–	–	500	15 مليون
فنلندا	–	–	350	–
فرنسا	–	–	500	5 مليون ف
بريطانيا	200	–	500	–
السويد	50	–	–	–
الهند	–	–	–	750 ألف
اليابان	–	–	30	50 مليون

Source : SELLAMI.A ; **La petite et moyenne industrie et le développement économique**, Edition Enal ; 1985 ; p: 50.

نلاحظ من تحليل الجدول المقدم أن المعايير الكمية الأكثر شيوعا والأكثر ملائمة للواقع العربي هي معيار عدد العمال و رأس المال، ثم معيار المستوى التكنولوجي المستخدم، في حين تعتبر المعايير الأخرى اقل ملائمة نظرا لطبيعة تلك الاقتصاديات.

الفرع الثاني: الاعتماد على المعايير النوعية

يمكن التطرق إلى هذه المعايير كما يلي:

أولا: معيار قيمة المبيعات

تعتبر من المعايير المهمة المستخدمة في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعد مقياسا فعليا لمستوى نشاط المشروع، وقدراته التنافسية، فمثلا في الولايات المتحدة تصنف المؤسسات التي تبلغ قيمة مبيعاتها مليون دولار أواقل ضمن المشروعات الصغيرة.

* بالنسبة للجزائر فإن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في ديسمبر 2001 يعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل من 01 إلى 250عامل وأن لا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار. وسندرسه أكثر تفصيلا لاحقا.

ثانيا: المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمنشاة على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله فشركات الأموال غالبا ما يكون رأسمالها كبير مقارنة مع شركات الأشخاص، ووفقا لهذا المعيار تضم المؤسسات الصغيرة ذات الشكل غير المؤسسي مثل مؤسسات الأفراد، والمؤسسات العائلية والتضامنية، وشركات التوصية البسيطة بالأسهم و المحاصة، والوكالات، والحرف، والمهن الصغيرة والإنتاجية والحرفية مثل الورش، والمحلات التجارية والمطابع و الأسواق المركزية والمزارع ومكاتب السياحة، والسفريات، والشحن والمهن الحرة... الخ

ثالثا: معيار التنظيم

تصنف المؤسسات الصغيرة وفقا لهذا المعيار إذا كانت تتسم بخاصيتين أو أكثر من الخواص التالية:

- الجمع بين الملكية والإدارة (مدير المؤسسة مالكها)؛
- قلة عدد مالكي رؤوس الأموال؛
- ضيق نطاق العمل (إنتاج سلعة واحدة ،أو تقديم خدمة واحدة)؛
- صغر حجم الطاقة الإنتاجية؛
- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير؛
- تكون محليا إلى حد كبير في المنطقة التي تعمل فيها؛
- تعتمد بشكل كبير على المصادر المحلية لتمويل رأسمالها؛

بناءا على هذا المعيار تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض وكثافة عمالية عالية .[1]

رابعا: معيار المسؤولية

في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكلة وأسلوب الإدارة، ويشرف كذلك على العديد من الوظائف كالإنتاج والتمويل والتسويق... وهذه العملية تتبع عدة أشخاص في المؤسسات الكبيرة.

[1]- نبيل جواد، **مرجع سابق** ، ص ص:34،33.

المبحث الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشكالها وأهدافها

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في اقتصاديات الدول، وهي لا تقل أهمية عن المشروعات الكبيرة كونها تمثل الغالبية العظمى من المشاريع في الدول النامية و المتقدمة ولتميزها بعدة خصائص.

وسنتناول ضمن هذا المبحث الخصائص المميزة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأشكالها وكذا أهداف إنشائها ضمن المطالب التالية:

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتفق المنظمات المتوسطة والصغيرة الحجم عموما على مجموعة من الخصائص المميزة لها رغم أن هذه الخصائص لا ينطبق عليها بشكل موحد، ومن أهمها ما يلي.

الفرع الأول: الحجم

يمثل الحجم خاصية هامة للأعمال المتوسطة والصغيرة، فقد ترى الإدارة والمالكين ضرورة بقاء المنظمة متوسطة وصغيرة ولا تتطلع أن تأخذ حجما آخر، ويكون مرد هذا التطلع للحصول على ميزات تتفرد بها خاصة ترافق أساليب ومناهج عمل هذا المستوى من الحجم ولا ترغب المنظمة
الانتقال إلى الحجم الأكبر رغم توافر الفرص المواتية لها.[1] فحصول منظمة الأعمال المتوسطة و الصغيرة على ميزات تفرد من الحجم ترتبط بقدرتها على الفهم المتعمق والواسع لطبيعة السوق، الزبائن و المنافسين فيه، وفي أحيان أخرى تجد هذه المنظمات نفسها في سوق محدودة. [2]

الفرع الثاني: سهولة الإنشاء والتنفيذ

تتميز المشروعات الصغيرة بـ :

- صغر حجم رأس المال المطلوب لإنشاء وتنفيذ المشروع ؛
- صغر حجم رأس المال لتشغيل المشروع ؛
- صغر حجم القروض اللازمة المخاطر المترتبة عليها Less.RiskInvesteMent ؛
- سهولة تنفيذ المباني وتركيب خطوط الإنتاج (ماكينات ومعدات الإنتاج) ؛
- سهولة تحضير مستلزمات التشغيل (مواد خام ومواد أخرى) ؛

الفرع الثالث : المرونة وسرعة الاستجابة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالبساطة وتنظيم الهيكل الإداري، وترابط مفردات العمل، عدم وجود آليات بيروقراطية رسمية جامدة. تجعل عملية التغيير نحو الأحسن والأفضل تجري بطريقة أفضل وأسرع، كذلك تمكن هذه الخصائص الأعمال المتوسطة والصغيرة من التكيف السريع والمرن للأحداث و المفاجآت

[1]- طاهر محسن منصور ألغالبي، **" منظمات الأعمال الصغيرة و المتوسطة "**، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان- الأردن، 2009 ، ص: 26 .
[2]- **مرجع سابق** ، ص:27

في بيئة التنافس، حيث تشير العديد من البحوث والدراسات الميدانية والنظرية إلى امتلاك المنظمات الصغيرة ملكة الإبداع، والريادية بنسبة أكبر من امتلاكها في الشركات الكبيرة وأن خاصية المرونة(FLEXIBILITY)، والإبداع (Innovation) والريادية(ENTRE PRENURSHIP)، والاهتمام بالنوعية للمنتج(PRODUCTQUALITY) وغيرها تساهم في إيجاد ميزات تنافسية واضحة و محسوسة من قبل الزبائن اتجاه طبيعة عمل المنظمات المتوسطة والصغيرة. [1]

الفرع الرابع: سهولة الإدارة وبساطة الهيكل التنظيمي

يقوم بإدارة المؤسسة الصغيرة شخص واحد إجمالا أو عدد من الأشخاص لذلك تتسم هذه الإدارة بالمرونة وسهولة اتخاذ القرار، وقصر الظل الإداري المتمثل في:

- نقص الروتين ،
- اختصار في استخدام المستندات،
- ارتفاع مستوى الاتصال،
- ارتفاع مستوى العلاقة الشخصية بين أصحاب المشروع والعاملين،
- قلة التخصص في العمل مما يساعد على التكييف مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، والوطنية في ظل العولمة والتفتح الاقتصادي العالمي.[2]

الفرع الخامس: الحرية المتاحة للمؤسسين والإدارة في التعامل مع المواقف المختلفة

هذه الخاصية تجعل العديد من المستثمرين والأفراد والمجموعات تفضل إقامة منظمات صغيرة خاصة بهم بدلا من العمل كموظفين وأجراء لدى الغير، فهذه الحرية نجدها متجسدة فيها العديد من المزايا مثل اختيار أسلوب الإدارة ومنهجها من حيث إمكانية العمل وفق الطريقة الملائمة خاصة بالنسبة للنساء، وكذلك ميزة الاستفادة من العائد والأرباح المحققة من طرف المنظمة، وهو ما يدعو لبذل الجهود والعمل بأقصى الطاقات والإمكانات من قبل المالكين ومن يرتبط بهم من أفراد، ويلاحظ أيضا أن أصحاب الأعمال الصغيرة يرتبطون بعلاقات شخصية مميزة مع العاملين معهم من جانب وكذلك الزبائن من جانب آخر مما يؤدي إلى إشباع حاجات إنسانية ونفسية مهمة ويعطي مزيدا من الرضا والمقبولية .[3]

---

[1]- نبيل جواد : **مرجع سابق** ، ص: 86 .

[2]- محمد يعقوبي **:"مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"**، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الدول العربية، **مرجع سابق**، ص :28

[3]- طاهر محسن منصور ألغالبي ،**مرجع سابق** ، ص: 28

الفرع السادس: تعديل الميزان التجاري

غالبا ما تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمساهمة فعالة في عملية إحلال وتعويض للمنتجات المستوردة وذلك بتصنيعها محليا هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجدها تساهم في تصدير العديد من المنتجات المحلية إلى الأسواق الخارجية، فهي من خلال هاتين العمليتين تساهم في إعداد تركيب الميزان التجاري في البلد الذي تمارس فيه نشاطها . [1]

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف أشكالها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها، هذه المعايير نوجزها في النقاط التالية .

- طبيعة توجه هذه المؤسسات،
- أسلوب تنظيم العمل،
- طبيعة المنتجات،
- الشكل القانوني،

الفرع الأول: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجهها

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قطاعا شاملا نميز فيه بين العديد من الأشكال أو الأنواع وذلك حسب توجهها، ومن بين أهم هذه الأنواع:

المؤسسات العائلية (المنزلية)،

المؤسسات التقليدية (traditionnelles) ،

المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة.(Modernes et semi –modernes)،

أولا: المؤسسات العائلية

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية أو المنزلية بكون مكان إقامتها هو المنزل، تستخدم في العمل الأيدي العاملة العائلية، ويتم إنشاؤها بمساهمة أفراد العائلة، وتنتج منتجات تقليدية للسوق بكميات محدودة، وهذا في حالة بعض البلدان الصناعية مثل اليابان وسويسرا، أو تنتج أجزاء من السلعة لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية(المعالجة الجانبية)، أما في البلدان النامية فإن نسبة كبيرة منها تنتمي إلى قطاع الاقتصاد التحت أرضى(قطاع السراديب) الذي يرتكز في بعض الفروع كالنسيج وتصنيع الجلود .[2]

---

[1]- بوخاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر، **" التجربة التنموية في الجزائر و إستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**ورقة بحث مقدمة الى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها في الاقتصاديات المغربية، يومي 28/25 ماي 2003 ص :5

[2]- لخلف عثمان ، **مرجع سابق**، ص :322

ثانيا: المؤسسات التقليدية

المؤسسات أيضا في عملها إلى الاستعانة بالعمل الأجير وهي صفة تميزها بشكل واضح عن المؤسسات المنزلية، ويميزها أيضا عن هذه الأخيرة كون مكان إقامتها هو محل مستقل عن المنزل، حيث تتخذ ورشة صغيرة مع بقاء اعتمادها على الأدوات اليدوية البسيطة في تنفيذ عملها. إن النوعين السابقين من المؤسسات يعتمدان على كثافة عمل أكبر في الإنتاج، بينما يستخدمان تجهيزات بكميات أقل نسبيا وقليلة التطور من الناحية التكنولوجية، ولهذا فإن معدل التركيب العضوي لرأس المال يكون فيها منخفضا، سواء من ناحية التسيير الإداري أو من ناحية النظام المحاسبي و التسويق بالبساطة الكبيرة.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة

هذه المؤسسات تتميز عن غيرها من النوعين الأولين في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية تنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة ومنتظمة، وطبقا لمقاييس صناعية حديثة وعلى حساب الحاجات العصرية، وتختلف بطبيعة الحال درجة تطبيق هذه التكنولوجية بين كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شبه المتطورة من جهة والمتطورة من جهة أخرى. بالنسبة لهذه التشكيلة من المؤسسات، ينصب عمل مقرري السياسة التنموية في البلدان النامية، على توجيه سياستهم نحو ترقية وإنعاش المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وذلك من خلال:

- العمل على تحديث قطاع المؤسسات الحرفية والمنزلية المتواجدة بإدخال أساليب وتقنيات جديدة، والآلات المتطورة.
- إنشاء وتوسيع أشكال جديدة متطورة وعصرية من المؤسسات، تستعمل تكنولوجية متقدمة تعتمد على الأساليب الحديثة في التسيير.

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات، المؤسسات المصنعة(La petite industry usinière) والمؤسسات غير المصنع (La petite industrie non usinière) وبالعودة إلي الجدول (3) الذي يرتب وحدات الإنتاج حسب تنظيم العمل نقف عند مختلف أشكال المؤسسات التي يجمعها كل من الصنفين المذكورين، بحيث نميز بين مجموعة المؤسسات التابعة للفئات 3،2،1 وهي مؤسسات غير مصنعة والفئات 8،7،6 وهي المؤسسات المصنعة بينما الفئتين 5،4 يدمجان من الناحية العملية مع فئة المؤسسات غير المصنعة .

الجدول رقم (3) تصنيف المؤسسات حسب أسلوب تنظيم العمل

الإنتاج العائلي	النظام الحرفي		النظام الصناعي المنزلي الورشة		نظام المصنع		
الإنتاج المخصص للاستهلاك الذاتي	عمل في المنزل	ورشات حرفية	عمل صناعي في المنزل	ورشة شبه مستقلة	مصنع صغير	مصنع متوسط	مصنع كبير
1	2	3	4	5	6	7	8

المصدر: E.STALEY & R. MORSE La petite industry modern et le development, Tome P. 23

أولا: المؤسسات غير المصنعة

تجمع المؤسسات غير المصنعة بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، المشار إليها في الجدول رقم (3) الفئات 1-2-3، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقي يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة. أما الإنتاج الحرفي الذي ينشطه الحرفي بصفة انفرادية أو بإشراك عدد من المساعدين يبقي دائما نشاط يدوي يصنع بموجبه سلعا ومنتجات حسب احتياجات الزبائن.

نميز في نطاق الإنتاج الحرفي بين كل من الإنتاج المنزلي الذي يتخذ المنزل كمكان للعمل، والإنتاج في الورشات عندما ينتقل الحرفي إلي مكان خارج المنزل.

ثانيا: المؤسسات المصنعة

يجمع صنف المؤسسات المصنعة كل من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

يتوسط المؤسسات غير المصنعة والمؤسسات المصنعة نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة (تمهيدية) نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية، وحتى في بعض البلدان المصنعة، مثل اليابان نظرا لأسلوب الإنتاج المتميز عن التنظيمات الأخرى حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع أخر وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، تحت تسمية المعالجة الجانبية أو المقاولة الباطنية.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات ص، و،م حسب طبيعة المنتجات

تصنف المؤسسات على أساس طبيعة المنتجات إلى الفئات التالية:

- مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية،
- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة،
- مؤسسات إنتاج سلع التجهيز،

يبدو أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتبع عبر مختلف البلدان نمطا ثابتا بعض الشيء، فبصرف النظر عن الحجم النسبي لقطاع هذه المؤسسات نلاحظ أن هناك ميل إلى التركيز في نفس النشاطات الصناعية وذلك داخل كل فئة من الفئات المذكورة أعلاه.

أولا: مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية

يرتكز نشاط المؤسسات ص،و،م في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع:

- المنتجات الغذائية،
- تحويل المنتجات الفلاحية،
- منتجات الجلود والأحذية والنسيج،
- الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته،

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات ، بحيث أن :

❖صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.

❖تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة .

❖صناعة الورق وبعض المنتجات الكيماوية باعتبار شدة اعتمادها على القرب من السوق.

ثانيا: مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة.

يجمع هذا النوع كل من المؤسسات ص،و،م المختصة في :

- تحويل المعادن
- المؤسسات الميكانيكية و الكهربائية
- الصناعة الكيماوية والبلاستيك
- صناعة مواد البناء
- المحاجر والمناجم

ويعود التركيز على مثل هذه المؤسسات باعتبار شدة الطلب المحلي على منتجاتها خاصة فيما يتعلق بمواد البناء.

ثالثا: مؤسسات إنتاج سلع التجهيز

تتميز صناعة سلع التجهيز عن المؤسسات السابقة، أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها إلى تكنولوجية مركبة، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس المال أكبر الأمر الذي لا ينطبق وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون ضيق، بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، كإنتاج وتركيب بعض المعدات البسيطة ويكون ذلك خاصة في البلدان المصنعة، أما في البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات خاصة وسائل النقل (السيارات ،ألآت الشحن، والآلات الفلاحية) وأيضا تجميع بعض السلع انطلاقا من قطع الغيار المستورد .

يسمح لنا هذا التصنيف من التأكيد على أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث نجدها تتدخل في مختلف فروع النشاط الصناعي وهي بذلك ليست نوعا من أنواع المؤسسات بل نظاما وأسلوبا للإنتاج قائما بذاته.

الفرع الرابع: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الشكل القانوني

إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجّهة يكون تدخل الدولة كبيرا، تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات.

شكل رقم(1): الأصناف القانونية للمؤسسات

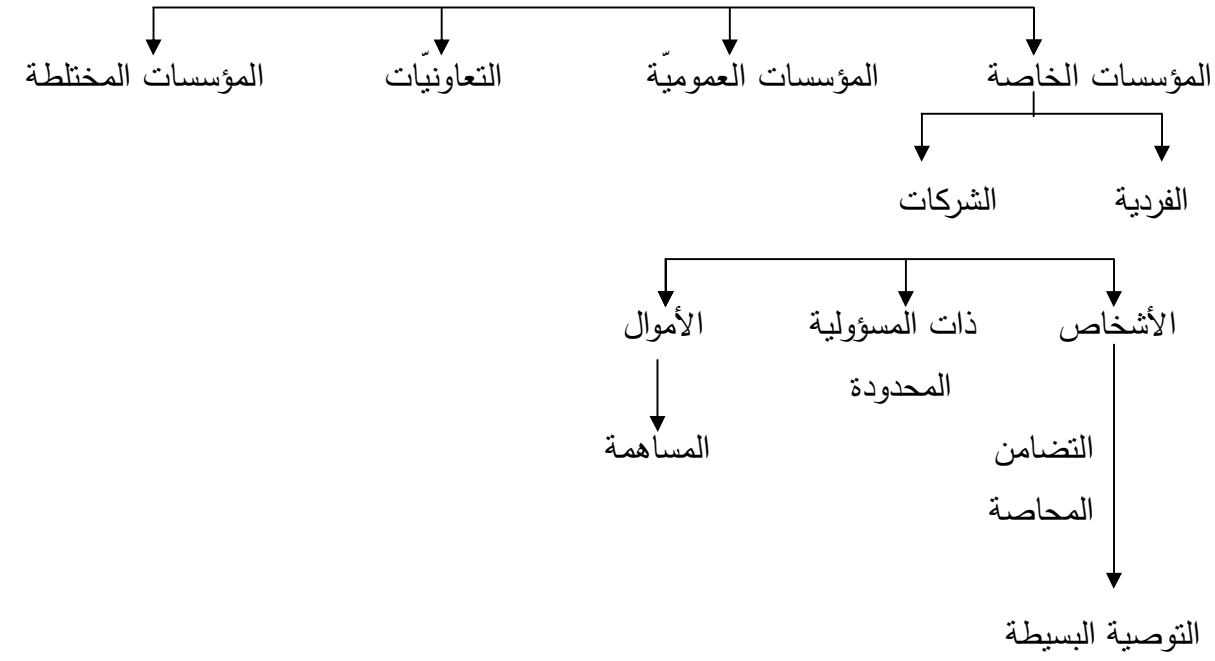

المصدر: لخلف عثمان، **"واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) جامعة الجزائر، 2004/2003، ص:12.

أولا: التعاونيات

تعّد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤسس من قبل مجموعة من العناصر البشرية، بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من سلع وخدمات ضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

ثانيا: المؤسسات العامة

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تمتاز بإمكانيات مادية ومالية كبيرة، وتستفيد من مجموعة من التسهيلات القانونية والإدارية والإعفاءات المختلفة، كذلك يوجد جهاز للرقابة يتمثل في الوصاية.

إلاّ أننا سوف نركز على دراسة المؤسسات الخاصة باعتبارها مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم.

ثالثا: المؤسسات الخاصة

هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويمكن إدراجها إجمالا ضمن صنفين: المؤسسات الفردية والشركات.

1/ المؤسسات الفردية

وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنّه مسئول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية، ورشات الصيانة، استوديوهات التصوير والمتاجر، وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة، إجراءات الرقابة تكون فقط بفرض الضريبة على الأرباح، الحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن بقاء هذه المؤسسات مرتبط بحياة الشخص،وعدم تمكن الفرد من الإلمام بجميع النواحي الإدارية الفنية والإنتاجية، أيضا فرص الترقية داخل المؤسسة محدودة،عدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من ذلك فإنّ المؤسسات الفردية تظّل النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2/ مؤسسات الشركات

الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم بمشروع مالي، بتقديم حصة من مال أو عمل، على أنّ يقتسموا ما قد ينشأ عن هذا المشروع من المشروع من ربح أو خسارة طبقا للمادة 416 من القانون المدني الجزائري، وقد وضع المشرّع شروط موضوعية عامة وهي : الرضا، الأهلية، المحل والسبب، أما الشروط الموضوعية الخاصة فتتمثل في: تعدّد الشركاء، تقسيم الحصص والنّية في المشاركة، وتنقسم مؤسسات الشركات إلى ثلاثة أنواع وهي :

أ- شركات الأشخاص:

هذا النوع من الشركات يقوم على أساس الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الأطراف المشاركة، ممّا يكون له الأثر الايجابي على نشاط المؤسسة، وهي ثلاث أنواع :

* **شركات التضامن:** تقوم من خلال عقد بين شخصين أو أكثر يتحملون فيما بينهم مسؤوليّة تضامنية وغير محدودة عن النشاطات والأعمال التي تمارس داخل حدود المؤسسة، والإدارة التضامنية تعني المشاركة في الأعمال والنشاطات مع التزام الشركاء بالوفاء بمختلف الالتزامات المادّية المترتبة على شركتهم والمسؤولية غير محدودة.

* **شركات المحاصة:** تعتمد في إنشائها على اتفاق كتابي أو شفوي بين اثنين أو أكثر من الشركاء، للقيام بنشاط اقتصادي خلال فترة زمنية محدودة، لتحقيق ربح معين يتم تقاسمه فيما بين الشركاء حسب اتفاقهم، ومع نهاية النشاط الاقتصادي الذي أقيمت لأجله تنتهي شركة المحاصة.

* **التوصية البسيطة:** هي من شركات الأشخاص تقوم على الاعتبار الشخصي، ولا تختلف عن شركة التضامن إلاّ من ناحية واحدة وهي أن هذه الشركة تضم نوعين من الشركاء:

شركاء متضامنون يسألون عن ديون الشركة في أموالهم الخاصة، وشركاء موصون لا يسالون إلا في حدود حصصهم، وتطبق أحكام شركة التضامن على شركة التوصية باستثناء الأحكام الخاصة بهذه الأخيرة، وفي هذا النوع من الشركات لا يجوز أن تكون حصة الشريك الموصي من عمل أو أن يقوم بمهمة الإدارة أو يظهر اسمه في عنوان الشركة، لكن له امتيازا أخرى فهو يتحصل على حصته في الأرباح بنسبة ثابتة حتى وان لم تحقق المؤسسة أرباحا.

ب- شركة ذات مسؤوليّة المحدودة

يقوم عدد من المستثمرين على تنشيط المشاريع الصغيرة والمتوسطة على شكل شركات ذات مسؤولية محدودة للتخلص من عيوب شركات التضامن، وتتميز هذه الشركات بما يلي :

- مسؤولية الشريك محصورة بحدود مساهمته في رأس مال الشركة.
- يوزع رأس مال الشركة إلى حصص متساوية، ويمكن للشريك شراء حصة أو أكثركما يمكن بيع حصته لغير الشركاء.
- لايقبل في عداد الشركاء إلا الأشخاص الطبيعيين.
- تكون الإدارة فيها من طرف شريك أو أكثر أو من طرف شخص خارجي لهم.

وقد اختلفت الآراء في تحديد صنف هذه الشركات، فمنهم من أدرجها ضمن شركات الأشخاص وآخرون يرون أنها من نوع شركات الأموال وهذا راجع لوجود شبه بينها وبين كلا من شركات الأشخاص وشركات الأموال.

ج- شركات الأموال: وتتضمن:

*** شركات المساهمة:**

يقسم رأس مال شركة المساهمة إلى حصص متساوية تسمى بالأسهم تطرح في الأسواق العملية للاكتتاب، بما يمكن تداولها في بورصة الأوراق المالية دون الرجوع إلى الشركة وموافقة المساهمين، وللسهم قيمتين : قيمة اسمية والمدونة على السهم وقيمة حقيقية أو سوقية تتوقف على مدى نجاح الشركة في نشاطها، ويتحصل صاحب السهم على أرباح توزع بصفة دورية على المساهمين.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يهدف إنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة إلى ما يلي:

– ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي عنها لأي سبب كان، ومثال ذلك إعادة تنشيط الصناعات التقليدية، المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية ...الخ.

– استحداث فرص عمل جديدة سواء بصورة مباشرة وهذا بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدام أشخاص آخرين، من خلال استحداث لفرص العمل يمكن أن نحقق الاستجابة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.[1]

– إعادة إدماج العاطلين عن العمل جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة، وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.

– استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.

– يمكن أن تشكل أداة فعالة لتوطن الأنشطة في المناطق النائية مما يجعلها أداة هامة لترقية وتمتين الثروة المحلية وإحدى وسائل الاندماج والتكامل بين المناطق.

– يمكن أن تكون حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها.

– تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.

– تشكيل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم، كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.

– تشكل إحدى وسائل الإدماج غير المنظم والعائلي.[2]

[1]-عبد الرحمان يسري احمد، **"تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها "** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر ،1996 ص:28

[2]- محمد يعقوبي، **مرجع سابق** ، ص:45

المبحث الثالث:آفاق وتحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأهيلها

لقد أسهمت التغيرات في الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا،فما يشهده العالم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال والمنافسة سيؤدي إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط العربي والتي أصبح لزاما عليها التكيف مع تحديات القرن الجديد من اجل البقاء والاستمرارية ،و فيما يلي أهم التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تكييفها مع المستجدات العالمية ضمن النقاط التالية .

المطلب الأول: محددات إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع متطلبات إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاثة عوامل تتمثل في ما يلي :

الفرع الأول:عامل التكلفة

انه لمن الضروري قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة تخدم المناطق الجغرافية المحدودة للإنتاج السلع سريعة التلف وتقديم الخدمات الضرورية لأفراد المجتمع المحلي وتقليل تكاليف النقل والإنتاج الأمرالذي ينعكس بدوره على تخفيض الأسعار وزيادة الاستهلاك.

الفرع الثاني:عامل طبيعة العمليات ومجالات النشاط

تتصف بعض العمليات الإنتاجية بالبساطة مما يسهل قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة لتوفيرالإنتاج كما نجد أن بعض المنتجات تتطلب الدقة والتميز وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستطيع الارتباط بعلاقات متينة مع المستهلك النهائي، وتغطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جميع مجالات النشاط الاقتصادي بمختلف فروعه فيمكن أن نجدها في الصناعة، الزراعة البناء، التجارة والخدمات .

الفرع الثالث: عامل السوق

إن قيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات التي تتميز بمحدودية الطلب والتي يعرف سوقها انحصارا وهذا ما لا يتاح للمؤسسات الكبيرة وبالتالي لا تحدث أية منافسة في هذا المجال بل نتيجة العلاقة بينه ما إلى التكامل عن طريق تعاقد المؤسسات الكبيرة مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من اجل قيام هذه الأخيرة ببعض العمليات المتخصصة التي تتطلب درجات عالية من الكفاءة تفوق ما يمكن أن تحققه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.ويكون من الملائم للدول النامية الاهتمام بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدلا من المؤسسات الكبيرة أوتزامنهما نظرا لتميز هذه البلدان بصغر حجم الأسواق وعدم تطور وساءل النقل والمواصلات وضعف البنية التحتية وقلة المهارات الإدارية ...الخ.[1]

[1]-رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ومشكلات تمويلها، مرجع سابق**، ص ص ص: 55،56،57

المطلب الثاني: التحديات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عـصر العولمة

من المفيد التعرف على الصعوبات والتحديات التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للمساعدة في تقديم مقترحات عملية بشان إقامة وتطوير نشاطها لأجل تحقيق التنمية، وفيما يلي نعرض أهم التحديات والمشاكل التي تواجه هذه المؤسسات ضمن النقاط التالية :

الفرع الأول: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكيف مع تحديات الوقت الراهن من اجل البقاء و الاستمرارية، وستناول هذه التحديات في النقاط التالية :

أولا: ثورة المعلومات

يتميز النظام الاقتصادي العالمي الجديد بوجود ما يطلق عليه باسم الثورة الصناعية الثالثة، والتي تتمثل في المعلومات والاتصالات والمواصلات، والتكنولوجيا الكثيفة بحيث ،أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، بحيث أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله ومحرك التغيير في جميع أجزائه والدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم هو تقارب هذه الأسواق بشكل كبير، وتغيير شكل الملكيات، وتشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، والتي من أهمها التخصص في الإنتاج أو الإنتاج الكبير، ومن ثمة تخفيض التكلفة المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم وزيادة المقدرة التنافسية خلال الفترة الأخيرة .

ثانيا: التطور التكنولوجي

لقد أدى التقدم التكنولوجي خلال الفترة الأخيرة إلى تسهيل عمليات الاتصال والانتقال بين الدول وسرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية سواء التجارية أو المالية، كما أدت التكنولوجيا إلى تجاوز الحدود السياسية للدول واتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، كما أدى إلى تشابه أنماط الاستهلاك في العالم بين شعوب مختلفة الثقافات، وهذه التطورات هي نتاج حقيقي لما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة، كما أدى التقدم التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام بتنمية ونشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية بهدف الزيادة من جودة المنتجات، ورفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسات، مما يحسن ويدعم المزايا التنافسي التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين.

ثالثا: عالمية الاتصال

لقد أدى التقدم الفني في مجال الاتصالات والمواصلات، وتبادل المعلومات والتقنيات الحديثة والفضائيات إلى طي المسافات وجعل العالم تبدو قرية صغيرة تتلاشى فيها المسافات جغرافيا وحضاريا وأصبحت الشركات والمؤسسات تعمل في بيئة عالمية شديدة التنافس فالمنتج الذي يظهر في دولة ما نجده

في نفس اللحظة يطرح في جميع أسواق دول العالم سواء من خلال الأقمار الصناعية أو من خلال الانترنت.

رابعا: عالمية التجارة

سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية وجعلها عالمية وذلك من خلال إنشاء الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الجمركية والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في سنة1995 ، والتي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، وبصفة أساسية تحرير تجارة السلع الزراعية والصناعية، وكذا تحري الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية والاستثمار، فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد مما يؤدي إلى تزايد حدة المنافسة الدولية نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق ومن ثم ستشهد الدول حالة من تزايد معدلات البطالة في الأجل القصير نتيجة لتدهور وإغلاق بعض المؤسسات غير القادرة على المنافسة، بالإضافة إلى احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج والاستحواذ، وانتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على حركة الاستثمارات.

خامسا: عالمية الجودة

ترتب عن ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما يعرف بمتطلبات الجودة، وذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على إرتقاء مستوى ما يتداول فيها، وبنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي بمثابة جواز مرور دولي للتجارة العالمية وبالتالي أصبح بمقدور الدول الأعضاء في المنظمة أن تحد من دخول السلع الخدمات المتدنية الجودة إلى أسواقها دون أن يتعارض ذلك مع وثيقة المنظمة.

سادسا: الخوصصة

والتي تعني أن الإطار العام لمسيرة الاقتصاد العالمي في القرن الواحد والعشرين هو نظام شبه واحد قائم على عمل آليات السوق وفعاليات جهاز الثمن وتفاعل قوى العرض والطلب.

سابعا: عالمية الحد من التلوث

أصبح التلوث من أخطر التحديات التي تواجه الشركات، إذ أصبح لزاما عليها ترشيد استخدامها للموارد ووضع استراتيجيات خاصة لحماية البيئة من المخلفات الإنتاجية، واستخدام الموارد غير الضارة بصحة الأفراد، وكذا الحد من استعمال المركزات والألوان الصناعية إضافة إلى إعادة استخدام المنتجات والمخلفات في الإنتاج.[1]

[1]- برني ميلود،"**دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2009/2008، ص:28

ثامنا: زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو الاندماج والاستحواذ

تميزت الساحة العالمية بتوجه العديد من الدول للدخول في اتفاقيات اقتصادية وتكتلات لزيادة القوة التنافسية لهذه الدول، فالسوق الأوروبية الموحدة وبدء قيامها أغرى العديد من الدول للدخول في تكتلات لمواجهة الكيانات الاقتصادية الجديدة، كما تميز الاقتصاد العالمي بزيادة التركيز على الاندماج أو الاستحواذ والتحالف والذي يعكس الرغبة في زيادة الموقف التنافسي للشركات عن طريق تجميع الموارد وزيادة الموارد وزيادة الفاعلية والوصول إلى الموارد وزيادة اقتصاديات الحجم المناسب.

الفرع الثاني: المشاكل التي تعترض إنشاء وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدة مشاكل نجملها فيما يلي :

أولا: مشاكل الائتمان والتمويل

يعتبر من أهم العوائق التي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث شروط الاقتراض الصعبة و عدم القدرة على التسديد ،وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة عالية نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات، كما أن البنوك تعتبر أن عملية إقراض هذه المؤسسات تتضمنه مخاطر لذلك لا تظهر حماسا لتمويلها، وتفضل تمويل الأنشطة التجارية على حساب الأنشطة الإنتاجية، ويزيد الأمر تعقيدا غياب ميكانيزمات تغطية المخاطر الخاصة بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (خطر الصرف ، تغير سعر الفائدة) ،إضافة إلى ذلك عدم توفر صندوق خاص بضمان القروض في أغلبية الأحيان، كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز مجسدا في خطوط خارجية، وقد بينت دراسة للبنك العالمي خاصة بالدول النامية أن 80 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100 % وهو ما يوضح صعوبة الحصول على قروض من الجهاز المصرفي والمالي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضانات المطلوبة .[1]

ثانيا: مشاكل النقل ونقص الخدمات العامة والبنية الأساسية

هناك بعض المشاكل التي تواجهها المنشآت الصناعية الصغيرة في نقل خاماتها الأولية من مصادرها أو منتجاتها النهائية إلى الأسواق بتكاليف مناسبة، كمشاكل الأرض، أو المحل المناسب، و تجهيز المكان للنشاط، بالإضافة إلى ذلك فان الكثير من المنشآت الصناعية الصغيرة القائمة على أطراف القرى وداخل المدن الصغرى – خاصة في أسيا و إفريقيا– تفتقر إلى مصادر المياه النظيفة وخدمات المجاري والطاقة الكهربائية اللازمة لممارسة النشاط، وقد يعمل بعض أصحاب المنشات الصغيرة على تهيئة هذه الخدمات لأنفسهم بطرق خاصة وأحيانا بطرق غير رسمية فتصبح تكلفتها مرتفعة جدا الأمر الذي يتسبب في تعسرهم ماليا واستدانتهم .[2]

ثالثا :المشاكل المتعلقة بالقدرات التنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]–محمد يعقوبي :"**مكانة و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية"، مرجع سابق** ، ص:48

[2]- عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص :32

تعاني اقتصاديات الدول العربية التي أبرمت اتفاقيات الشراكة الاوروميتوسطة تحديات كبيرة متعلقة بالمستويات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية التي ستدخل المنطقة الحرة في إطار منافسة غير متوازنة في ظل استمرار اختلال الأوضاع بين المؤسسات الأوروبية التي تتميز بكفاءتها العالية، وإنتاجيتها المرتفعة و قدرتها التقنية والتكنولوجية والإدارية والتسويقية الكبيرة التي تطورت آليات اندماجها وارتباطها، وبين المؤسسات العربية المحدودة الفعالة على كافة المستويات السابقة، مما يجعل نتائج المنافسة الاقتصادية في المنطقة الحرة محسومة لصالح الطرف القوي.[1]

رابعا: مشاكل الخبرة التنظيمية ونقص المعلومات

من المشاكل التي تقابل المشروعات الصغيرة نقص المعلومات والافتقار إلى الخبرة التي يمكن لأصحابها **من** مواجهة مشاكلهم أو تساعدهم على التوسع في أعمالهم والنمو ويظهر النقص في المعلومات واضحة بالنسبة للظروف المحيطة بنشاط الصناعات الصغيرة، أو الإطار العام الذين يعملون فيه، وعادة فان أفق صاحب المنشاة الصغيرة في البلدان النامية لا يمتد لأكثر من شؤون حرفته أو صناعته، لذلك نجد أصحاب المنشاة الصغيرة على غير معلومية لاتجاهات الأسعار في بلدهم فيفاجئون بها ترتفع أو تخفض دون سبب معروف لديهم ،وأحيانا يتعرضون انقص حاد في الخدمات التي يستخدمونها في نشاطهم فيتعرضون لاحتكار البائعين في الأسواق المحلية الصغيرة دون معرفتهم بوجود مصادر بديلة لهذه الخامات، وكثيرا ما يجعل أصحاب المشروعات الصغيرة كيفية التوسع في عمليات تسويق منتجاتهم أو إمكانية فتح أسواق أخرى لهذه المنتجات داخل البلد أو خارجه. [2]

خامسا: المشاكل الفنية

تنبع هذه المشكلات من مجموعة عناصر أبرزها:

- ✓ الاعتماد فقط على قدرات وخبرات أصحاب العمل بصفة رئيسية .
- ✓ استخدام أجهزة ومعدات بدائية أو اقل تطورا عن تلك المستخدمة في المؤسسات الكبيرة .
- ✓ عدم إتباع أساليب الصيانة أو الأساليب الإنتاجية المتطورة التي تساعدها على تحسين منتجاتها بما يتماشى مع المواصفات العالمية.
- ✓ عدم خضوع المواد الخام المستخدمة ومستلزمات الإنتاج للمعايير الفنية والهندسية،بل يتم الاعتماد في اغلب الأحيان على خيرة أصحاب المؤسسات المحدودة وهذا يحد من قدرتها على التصدير إلى الأسواق الخارجية وخاصة أسواق الدول الصناعية المتقدمة [3]

[1]- برودي نعيمة ، **مرجع سابق**، ص :120

[2]-عبد الرحمان يسري احمد، **مرجع سابق**، ص:31

[3]- نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص:105،106

المطلب الثالث: متطلبات تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة وتكييفها مع المستجدات العالمية

بالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بجانب المؤسسات الكبيرة فقد أصبح من الضروري العمل على زيادة فاعليتها وتكييفها مع المستجدات العالمية وتجاوز العقبات التي تعترضها، ولتحقيق هذه الأهداف يجب إعداد برنامج تأهيل تلتزم به المؤسسة و تجعله قاعدة يمكن الاعتماد عليها مستقبلا، والإستراتيجية المقترحة كالآتي.

الفرع الأول: العمل على إيجاد نظام تمويلي متكامل لمساعدة ودعم دور هذه المؤسسات

وتتمثل الخطوات الضرورية لتأمين الدعم التمويلي في النقاط التالية :

- تدعيم دور بنوك التنمية في مجال تقديم القروض طويلة الأمد لهذه المؤسسات وبشروط ميسرة في السداد.
- تشجيع البنوك التجارية على تقديم القروض اللازمة لهذه المؤسسات مع تحقيق مستوى الضمانات المطلوبة.
- العمل على الاستفادة من الخدمات التمويلية التي يمكن أن تقدمها صناديق وبنوك التنمية لمساعدة هذه المؤسسات على تمويل مشروعاتها، أو تصدير منتجاتها للخارج، والاستفادة أيضا من التسهيلات و المساعدات، ومن المؤسسات المانحة و المساعدة كمثال بنوك التنمية في مجلس التعاون الخليجي،و مؤسسات ضمان وتمويل الصادرات العربية، ومؤسسة التمويل الدولية، وهيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي ،...
- الإسراع بتأسيس صناديق مستقلة بهدف تقديم التمويل والتسهيلات الائتمانية والضمانات اللازمة لهذه المؤسسات للوصول بمنتجاتها إلى الأسواق الدولية .

الفرع الثاني: إنشاء جهاز خاص لتطوير المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تهدف هده الإستراتيجية إلى رفع الكفاءة الإنتاجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديثه، بحيث يؤدي هدا التحديث إلى زيادة الإنتاج، وخفض التكاليف، والرفع من الجودة وزيادة الأرباح وبالتالي يصبح أكثر قدرة على التنافس، و يتم دلك بتشجيع إقامة وحدات جديدة في مجالات محددة مختارة عن طريق إدخال النظم الحديثة والمتطورة في الإنتاج والإدارة، وإعادة توجيه الموارد إلى المجالات و الأنشطة التي تتمتع بإمكانية النمو.[1]

[1]- **مرجع سابق**، ص ص :112-115

الفرع الثالث : زيادة التسهيلات والدعم الحكومي المقدم لهذه المؤسسات

ويتم ذلك من خلال :

– زيادة الاهتمام بتطوير المرافق المختلفة في المناطق الصناعية، مما يمكنها من تخفيض الإنتاج، وزيادة القدرة على المستوى المحلي والإقليمي

– إقامة أجهزة الإعلام المختلفة بالترويج والتعريف بمنتجات وخدمات هذه المؤسسات وتحفيز الأفراد على شراءها.

– تخفيض تكلفة الإعلان الترويج لمنتجات وخدمات هذه المؤسسات بمبدأ الشراء المحلي من منتجاتها و خدماتها، و تسهيل مشاركتها في المعارض السنوية والموسمية.

– إعداد قوائم إرشادية لخطوات تأسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحالات المختلفة وإجراء مسح دوري لهذه المؤسسات لجميع الإحصاءات الخاصة بها في مجال الإنتاج بهدف مساعدة الجهات المسئولة الاتخاذ القرار المناسب لتطويرها.

الفرع الرابع: توفير بيئة ملائمة لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن وجود البيئة الملائمة هو شرط أساسي لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة، وعليه فإن كفاءة تنفيذ سياسة أو إستراتيجية لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقف إلى حد كبير على وجود بنيان مؤسس ملائم ومتكامل يمد هذه المؤسسات بالرعاية والاهتمام، و يعمل على رفع مستوى أدائها، كما ينبغي توافر بيئة ملائمة في مجالات مختلفة مثل :

- **البيئة التعليمية** : والتي تؤثر على تكوين الموارد البشرية، فالتدريب هو السبيل الأمثل للتغلب على الثغرات بين الكفاءة المتوفرة، وبين الاحتياجات الفردية للمشروعات الصغيرة من خبرات فنية .
- **البيئة الاقتصادية** : مثل هيكل السوق، ونسب أحجام الصناعات والسياسات النقدية ،...
- **البيئة التكنولوجية** والعلاقات بين المؤسسات الكبيرة والمؤسسات الصغيرة.

الفرع الخامس: الأخذ بفكرة الحاضنات الصناعية

وهي تقنية جديدة لدعم وتشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة في مرحلة التأسيس والانطلاق والتشغيل و التي يمكن تعريفها "مجموعة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات الاتصالات الضرورية لنجاح مهامها، وتقدم هذه المؤسسة خدمات للأفراد الذين يملكون مواهب العمل الحر والذين يرغبن البدء بإقامة مؤسساتهم الصغيرة والمتوسطة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق، ويشترط على المؤسسات المحتضنة ترك الحاضنة بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة والخروج منها لفسح المجال أمام مؤسسات صغيرة و متوسطة أخرى في مراحل التأسيس الأولى للاستفادة منه ".[1]

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص :115

خلاصة الفصل الأول:

من خلال تطرقنا إلى مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والأشكال، والخصائص التي تميزها، وكذا كيفية تأهيلها، يتبين لنا النقاط التالية:

1. مدى اختلاف التعاريف المقدمة لهذه المؤسسات وذلك نظرا للتباين والاختلاف في درجة النمو الاقتصادي من دولة إلى أخرى، واختلاف طبيعة النشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات في الدولة ذاتها مما جعل اقتصاديات الدول والمنظمات العالمية تعتمد على جملة من المعايير الكمية والنوعية لتحديد تعريف هذه المؤسسات التي أخذت عدة أشكال، وخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة بناءا على أهدافها وذلك من عرض التصنيفات المعتمدة في تحديد أشكال وخصائص هذه المؤسسات.

2. إن السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة الإنشاء وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات.

3. لقد رأينا أن هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور وقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر.

4. إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أفاق واعدة في المستقبل وهذا بالنظر إلى التحديات التي يجب أن تواجهها كالتطور التكنولوجي وعولمة التجارة الخارجية، وكذا زيادة التكتلات الاقتصادية والاتجاه نحو التكتل والاندماج قصد التكيف مع المستجدات العالمية.

5. إن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح أكثر من ضرورة في تحسين مركزها السوقي في إطار تنافسية المؤسسات العالمية، ومواكبة التغيرات الذي تفرضه عولمة المبادلات الدولية وهذا بالتركيز على تأهيل المحيط الإداري، والتشريعي، وكذا العنصر البشري قصد تحسين وتأهيل أداء هذه المؤسسات لتحقيق التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية

تمهيد الفصل الثاني:

هيمن الدور المتزايد للمؤسسات الكبيرة على الفكر الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن مما منحها مكانة متميزة في أغلب القرارات السياسية في كل بلدان العالم، وكان الاعتماد على هذه المؤسسات من منطلق أنها توفر قاعدة صناعية وبنية تحتية واسعة وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أنه نتيجة للازمة الاقتصادية المندلعة منذ السبعينات والتي أدت إلى انهيار الأوضاع المالية خصوصا خلال منتصف الثمانينات في معظم البلدان، وكذلك التحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من دول العالم، تغيرت الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت محور للدراسات الاقتصادية باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه وطريقة تسييره ومعالجته للمشاكل المطروحة، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول حتى بلوغ الحجم الأمثل.

وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هذه الأخيرة تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان بما فيها الصناعية، وحتى الدول النامية فقد اتجهت هي الأخرى إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما له من تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية.

وفيما يلي سنتناول أهم التغييرات التي شهدها الاقتصاد العالمي من خلال تطرقنا إلى أساليب تحقيق التنمية الاقتصادية، متطلباتها والعوائق التي تواجهها، ثم سنحاول إبراز تأثيرالمؤسسات الصغير ة والمتوسطة على التنمية المحلية، بالإضافة إلى استعراض أهم التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع ذكر عوامل النجاح وأسباب الفشل، وهذا ضمن المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرة عامة على التنمية الاقتصادية،

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الأول: نظرة عامة على التنمية الاقتصادية

أسفرت نتائج تجارب التنمية في معظم بلدان العالم الثالث التي حققت بالفعل هدف الأمم المتحدة للتنمية على مدى الخمسينيات والستينات عن زيادة فعلية في معدلات النمو الاقتصادي وأيضا ارتفاع عدد الفقراء في كل الدول، مما يشير إلى وجود أخطاء في سياسات التنمية التي أتبعت والتي بنيت جميعا على المفهوم التقليدي الضيق لعملية التنمية.

وضمن هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي في المطلب الأول، أما المطلب الثاني سنتناول فيه سياسات التنمية الاقتصادية، ومن ثم متطلبات التنمية الاقتصادية في المطلب الثالث.

المطلب الأول: التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للتنمية الاقتصادية حددها الاقتصاديون والباحثون، حيث من الطبيعي أن تبرز اختلافات فيما بينهم، فكل واحد ينظر لها بمنظاره الخاص وفي ضوء فلسفته السياسية وخلفياته الفكرية، لكنهم وبالرغم من هذا الاختلاف تفقوا على وجود فرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وسنتطرق فيما يلي إلى أهم هذه التعاريف ضمن النقاط التالية.

الفرع الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

لقد اختلف مفهوم التنميةالاقتصادية باختلاف المدارس والفترات الزمنية وباختلاف وجهات النظر، لذا أصبح من الصعب تحديد مفهوم واضح لها، وفيما يلي سنستعرض هذه المفاهيم:

أولا: تعريف مائير بالدوين

"التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية يتم من خلالها زيادة الدخل القومي الحقيقي، وخلال فترة زمنية طويلة"؛[1]

ثانيا: تعريف الاقتصادي *Kindle Berger*

يرى أن التنمية ما هي إلا "عبارة عن الزيادة في الناتج القومي خلال فترة زمنية معينة، مع ضرورة إحداث تغييرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الاقتصادية القائمة "؛[2]

ثالثا: مفهوم التنمية التقليدي

التنمية الاقتصادية تعني "تحقيق النمو المستمر في الناتج القومي الإجمالي، وما ينتج عنه من نمو مستمر في معدل الفرد الإجمالي، مع الإشارة إلى جوانب غير اقتصادية تتعلق أساسا بتحسين ظروف المعيشة للسكان"؛[3]

[1]- محمود الوادي، أحمد العساف، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2009، ص:301.
[2]- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص: 262.
[3]- مجد الدين خمش، "**الدولة والتنمية في إطار العولمة**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2004، ص:101.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رابعا: المفهوم الحديث للتنمية

لقد أعيد تعريف التنمية الاقتصادية في السبعينيات لتصبح عمليا "خفض أو القضاء على الفقر، سوء توزيع الدخل والبطالة، وذلك من خلال الرفع المستمر لمعدلات النمو الاقتصادي"؛[1]

إجمالا يقصد بالتنمية الاقتصادية بناء أنشطة اقتصادية تزيد الطاقات الإنتاجية وتؤدي إلى زيادة الإنتاج الفعلي من السلع والخدمات التي تحقق منفعة الفرد والمجتمع.

الفرع الثاني: التمييز بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي

نظرا لإمكانية الخلط بينهما، لا بد من التمييز بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية كمايلي:

- فالنمو الاقتصادي ينحصر في نمو الدخل الحقيقي أو النمو في الناتج القومي الصافي أو النمو والتطور في بعض المؤشرات الاقتصاديةوبمرور الزمن تتزايد المعرفة الإنسانية ويتراكم رأس المال وتتزايد الكثافة السكانية والقوة العاملة، كلها عوامل يمكن أن تؤدي إلى نمو المجتمعاتنمو ا طبيعيا، وهذا يعني أن النمو الاقتصادي هو نمو يتحقق في بعض المؤشرات الاقتصادية ويحدث بصورة طبيعية وبمرور الزمن.[2]
- أما التنمية الاقتصادية فمفهومها لا يقتصر فقط على تحقيق نمو اقتصادي بل يتضمن إلى جانب ذلك إحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والذي يتضمن أيضا تغيير جذري في السلوك الاقتصادي للأفراد وفي أسلوب الإنتاج السائد، فالتنمية الاقتصادية تعني نقل الاقتصاد القومي المتخلف من مرحلة التخلف (انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية، اختلال الهيكل الاقتصادي...) إلى مرحلة التقدم الاقتصادي حيث يتحقق ارتفاع في الكفاءة الإنتاجية، وتصحيح الاختلال في الهيكل الاقتصادي.[3]

المطلب الثالث: المبادئ الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية

إن المطلع على النظريات والسياسات الخاصة بالتنمية لا يجد نظرية أو مبدأ واحد معتمد يصلح لجميع أقطار العالم، إلا أنه توجد بعض المبادئ والسياسات التي يمكن أن تعتبر كنموذج معبر عن هذه النظريات، وكما نلاحظ أن هناك نظريات تعتمد على العلوم الاقتصادية بالإضافة إلى علم الاجتماع، ذلك أن التنمية مجالها يتعدى الاقتصاد ليشمل الجانب الاجتماعي والثقافي والسياسي....الخ.

ويمكن أن نوضح هذه المبادئ في النقاط التالية:

- الثروة الزراعية؛
- الضغط السكاني؛
- المفاضلة بين المشروعات التي تعتمد على العمل وتلك التي تعتمد على رأس المال؛

---

[1]- رمزي علي ابراهيم سلامة ، "**اقتصاد التنمية**"، مؤسسةشباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986، ص:125 .

[2]- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، **مرجعسابق**، ص:263.

[3]- صبحي نادر بن قريصة، "**مذكرات في التنمية الاقتصادية** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر،بدون ذكر السنة، ص: 66.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- الاستثمار في رأس المال المادي؛
- الاستثمار في رأس المال البشري؛
- تنوع الصادرات؛
- المفاضلة بين الربح الخاص والاجتماعي.

الفرع الأول: مقارنة المشروعات الصغيرة والكبيرة

يطرح هذا المبدأ مسألة ما إذا كان يجب على الدول النامية أن تعتمد على المشروعات الصغيرة أو الكبيرة في تحقيق تنميتها، وقد أثبت الواقع أنه يجب على الدول النامية التركيز في خطواتها الأولى على المشروعات الصغيرة، وذلك لأنها لا تتطلب نسبة كبيرة من الموارد الاقتصادية النادرة، كما أنها تؤدي في نفس الوقت إلى تطوير الخبرات اللازمة لعملية التصنيع في المراحل الآنية للتنمية، ومنه فان إمكانية نجاحها تكون كبيرة على عكس المشروعات الكبيرة تكون فرص نجاحها محدودة.

ويجب القول بأنه لا يمكن الفصل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة كون النوعين متكاملين وليسا متنافسين، فقد تؤدي صناعة كبيرة إلى تحفيز العديد من المشروعات الصغيرة من خلال الخدمات التي تقدمها المشروعات الصغيرة للمشروعات الكبيرة، لذلك يمكن القول كقاعدة ثابتة أن حجم مؤسسة ما ليس أفضل من حجم مؤسسة أخرى وإنما يجب أن تحدد البدائل في كل حالة على حدى.

الفرع الثاني: مقارنة بين المشاريع التي تعتمد على العمل والتي تعتمد على رأس المال

تتم هنا عملية المقارنة بين كثافة العمل وكثافة رأس المال، ويقصد بكثافة العمل الظاهرة التي يكون فيها عرض العمل كبيرا في دولة معينة بالنسبة لعرض رأس المال، وعليه فان هذه الدولة يجب عليها إعطاء الأولوية للمشروعات التي تستخدم أقصى عدد ممكن من العمال وأقل نسبة ممكنة من رأس المال والعكس صحيح، ومنه تنقص البطالة وفي الوقت ذاته يزداد الإنتاج الصناعي، وعليه فإن هذا المبدأ يتيح لنا فرصة المفاضلة بين المشاريع وهذا حسب الإستراتيجيات المعتمدة من طرف هذه الدول النامية.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية والعوائق التي تواجهها

لقد أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية العالمية، هذه التغيرات التي كانت نتيجة لما أفرزته ظاهرة العولمة من أساليب وأشكال حياتية جديدة جعلت دول العالم تحاول جاهدة من أجل مواكبة التطور وتحقيق التنمية، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والتحديات التي تواجهها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الأول: متطلبات التنمية الاقتصادية

إن التنمية الاقتصادية تتطلب من أجل تحقيقها العديد من المستلزمات والتي من أبرزها مايلي:

أولا: تكوين رأس المال

إن النظرية الاقتصادية ركزت فيما يخص *التنمية* الاقتصادية على أهمية عملية التكوين الرأسمالي، والتي تتمثل في رأس المال المادي الذي تمثله كافة الأصول الرأسمالية (آلات، ومعدات وغير ها)، والتي تستخدم لأغراض إنتاجية، وعملية تكوين رأس المال تتحقق من خلال الاستثمار الذي يتطلب توفر قدر مناسب من الادخار الحقيقي والذي ينبغي توجيه استخدامه نحو الاستثمار بدلا من توجيهه نحو الاستهلاك.[1]

ثانيا: الموارد الطبيعية

تعرف الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض الطبيعية، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في الطبيعة و ينتفع به، فالموارد الطبيعية توفر قاعدة للتنمية الصناعية بطريقتين:

1. تمكن البلد من توسيع نشاطه الصناعي بإنتاج مواد خام، كما هو الحال في استخدام المعادن وتمييزها والتي توفر للبلد العملات الأجنبية لاستيراد السلع الضرورية للتنمية.
2. تمكن البلد من أن ينتج مواد خام ويصنعها ويحولها إلى سلع نهائية.[2]

ثالثا: التكنولوجيا

تعني التكنولوجيا بأنها الجهد المنظم الذي يتضمن استخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب ووسائل أداء العمليات الإنتاجية بمعناها الواسع الذي يشمل الخدمات والنشاطات كافة، والذي يفترض أن يكون أكثر جدوى للاقتصاد والمجتمع وأفراده.

وأهمية التكنولوجيا في التنمية تبرز من خلال مايلي:

- زيادة القدر المتاح من الموارد الطبيعية الموجودة عن طريق اكتشاف وإضافة موارد جديدة من خلال ابتكار وسائل فعالة أكثر قدرة على الكشف عن ما هو موجود في هذه الموارد.
- إضافة استخدامات جديدة للموارد الاقتصادية تسمح بزيادة القيمة الاقتصادية للموارد، أي زيادة قدرة الانتفاع الاقتصادي منها.
- ابتكار وسائل وطرق إنتاجية جديدة تعتمد على الإحلال بين الموارد بالشكل الذي يقلل من استخدام الموارد النادرة و يزيد من استعمال الموارد المتوفرة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج.
- زيادة إنتاجية الموارد الموجودة، أي تحقيق الاقتصاد في استخدام الموارد المتاحة في العمليات الإنتاجية، وبها تتحقق الزيادة في إنتاجية الموارد.

---

[1]- فليح حسن خلف، "**الاقتصاد الكلي**"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2007، ص: 466.

[2]- مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص ص: 139، 140.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- اكتشاف طرق ووسائل إنتاج جديدة من خلال التطور التكنولوجي وبالشكل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته، إضافة إلى تقليل الكلفة بتحقيق الكفاءة.[1]

رابعا: الموارد البشرية

إن الموارد البشرية تعني القدرات والمواهب والمهارات والمعرفة لدى الأفراد والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وتلعب الموارد البشرية دورا مهما جدا في عملية التنمية، حيث أن الإنسان هو غاية التنمية ووسيلتها في نفس الوقت، فالإنسان غاية التنمية من خلال أن الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشته، وهو في الوقت ذاته وسيلة لها بما أنه هو الذي يرسم وينفذ عمليةالتنمية، وإن ثمار هذه الأخيرة ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية، والعامل ليس عاملا رئيسيا من عوامل الإنتاج فحسب بل هو المستفيد الرئيسي من النمو ومن التنمية الاقتصادية.[2]

الفرع الثاني: عقبات التنمية الاقتصادية

لا تتفق البلدان المختلفة على تعددها وتباينها فيكافة ما يعتر ض سبيلها إلى النمو من عقبات، حيث أنه وبالرغم من تعرضها لمجموعة من العقبات المشتركة، تتفاوت هذه الأخيرة في الأهمية النسبية من بلد إلى آخر ومن وقت إلى آخر حتى في البلد الواحد، ويختلف الكتاب في تقدير الدور النسبي الذي تلعبه هذه العقبات في عرقلة النمو الاقتصادي لبلد ما.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن خصائص البلدان المتخلفة اقتصاديا هي بمثابة عقبات في طريق التنمية، هذه العقبات يمكن تقسيمها إلى عدة مجموعات رئيسية تتمثل في العقبات الاقتصادية، العقبات الاجتماعية، عقبات الحكومة وعقبات دولية، وفيما يلي شرح موجز لكل منها:

أولا: العقبات الاقتصادية: من أهمها مايلي.

1. حلقة الفقر المفرغة

إن صاحب الفكرة هو الاقتصادي(*Nurkse*) الذي يؤكد بأن الحلقة المفرغة للفقر تعمل على إبقاء المستوى المنخفض للتنمية في البلدان النامية وبالتالي تعمل على إبقاء البلد الفقير فقيرا.

إن أصل الفكرة يعود إلى حقيقة أن الإنتاجية الكلية في البلدان الفقيرة منخفضة وذلك بسبب انخفاض مستوى الاستثمار الناجم عن انخفاض المدخرات وانخفاض مستوى الدخل إضافة إلى عدم كمال السوق بسبب حالة التخلف الاقتصادي،وإن حلقات الفقر هذه تعمل من جانب الطلب من خلال ضعف الحافز على الاستثمار، ومن جانب العرض من خلال قصور الانتاج.

ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة يتعين على البلدان النامية أن تكتشف وسيلة لانتزاع كميات أكبر من الادخارات من الفقراء أو أن تجد الموارد من خارج بلدانها، ويعلق البعض على هذه الفكرة بالقول بأنه رغم أن الغالبية من السكان في هذه البلدان هي فقيرة إلا أن هناك فئات ولو أنها قليلة العدد، لكنها غنية ويمكن

[1]- فليح حسن خلف، **مرجع سابق**، ص: 468.
[2]- مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص:173.
[3]- رمزي علي إبراهيم سلامة، **مرجع سابق**، ص:134.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لها أن تدخر وتستثمر وبالتالي تستطيع أن تكسر هذه الحلقة المفرغة وتحقق التراكم الرأسمالي المطلوب وينتفع آخرون، هذه الفكرة تستند على منهج ميكانيكي وستاتيكي في الربط بين التغيرات الاقتصادية.[1]

2. محدودية السوق

إن العلاقة بين محدودية السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة مطلب رئيسي في التنمية الاقتصادية،وإذا كان على المنشآت الصناعية أن تكون كبيرة الحجم لكي تستطيع استغلال التكنولوجيا الحديثة فان حجم السوق يجب أن يكون كافيا ليستوعب الحجم الكبير من الإنتاج، وبالتالي فان محدودية حجم السوق في العديد من البلدان النامية يعتبر عقبة في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية.

3. الازدواجية الاقتصادية

إن مصطلح الازدواجية الاقتصادية يصف الحالة التي تجد البلدان النامية نفسها فيها خلال المراحل الأولى للتنميةوان مثل هذه الظاهرة تترك آثارها على نمط ووتير ة التنمية، وهناك تفسيرات مختلفة للازدواجية ولكن بشكل عام فإنها تشير إلى التقسيمات الاقتصادية والاجتماعية في الاقتصاد الوطني والتي تنعكس في الفرو قات على مستوى التكنولوجيا بين القطاعات أو الأقاليم وكذلك الفروقات في درجة التطور فيما بينها، وكذلك في العادات و التقاليد الاجتماعية والمواقف بين النظام الاجتماعي المحلي والمفروض من الخارج، والازدواجية الاقتصادية تؤثر سلبا على عملية التنمية وتعيقها وذلك لأن القطاع المتقدم يكون أشبه بجزيرة أجنبية بالنسبة لباقي أجزاء الاقتصاد الوطني وليس هناك ارتباطات وثيقة فيما بينها وبين بقية الاقتصاد الوطني، كما أن التوسع في القطاع المتقدم يعمل على زيادة الطلب على عوامل الإنتاج في الخارج.

4. قيد الصرف الأجنبي

يؤكد العديد من الاقتصاديين من أمثال Myint، *R- Prebisch*، *Singer*، *A–Lewis* ، *G– Myrdal*، وغيرهم بأن قوى توازنية معينة كانت تعمل في الاقتصاد الدولي والتي أدت إلى أن منافع التجارة الدولية تذهب بشكل رئيسي إلى البلدان المتقدمة، الأمر الذي يقود إلى ظهور قيد الصرف الأجنبي، وحتى عند انفتاح البلدان النامية على التجارة الدولية ازدادت تجارتها بشكل كبير جدا، إلا أن ذلك لم يساهم في تنمية بقية جوانب الاقتصاديات النامية، وخلال فترات الركود الاقتصادي العالمي فان نسب التبادل التجاري تميل لغير صالح هذه البلدان وبالتالي تنخفض حصيلتها من العملات الأجنبية وتؤثر سلبا على وتيرة التنمية لديها، كما يؤثر ذلك أيضا على وضع ميزان المدفوعات ويجعله يميل إلى العجز في أغلب الفترات، ولهذا فإن غالبية البلدان النامية تعاني من شح في الصرف الأجنبي والذي يؤثر سلبا على التنمية وبالتالي يمثل عقبة في طريق تنميتها.[2]

[1]- مدحت القريشي، **مرجع سابق**، ص:152.
[2]- **مرجع سابق**، ص ص: 154، 155.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

5. محدودية الموارد البشرية

تعتبر عدم كفاية الموارد البشرية وكذلك عدم ملاءمتها عقبة أمام عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، حيث ينعكس ذلك في عدم تحقق معدلات نمو مرتفعة وكذلك في انخفاض مستوى الإنتاجية وضعف حركة عوامل الإنتاج، وان الندرة البينية في المهارات والتخصصات المهنية المختلفة تقف عائقا بوجه تحقيق التنمية وتوسيع الإنتاج وتنويعه، لهذا فان محدودية الموارد البشرية كما ونوعا تمثل قيدا على التنمية الاقتصادية.

ثانيا: العقبات الاجتماعية: ومن أهمها مايلي:

1. التنظيم

المنظم هو الذي يحول الاختراع إلى ابتكار من خلال تطبيق الاختراع بشكل عملي، وبذلك يؤثر على مسار التنمية، فالمنظم إذا هو الشخص الذي يمتلك التصور والإدراك الكافي ليرى إمكانية تحقيق الربح من خلال الابتكار، وقد أعتبر المنظم أحد عوامل الإنتاج الأربعة، وهو يتحمل المخاطر وعدم اليقين، ويعد بمثابة قائد اقتصادي.

وتفتقر البلدان النامية بطبيعة الحال إلى المنظم، وذلك بسبب العوامل العديدة التي تزيد من المخاطر وعدم اليقين مثل صغر حجم السوق وتدني مستوى رأس المال وتخلف التكنولوجيا وغياب الملكية الفردية وشح المهارات و عدم توفر المواد الخام بالكمية أو النوعية المطلوبة وضعف هياكل الارتكاز، الأمر الذي يشكل عقبة أمام عملية التنمية لديها.

2. دوافع التنمية

إن توفر الدوافع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية لأنها هي التي تدفع الإنسان للعمل والجد للوصول إلى الأهداف المسطرة، ولهذا فان توفر الدوافع أمر حاسم في عملية التنمية الاقتصادية لدى البلدان النامية، وتجدر الإشارة إلى أن سبب بروز العدد الكبير نسبيا من المنتظمين لدى الأقليات في المجتمعات هو وجود الدوافع القوية لديهم لتحقيق شيء ما من أجل التميز.

ثالثا: عقبات الحكومة في طريق التنمية: من أهمها مايلي.

1 . الاستقرار السياسي

يتعين على الحكومة أن توفر بيئة مستقرة للمنشآت الإنتاجية الحديثة، سواء كانت عامة أو خاصة،وإذا كان عدم الاستقرار السياسي هو السائد فإن النتيجة العامة هي انعدام أو ضعف الاستثمار في الاقتصاد المحلي وتوجه الثروات الشخصية إلى البنوك الأجنبية، أو الانغماس في الاستهلاك المظهري، وعليه فإن عدم توفر الاستقرار السياسي يعد عقبة في طريق التنمية. [1]

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص ص: 156، 157.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2. الدعم الحكومي للتنمية

إن تحقيق التنمية في البلدان النامية يتطلب استعدادا ورغبة أكيدة من طرف الحكومة في اتخاذ القوارات والسياسات المطلوبة،وإن عدم قدرة أو رغبة الحكومة في اتخاذ القرارات والسياسات الملائمة للتنمية سوف يمثل عقبة أكيدة في طريق تحقيق التنمية.

رابعا: عوائق دولية في طريق التنمية

يؤكد العديد من الاقتصاديين بأن العقبة الرئيسية للتنمية اليوم تتمثل في العوامل الخارجية أكثر منها في العوامل الداخلية، ذلك لأن وجود البلدان الصناعية المتقدمة يخلق ضغوطا دولية تؤدي إلى إعاقة مساعي التنمية والنمو لدى البلدان النامية الفقيرة، ورغم أن البعض يعترف بوجود بعض الجوانب الإيجابية والمفيدة للبلدان الفقيرة من جراء وجود العالم الذي يحتوي على البلدان الغنية، ومنها مكاسب التجارة وتصدير منتجاتها الفائضة إلى البلدان الفقيرة، وكذلك إمكانية استفادة البلدان النامية من تجارب البلدان المتقدمة، وخاصة في مجال العلم والتكنولوجيا وفي الإدارة الاقتصادية والتخطيط، إلا أن البعض يقول أن مثل هذه الاستفادة لم تتحقق لأن البلدان المتقدمة تخلق العقبات أمام تنمية وتطور البلدان النامية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يتبين في الوقت الراهن أن القطاع الخاص أصبح يحقق نتائج ومعدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات السابقة من جهة، ومقارنة بينه وبين القطاع العام من جهة ثانية خاصة فيما يتعلق بقطاع الصناعة الذي ظل مدة من الزمن حكرا على مؤسسات الدولة، وعليه يتجلى بروز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تعتبر من المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي والتخطيط المستقبلي وتمثل إحدى دعائم التنمية الأساسية في دولة في العالم و أهميتها نابعة من مساهماتها في الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق سنتناول معايير الحكم على قيمة المشروعات الصناعية بالنسبة للاقتصاد في المطلب الأول وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المطلب الثاني، أما في المطلب الثالث سنتطرق إلى الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: معايير الحكم على قيمة المشروعات الصناعية بالنسبة للاقتصاد

هناك طريقتان للحكم على قيمة مشروع بالنسبة للاقتصاد:

- **الطريقة الأولى:** هي تركيز الاهتمام على واحدة أو أكثر من الخصائص الهامة مثل الاستفادة من النقد الأجنبي، أو استخدام الحد الأقصى من قوى العمل والحد الأدنى من رأس المال.
- **الطريقة الثانية:** التركيز على النتائج الكلية المتوقعة في محاولة لإيجاد صافي القيمة التقريبية للمشروع بالنسبة للاقتصاد، مع أخذ كل العوامل الهامة التي يمكن قياسها في الاعتبار.

ولكل من الطريقتين قيمتها، كما أن استخدام إحداهما لا يستبعد استخدام الأخرى، وفي هذا المطلب سيتم شرح عدد من المعايير الخاصة الشائعة الاستخدام حتى ولو كان مدى استخدامها مازال مشكوكا فيه.[1]

الفرع الأول: معايير كثافة العوامل

يتوفر لدى معظم الدول النامية أعداد كبيرة من العمال الذين يعانون من بطالة كلية أو جزئية، كما أنها تعاني من نقص في رأس المال، ولذا فإنه ليس غريبا أن يركز الشعب غالبا على أهمية اختيار الصناعات التي تؤدي إلى أقصى استخدام للعنصر المتوفر وهو العمل مع استخدام أدنى حد من العنصر النادر وهو رأس المال. [2]

وقد عبر أحد تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالتنمية عن وجهة النظر هذه بالطريقة الآتية:" إذا ما ظلت كل العوامل الأخرى على حالها فإنه يبدو أن الصناعات ذات العمالة الكثيفة في الدول النامية سيكون لها ميزة المنافسة النسبية أكثر من الصناعات ذات رأس المال الكثيف حتى عندما تكون إنتاجية العمل أقل بعض الشيء مما هي عليه في الدول المتقدمة".

ومع اشتراط بقاء العوامل الأخرى على حالها لا يمكن الاعتراض على الرأي الذي ينادي بأن الدولة ينبغي أن تفضل المشروعات التي تركز على استخدام العنصر المتوفر وهو العمل، أكثر من التركيز على

[1]- موراي برايس، **"التنمية الصناعية"، مؤسسة فرانكس للطباعة** والنشر، القاهرة - مصر، 1970، ص: 42.
[2]- **مرجع سابق**، ص:43.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

استخدام العنصر النادر أي رأس المال، ومع عدم الالتزام إلى هذه الدرجة فان المعيار يصبح مجرد تقرير لأمر واضح، بيد أنه في عالم الواقع غالبا ما لا يمكن أبدا أن تظل العوامل الأخرى على حالها، ومن المهم أن نقارب بين المزايا الناشئة عن كثافة العمل في المشروع وبين مزايا وعيوب العوامل الأخرى التي تكون جزءا من نفس المجموعة، وكثيرا ما نجد أن أولئك الذين يؤكدون مشروعا معينا على أساس أهمية في خلق العمالة يهملون الشروط ويتجاهلون الملامح الاقتصادية الأخرى للمشروع التي قد تؤدي في مجموعها إلى أن يصبح المشروع أقل تفضيلا إن لم يكن ضارا بالنسبة للاقتصاد.

الفرع الثاني: معايير حجم المنشأة ودرجة التعقيد في العمليات

إن أحد المعايير التي كثيرا ما تعتبر كاختيارأول لدر اسة ملائمة المشروعات الصناعية هو حجم المنشأة ودرجة التعقيد التي تتضمنها، وهو ما يمكن أن يطلق عليه اسم "نظرية حجر الزاوية" لأنها تركز على أن المجالات الصناعية يجب أن تبدأ في التقدم من العمليات الصناعية الصغيرة إلى العمليات الأكبر، والأكثر تعقيدا كلما اكتسبتالمهارات ورأس المال والخبرة.

الفرع الثالث: معيار الاستفادة من النقد الأجنبي

يعتبر هذا المعيار هو الأساس الذي يطبق غالبا للحكم على المزايا الاقتصادية للمشروعات وكثيرا ما يتم قبول هذه المشروعات على أساس هذا الدليل فقط، أو على الأقل على أساس الاعتقاد بأنها ستؤدي إلى توفير صاف جوهري من النقد الأجنبي، وأحيانا يعزى هذا التأكيد المتطرف إلى الاستفادة من النقد الأجنبي، أو إلى ارتفاع غير عادي في مصروفاتها من النقد الأجنبي، والأول قيعز ى إلى انخفاض في أحد محولاتها، أو إلى تقلب معاكس في الأسعار،أما الآخر فيحتمل أن ينشأ من زيادة وار دات السلع الرأسمالية الثقيلة، ومن ناحية أخرى فإن الدولة إذا ما كانت تفتقر إلى الطريقة التي تحصل بها على إحتياجاتها العادية المتوقعة من النقد الأجنبي في الأجل الطويل عن طريق الوسائل القائمة، فإن تنمية المشروعات الجديدة التي تكسب أو توفر النقد الأجنبي تكون ذات أهمية أساسية لتصحيح عيب أساسي في هيكل الاقتصاد.

الفرع الرابع: معيار الربحية التجارية

إن الربحية التجارية التقديرية هي الربح الصافي المتوقع بعد خصم الضرائب وكافة التكاليف بما فيما ذلك الامتلاك، ويعبر عنها عادة بنسبة مئوية للعائد السنوي على التكلفة الإجمالية للمشروع أو على رأس مال الأسهم المستمر.

يعتبر هذا المعيار بين المستثمرين أكثر المقاييس دلالة على مدى جاذبية المشروع الصناعي المحتمل، ويستخدم على نطاق واسع كاختبار أساسي لتوقعات المشروع بواسطة بنوك التنمية والحكومات التي قد تضيف إليه تعديلات تستهدف بيان انعكاسات الاختلافات في التكاليف أو مزايا المشروع بالنسبة للاقتصاد مقارنة بما تحققه للملاك الفرديين.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الخامس: معيار الربحية الاقتصادية القومية

على الرغم من القبول الواسع لمعايير الاستثمار التي سبق ذكرها، فإنه لا يمكن اعتبار أحدها أو حتى الزعم بأنه مقياس عام للقيمة الإجمالية الصافية لمشروع معين بالنسبة للاقتصاد، إن كثيرا من التكاليف والفوائد الادخارية التي يمكن قياسها قد يتم إهمالها أو عدم احتسابها بطريقة صحيحة، ومن ثم فلا بد من مقياس عام شامل للقيمة الإجمالية الصافية للمشروع القابلة للقياس، وهو معيار "الربحية الاقتصادية القومية"،

وتعرف الربحية الاقتصادية القومية بأنها إجمالي معدل العائد الصافي القابل للقياس الذي يعود على الاقتصاد من استثمار معين، ويتفادى هذا التعريف تضمين التكاليف أو المنافع الاقتصادية التي لا تقبل القياس بطبيعتها، كما يتجنب تلك التكاليف أو المنافع غير الاقتصادية التي تتطلب حكما قيميا، وعلى قدر أهمية تلك العوامل غير القابلة للقياس أو غير الاقتصادية سيكون الخطأ في حسابين غير أننا سنكون أقرب من ذي قبل إلى معرفة قيمة المشروعات بالنسبة للاقتصاد.

المطلب الثاني: مظاهر الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أخذ الاهتمام بهذه المؤسسات يظهر ويبرز ابتداء من الخمسينات من القرن الماضي وبالضبط بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وهو الاهتمام الذي ظل يشغل منذ تلك الفترة الكثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، وخصوصا المهتمين بمشاكل التنمية والنمو، وكذا المساهمين ومقرري السياسات التنموية سواء في البلدان المتطورة أو في البلدان النامية حديثة العهد بالاستقلال وكذا الهيئات والمؤسسات العالمية والدولية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية.

الفرع الأول: تطور الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية

إن التطور الذي عرفه الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية والذي تميز بعدة مظاهر خصت أساسا البلدان المتطورة نذكر منها:

- مسألة بناء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، فبرز النقاش في تلك الفترة حول تجنيد الطاقات والإمكانات المتاحة؛
- التطور غير المتساوي للبلدان الرأسمالية وبداية بروز تباين في النمو الاقتصادي فيما بينها، وبروز الولايات المتحدة واليابان وألمانيا الغربية(سابقا)، وتقهقر مكانة كل من انجلترا وفرنسا والبلدان الأخرى وهنا أصبحت الثورة العلمية والتقنية تلعب دورا كبيرا في هذا التباين، وخاصة باعتماد أساليب تسيير حديثة وتكنولوجيا متطورة كان للصناعة الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا في تحقيقها بفضل الديناميكية والقدرة على الإبداع والابتكار التي تتميز بها.[1]
- أدت حركة التصنيع الحديثة إلى تطوير النشاط الصناعي وتنويعه، حيث عرفت إدخال فروع صناعية جديدة، توسعت معها النشاطات التكاملية والتعاون بين المؤسسات عن طريق المقاولة

[1]- محمد يعقوبي، **مرجع سابق**، ص:46.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الباطنية التي لعبت فيها الصناعات الصغيرة والمتوسطة دورا كبيرا بمساهمتها الفعالة في تغطية الطلب المتزايد.

- الأزمات التي عرفتها البلدان المصنعة والاقتصاد العالمي ابتداء من السبعينات خاصة أزمة الطاقة والموارد الأولية (1974- 1976)، من خلالها أظهرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صمودا قويا أمام الركود الذي مس الاقتصاد العالمي.
- كما هو ملاحظ أيضا في الأزمة المالية العالمية (2008) من حيث قلة تأثير الخلل المادي العالمي على المؤسسات الصغيرة مقارنة مع المؤسسات الكبيرة والتي وصلت إلى حد الإفلاس والخروج من السوق وذلك بفضل ديناميكيتها ومرونتها العالية في التعامل مع المتغيرات المحيطة، فقد وصلت العديد من الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا إلى نتائج تقول بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قد برهنت على ديناميكية ومرونة وفعالية أكبر متفوقة على المشاريع الكبرى وكذا المؤسسات الكبيرة فيما يتعلق بخلق فرص تكيف أفضل مع المحيط الخارجي بفضل جملة من الخصائص.[1]

الفرع الثاني: النمط المتسارع للنمو الاقتصادي

بحصول عدد كبير من الدول المستعمرة على الاستقلال السياسي بعد فترة قصيرة أو طويلة من الاستعمار، خرجت باقتصاد متخلف وهش البنية، فاتحة بذلك مجالا للنقاش الواسع حول مسألة التنمية والتطور الاقتصادي، فاختلفت الاتجاهات النظرية والعلمية للاقتصاديين بتقديم نماذج للتنمية اختلفت فيما بينها في الاختيار بين الصناعات الثقيلة التي تمثل الصناعات الكبيرة، والصناعات الصغيرة لإيجاد سياسة التصنيع الملائمة للدول النامية ونمط الأولويات المرتبط بها حيث تشير الدراسات الاقتصادية إلى أن هناك نمطين: نمط نمو رأسمالي ونمط نمو اشتراكي.

أولا: نمط النمو الرأسمالي

و هو ذلك النمط الذي ساد في دول أوروبا الصناعية، ويندفع هذا النمط تحت تفاعل القوى التلقائية للسوق، وينتج عنه نوع من التتابع الزمني للصناعات تبدأ بالصناعات الاستهلاكية فالوسطية ثم الصناعات الثقيلة، وقد عرض *Brozen* وجهة النظر هذه فقال: 'المراحل المبكرة للتنمية بصفة عامة ينبغي أن تشجع المؤسسات من النوع الذي يؤدي إلى تنمية روح التنظيم، ومن المرجح أن تؤدي المؤسسات التي تستخدم أساليب الإنتاج البدائية والتي تدر عائدا سريعا إلى تحقيق ذلك في المراحل المبكرة، أما المؤسسات التي تعمل على نطاق واسع وتستخدم أساليب فنية أكثر تعقيدا وتدر عائداتها بعد أجل طويل، فيجب أن تنظر إلى مرحلة تالية عندما يتم اكتساب وتعلم طرق ومهارات التنظيم.

واعتمدت على هذا النموذج العديد من البلدان النامية نذكر منها بالخصوص بلدان شرق آسيا والهند وتركيا.

[1]- **مرجع سابق**، ص:46.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: نمط النمو الاشتراكي

وهو النمط الذي ساد في الاتحاد السوفياتي(سابقا) وأوروبا الشرقية وبعض البلدان النامية كالجزائر، كوبا، مصر وغيرها، وفيها تقوم الدولة بتوجيه الموارد عن طريق جهاز التخطيط، ويأخذ نمط التصنيع فيه إعطاء الأولوية لقطاع الصناعة الثقيلة التي تعتمد على التقنية المعقدة وكثافة رأس المال، حيث تحققت في العديد من البلدان عن طريق المركبات والمصانع الكبيرة.[1]

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل وتحقيق التطور الاقتصادي وقدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية وصمودها التنافسي،وكذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية وإشباع الحاجات وتحقيق طموحات وتطلعات الأفراد، وفيما يلي نستعرض أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

الفرع الأول: الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتلخص فيمايلي:

أولا: توفير فرص عمل جديدة

وذلك بمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من مشكلة البطالة، فهي تعمل على توفير وخلق فرص عمل[2]، وتستقطب عددا لا بأس به من الطلبة ممن لم يتلقوا التدريب والتكوين المناسبين، وتمنع تدفق العمالة إلى المدن سعيا وراء فرص أفضل للعمل أين نجدها تقيم في التجمعات السكنية والقرى والمدن الصغيرة التي تكثر فيها نسب البطالة.[3]

ثانيا: تكوين الإطارات المحلية

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية، الإنتاجية، التسويقية، الماليةوإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدارة ومراكز التدريب، وتعمل أيضا على تدريب العاملين وتأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسؤوليات التي يقومون بها، وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في مواقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما يظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الفرصة الأكبر للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور، وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية.[4]

---

[1]- **نفس المرجع سابق**، ص:47.
[2]- أيمن علي عمر، "**إدارة المشروعات الصغيرة - مدخل ببني مقارن**"، دار الثقافة، عمان- الأردن، 2006، ص: 126.
[3]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص: 47.
[4]- **مرجع سابق**، ص:49.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثالثا: توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي

إن إقامة مصانع جديدة في المدن الكبرى أصبح أمرا غير مرغوب فيه اقتصاديا واجتماعيا، وذلك بسبب الازدحام الشديد والضغط الهائل على المرافق الموجودة، لذلك يتطلب الأمر توزيع تلك الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية[1]، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتنميتها وتلبية حاجيات الأسواق، وتوظيف اليد العاملة العاطلة في هذه المناطق، وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي، حيث يكون الطلب محدودا على أحد المنتجات فيصبح من الأحسن أن يتم الإنتاج على نطاق صغير، بدلا من الاستيراد من الخارج، وبذلك تهتم الصناعة الصغيرة بهذه الوظيفة.

ر ابعا: تقديم منتجات وخدمات جديدة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع من سلع وخدمات ومنتجات أخرى كثيرة مختلفة تساعده على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[2]

خامسا: توفير احتياجات المشروعات الكبيرة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية اقتصادية كبيرة تظهر من خلال أن هذه المؤسسات تعمل على توفير مستلزمات الإنتاج وقطع الغيار ومختلف التجهيزات، كما يمكن لها معاونة المؤسسات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق وتقوم بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمؤسسات الكبيرة، ومن هنا تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نقطة بداية و نهاية للمشاريع الكبيرة والعكس صحيح.[3]

سادسا: استخدام التكنولوجيات الملائمة

من خلال تحليل نمط التقدم التقني المستخدم في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجدها أكثر ملاءمة لظروف البلدان النامية، فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل نسبيا وبسيطة وتكلفتها بالنقد الأجنبي منخفضة جدا بالمقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال، حتى أن الخامات المرتبطة بهذه التقنيات غالبا ما تكون متوفرة محليا، والمهارات العمالية المطلوبة لها بسيطة فتنخفض الحاجة إلى إعداد وتدريب العمال، كما أن هذا النمط التقني عرضة للتغير مع عملية التقدم، إلا أن الدروس المستخلصة لدى المسؤولين ترتكز على وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.[4]

---

[1]- محمد محروس إسماعيل، "**اقتصاديات الصناعة والتصنيع** "، مؤسسةشباب الجامعة للنشر، الإسكندريةمصر، 1992، ص: 21.
[2]- أيمن علي عمر، **مرجع سابق**، ص:127.
[3]- جهاد عبد الله ، قاسم موسى أبو عيد، "**إدارة المشاريع الصغيرة**", دار اليازوي العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،2004، ص: 17.
[4]- عبد الرحمان يسري أحمد، **مرجع سابق**، ص:24.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سابعا: المحافظة على استمرارية المنافسة

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنشيط وتطوير حالة المنافسة حيث يلاحظ أن الأعمال الصغيرة تمثل منافسا قويا حتى للمؤسسات الكبيرة والمعروفة على الصعيد العالمي،حيث ان حالة المنافسة تنشط وتنعش الاقتصاد وتجعل عمليات المبادلة أكثر كفاءة وفائدة وترتقي بالأداء وتشبع حاجات الزبائن.

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها أهمية كبيرة في تحسين ميزان مدفوعات الدولة من حيث التصدير إلى الخارج، و القدرة التنافسية ترتبط بقدرة هذه المنظمات على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة من جانب، وكذلك انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية من جانب آخر،وإن تواجد هذه المؤسسات في الصناعات الاستخراجية والإنشائية والإنتاجية وكذلك قطاعات الزراعة جعل منها فاعلة في المنافسة وتنشيط الاقتصاديات المعاصرة.[1]

ثامنا: تحقيق التطور الاقتصادي

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة في الاقتصاد المعاصر كما أنها ضرورية لنموه بشكل سليم فهي مصدر مهم لاستمرار المنافسة وتمكين المؤسسات الكبير ة من التركيز على النشاطات التي تستدعي الحجم الكبير، وهي ضرورية لإيصال الخدمات الإنسانية للسكان في المناطق النائية كما أنها ضرورية للإبداع ولتطوير سلع وخدمات جديدة يصعب التنبؤ بها، إذ تسمح بالمغامرة وبتكاليف محدودة، بالإضافة فهي ضرورية لتطوير القدرات الإدار ية الفردية، ولتوفير الفرص للأفراد الذين يتمتعون بنزعة للاستقلالية والعمل الخاص الحر لتلبية حاجاتهم هذه وبذلك تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي.[2]

وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تشير الإحصائيات إلى أن هذه الأخيرة تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان بما فيها الصناعية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية تتوفر على أكثر من 22 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي نسيجا يحتوي على 17.9 مليون مؤسسة صغيرة ومتوسطة تشغل 66%من اليد العاملة وتحقق 85.64% من رقم الأعمال الإجمالي، وتساهم عموما بما قيمته 60% من القيمة المضافة، بينما في الدول النامية تساهم ب 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

تاسعا: القدرة على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب يؤدي ذلك إلى زيادة قدرتها على الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإن لها القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة، وطبقا لتقرير *INSEE*، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية من المؤسسات الكبيرة والسبب في

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص:34.
[2]-سعاد نائف برنوطي, "إدارة الأعمال الصغيرة"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2005، ص:63.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية وتضع نفسها في القطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث أن هذه القطاعات تتلاءم وفتر ات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات.[1]

عاشرا: تعبئة الموارد المالية

ويتلخص ذلك في الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار من خلال تعبئة رؤوس الأموال من الأفراد والجمعيات والهيئات غير الحكومية وغير ها من مصادر التمويل الذاتي، الأمر الذي يعني استقطاب موارد مالية كانت ستوجه إلى الاستهلاك الفردي غير المنتج وتوجيهها إلى خلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[2]

الفرع الثاني: الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرةو المتوسطة

تؤدي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما على الصعيد الاجتماعي، ويمكن إجمال أهمها في النقاط التالية:

أولا: تدعيم دور المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي

حيث تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد الوطني، لأنها تعتمدعلى رؤوس الأموال الوطنية و المدخرات الوطنية،و هذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساسا لتكوين مجتمع يشتمل سواء على حرفيين أو متعلمين قادرين على بناء مجتمعات صناعية جديدةو الاعتماد على التنمية الذاتية، بالإضافة إلى ذلك إقامة مشروعات كبيرة مستقبلا بحيث تتحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن على مقدرات بلادهم.[3]

ثانيا: تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم ورغباتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات، وإن ربط العلاقات مع المستهلكينيوجد علاقة قوية بين المنتج و المستهلك ويعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك وهذا ما لا نلاحظه بنفس الدرجة لدى المؤسسات الكبيرة.

ثالثا: المساهمة في التوزيع العادل للدخول

في ظل وجود عدد هائل من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظروف تنافسية واحدة، ويعمل فيها عدد هائل من العمال، يؤدي ذالك إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخول المتاحة، وهذا النمط من التوزيع لا يوجد في معظم المؤسسات الكبيرة التي لا تعمل في ظروف تنافسية. [4]

---

[1]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص: 52،53.

[2]- عبد العزيز جميل مجنمر، أحمد عبد الفتاح وآخرون، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة- مصر، 2007، ص:33.

[3]- أيمن علي عمر، **مرجع سابق**، ص:129.

[4]- رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص:54.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

رابعا: محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية

تواجه المؤسسات الصغيرة مشكلة البطالة من خلال محاولتها تكوين فئات من أفراد المجتمع التي تعاني من عدم توفر فرص عمل لهم، مما يدفعهم إلى ممارسة أنماط سلوكية غير سوية ينتج عنها العديد من ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي.

خامسا: رفع مشاركة العنصر الأنثوي في النشاط الاقتصادي

إن تدعيم دور الصناعات الصغيرة و الريفية، خاصة التي تمارس في القرى و الأقاليم المختلفة يساعد على رفع نسبة مشاركة الإناث في الأنشطة المختلفة التي تتطلب عمالة نسائية مثل الملابس الجاهزة، التطريز،....، ويساعد هذا على استغلال طاقتهن، والاستفادة من أوقات فراغهن وزيادة دخلهن، ورفع مستوى معيشتهن ومن ثم يتحقق الاستغلال الأمثل لهذه الفئة وتعزيز مشاركتهن في النشاط الاقتصادي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: عوامل نجاح وفشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يظهر جليا الدور الاقتصادي و الاجتماعي الكبير الذي أصبح يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها المحور والنقطة التي تدور عليها الحياة المعاصرة، من خلال مساهمتها في معدلات النمو والتطور الاقتصادي في بيئة أصبحت توصف بالاضطراب والتغير الشديد المصاحب لعدة عوامل ساهمت في تفعيل وتنشيط القوى الاقتصادية وإعطائها ديناميكية عالية، الأمر الذي أصبح يفرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جملة من التحديات، الشيء الذي ألزم عليها ضرورة التعامل والتكيف معها بكفاءة وفعالية عاليتين ضمانا للبقاء والاستمرارية.

وفيما يلي سنستعرض أهم عوامل نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب فشلها ضمن النقاط التالية.

المطلب الأول: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن نجاح وانتشار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سببه عدة عوامل منها عوامل خاصة كسهولة إنشائها وإدارتها وبساطة هيكلها التنظيمي وغيرها، وعوامل عامة كالتقدم التكنولوجي والقدرة على التكيف مع متغيرات السوق وما تفرضه من تحديات.

الفرع الأول: العوامل الخاصة

تتمثل أهم العوامل الخاصة في النقاط التالية:

أولا: سهولة الإنشاء والتنفيذ

لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة عموما في توفير الأموال اللازمة للمشروع، سواء من القطاع المصرفي أو من أفراد الأسرة، وذلك نظرا لقلة مخاطر الاستثمار وصغر حجم رأس المال المطلوب في إنشاء المشروع[1]، بالإضافة إلى سرعة استرجاع المال المستثمر لأنها لا تحتاج إلى فترة زمنية كبيرة من أجل تحقيق المردودية.[2]

ثانيا: إدارة التدريب الذاتي

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر مصدرا للأفكار والاختراعات فهي بمثابة مراكز لتدريب أصحابها والعاملين بها، بحيث تساعد على خلق كادر تقني يعتبر ضمن المتطلبات الأساسية للتنمية.

---

[1]- نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص:86.

[2]- صفوت عبد السلام، "**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**"، دار النهضة العربية، الإسكندرية- مصر، دون ذكر السنة، ص:26 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الثاني: العوامل العامة

من أهم العوامل العامة نذكر مايلي:

أولا: التقدم التكنولوجي

إن التقدم التكنولوجي السريع في بعض المجالات أدى إلى تدعيم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة انتشارها، ما ترتب عنه اكتشاف بعض المواد الأولية الحديثة والتوسع في استخداماتها التجارية وخفض الاستثمارات المطلوبة لمزاولة النشاط، مما فتح مجالات متعددة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة [1] كمساهمتها في إنشاء صناعات محلية جديدة وتطوير الصناعات القائمة، كذلك ساهم في توسيع الفائدة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها المؤسسات الصناعية الكبرى.

ثانيا: القدرة على التكيف مع متغيرات السوق

متغيرات السوق مثل تركيبة القوى العاملة أو سياسات الإنتاج والتسويق والتمويل، الأمر الذي يساعد على السيطرة على التقلبات ومواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود.

المطلب الثاني: أسباب فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بينت تجارب معظم الدول أن احتمالات فشل المشاريع الصغيرة، وخاصة في سنواتها الأولى، تكون عالية، تعود أسباب ذلك لمحدودية مواردها، الإدارة غير المتمرسة، وافتقارها إلى الاستقرار المالي، وفيمايلي نتطرق إلى بعض العوامل المؤدية لفشل بعض المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: عدم كفاءة الإدارة

تعني أن المدراء أو الملاكليس لديهم المهارة والمعارف وإدارتها، وتمثل هذه الجوانب ما نسبته 92٪ من أسباب فشل الأعمال الصغيرة في الو. م أ، وحتى في الدول النامية فان هذه الأسباب تعتبر من الأسباب الأساسية وراء فشل الأعمال الصغيرة والمتوسطة.[2]

الفرع الثاني: الافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي

العديد من أصحاب المشاريع الصغيرة يهملون عملية التخطيط الاستراتيجي لاعتقادهم بعدم ضرورتها للمشاريع الصغيرة، ولكن الفشل في التخطيط يؤدي اعتياديا لفشل المشروع وعدم تمكنه من البقاءو الاستمرار، إذ بدون الخطة الإستراتيجية لا يتمكن المشروع من تحقيق القوة التنافسية في السوق والمحافظة عليها.[3]

---

[1]- لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص: 27.
[2]- طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص: 22.
[3]- ماجدة العطية، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، دون ذكر السنة، ص: 20.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفر ع الثالث: أسباب اقتصادية ومالية

من أهم الأسباب الاقتصادية والمالية مايلي:[1]

أولا: الأسباب الاقتصادية

مثال ذلك عدم القدرة على تخفيض العائد وضعف الأرباح، أو حجم المبيعات غير مناسب أو تدهور القطاع الصناعي.

ثانيا: الأسباب المالية

مثال ذلك تراكم الديون، ارتفاع تكلفة التشغيل وعدم توافر السيولة ورأس المال اللازم.

الفرع الرابع: النمو غير المسيطر عليه

يعتبر النمو حالة طبيعية مرغوب بها في كل منشآت الأعمال، لكن النمو يجب أن يكون مخططا ومسيطر عليه، فالتوسع في العمل يتطلب التمويل عن طريق الأرباح المحتجزة، أو عن طريق زيادة رأس المال من قبل صاحب المشروع، وليس عن طريق الاقتراض.[2]

الفرع الخامس: الموقع غير الملائم

تعتبر عملية اختيار الموقع الملائم للمشروع هي مزيج من العلم والفن، وغالبا ما يتم اختيار مواقع العمل بدون دراسة جيدة وبدون بحث وتخطيط، إذ أن بعض المالكين المبتدئين يختارون موقعا معينا فقط لمجرد وجود مكان شاغر، إن عملية اختيار الموقع من الأمور الهامة ويجب ألا يترك للفرصة، وتظهر أهمية ذلك بشكل خاص في مشاريع التجزئة التي يكون شريانها الحيوي هو المبيعات التي تتأثر بشدة باختيار الموقع.[3]

المطلب الثالث: تجارب الدول في إطار المؤسساتالصغيرة و المتوسطة

إن الحديث عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانبها النظري فيما يخص دورها في تنمية اقتصاديات الدول وكذا في طريقة مساهمة هذه المؤسسات في الحد من البطالة لا يكفي إذا لم يتم الحديث عن التجارب الميدانية لبعض الدول في هذا المجال، وفيما يلي سنقوم بعرض بعض هذه التجارب.

الفرع الأول: تجربة تونس

إن ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر الهدف الأساسي والأولوية القصوى في مخططات التنمية في تونس، وذلك لأن هذه المؤسسات لها آثار ايجابية في خلق مناصب الشغل، كما أنها تساهم في تحقيق التوازن الجهوي، لذلك أعطت تونس أولوية قصوى لهذا القطاع عن طريق الإجراءات التالية: [4]

- إتباع سياسات تشجيعية لتسيير وخلق مؤسسات جديدة؛
- تغيير القوانين المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واستبدالها بقوانين تحفيزية؛

---

[1]- علي الضلاعين، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، مركز اليزيد للنشر، عمان- الأردن، 2005، ص: 15.
[2]- ماجدة العطية، **مرجع سابق**، ص:20.
[3]- **مرجع سابق**، ص: 20.
[4]- مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.aadd2.com/vb//shawthread- php? consulté le 2/05/2011.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- اعتماد طرق تسيير جديدة تتماشى مع متطلبات اقتصاد السوق التنافسي وذلك بتكوين إطارات مؤهلة للقيام بدفع هذه المؤسسات إلى التنمية.

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس أكثر من95٪ من العدد الإجمالي للمؤسسات، وتساهم بنسبة88٪ في خلق مناصب شغل جديدة.

والإستراتيجية التنموية المعتمدة في تونس تقوم أساسا على ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبذلك تحتل مكانة جد متقدمة في الاقتصاد التونسي مقارنة بالمؤسسات الصناعية الكبرى وهذا ما أعطى لتونس نسيجا صناعيا قويا، والجدول التالي يبين المشاريع الاستثمارية المعتمدة في تونس بين 1976و1990، ومساهمتها في تحقيق الشغل،

جدول رقم (4): تطور عدد المؤسسات ص و م وحجم الاستثماراتو العمالة في تونس للفترة (1976-1990)

القطاع	المشاريع		قيمة الاستثمارات آلاف الدينارات		التشغيل	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
صناعات غذائية	328	24،2	44900	19،9	594	18،6
كهروميكانيكية	317	23،4	55900	24،8	6753	21،2
صناعة النسيج	246	18،2	46400	20،6	83،5	26,1
صناعة الخزف ومواد البناء	114	4،8	24100	10،7	3127	9,8
صناعات أخرى	348	25،8	54100	24	7710	24،3
المجموع	**1353**	**100**	**225400**	**100**		**100**

المصدر:مقال منشور على الموقع التالي: www.aadd2.com/vb//shawthread- php? consulté le 2/05/2011.

نلاحظ على مستوى خلق مناصب الشغل أن الصناعات الكهروميكانيكية والنسيج تمثلان نسبة47.3٪ من إجمالي مناصب الشغل الجديدة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لأهمية ومكانة هذه المؤسسات في الاقتصاد التونسي ودورها في تحقيق التنمية.

ويمكن تقسيم المؤسسات والبرامج الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تونس إلى ما يلي:[1]

أولا: المؤسسات الحكومية

من أهمها وكالة ترقية الصناعية API، المركز التقني، مكتب التأهيل، ومركز ترقية الصادرات "CEPEX".

[1]- محسن عوطف، مرجع سابق، ص:40.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: المؤسسات غير الحكومية

وتتمثل في الاتحاد التونسي للصناعة, التجارة والحرفUTICA "، المعهد العربي لرؤساء المؤسساتIACE .

ثالثا: المؤسسات المالية

وتتمثل في المؤسسات الاستثمارية ذات رأس المال الخطر"CICAR"، الصندوق الوطني للضمان، صناديق خاصة بالرقي بتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ترقية لامركزية الصناعة "fOPRODI"، و بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: البرنامج الدولية

من أهمها مبادرات الاتحاد الأوروبي، المؤسسة الأورو–تونسية، تعاون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأورومتوسطة، المبادرة ONUDI–ايطاليا، الدعم المكمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، ومبادرة الـ CNUCED (مؤتمر الأمم المتحدة دون التجارة والتنمية).

الفرع الثاني: تـجربة اليابان

يعتبر الاقتصاد الياباني ثاني أكبر الاقتصاديات في العالم من ناحية حجم الناتج المحلي الإجمالي بعد الو م أ، كما يعتبر نصيب الفرد الياباني من الناتج المحلي الإجمالي الأعلى في العالم.[1]

نجد أن اليابان قد بنت نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة، حيث أن المشروعات الكبيرة ما هي إلا تجميع لإنتاج الصناعات الصغيرة التي تتكامل فيما بينها.

أولا: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الياباني

للمؤسسة ص و م في اليابان أهمية كبيرة تتمثل في قدرتها الفائقة على دعم النمو الاقتصاديوإحداث تغييرات في المناخ التجاري والعملي للدولة بسبب مرونتها والمهارة التي تتميز بها، هذا بالإضافة إلى قدرتها على التحول إلى مؤسسات كبرى، ويوضح الجدول التالي بعض النسب التي توضح مدى أهمية المؤسسة ص و م في الاقتصاد الياباني:[2]

[1]- جلـم عبد الرزاق النسور، " **المنشآت الصغيرة والمتوسطة- الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**"، ورقة بحث مقدمة إلى **الملتقى** الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة ص و م في الدولة العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، **الشلف-الجزائر**، يومي18/17 أفريل 2006، ص:4.

[2]- لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص170.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول رقم (5): أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الياباني

اليابان	نسبة المشاركة %
قوة العمل	%81
المؤسسات التجارية	%99
المنتجات المصنعة	%51

المصدر: لخلف عثمان: "واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمهما وتنميتها دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص:170.

ثانيا: السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم:

كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع إعفاءات من الضرائب والرسوم وتنظيم القواعد التي تقوم الحكومة اليابانية بموجبها بتشجيع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الإمكانيات لرفع مستوى التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشروعات[1] ومعاونتها على تسويق منتجاتها وتشجيع المشروعات الكبيرة على التكامل معها وتحديث ما لديها من آلات ومعدات وتنظيم العلاقة بين أصحاب المشروعات والعمال.

كما أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تعمل من خلال أطر مؤسساتية تقدم لها التراخيص وتمدها بالمساعدات الغنية والخبرة الاستشارية والتمويلية وذلك من خلال وكالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة وهي الجهة المسؤولة عن تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان، ومن أهم السياسات المالية والاقتصادية الموجهة لتشجيع وتنمية وتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في اليابان سياسات حماية هذه المنشآت من الإفلاس وسياسات إعفائها من الضرائب وسياسات التدريب والتمويل.

ومن أهم الجهات المسؤولية عن دعم المؤسسات نجد الهيئة اليابانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و منظمة التجارة الخارجية اليابانية.[2]

الفرع الثالث: التجربة الايطالية[3]

أُعتُبر النموذج الصناعي الايطالي أحدالنماذج الناجحة عالميا والمتميز ة، بكونه يعتمد على التنمية الداخلية من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باسم" SME cluster" أي مجموعة متخصصة من الشركات المستقرة في منطقة جغرافية معينة وتقوم بتصنيع منتوج معين.

---

[1]- جلسر عبد الرزاق النسور، **مرجع سابق**، ص ص: 4،5.
[2]- لخلف عثمان، **مرجع سابق**، ص: 109.
[3]- محمد راتول، بن راودية وهيبة، " **مكانة وواقع المؤسسات ص و م في الدول العربية** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة ص و م في الدولة العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، يومي17/18 أفريل 2006، ص ص: 174-173.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أولا: أسباب نجاح تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ايطاليا

تعود أسباب النجاح إلى :

- عدم اعتبار الشركات الصغيرة كيان مستقل، ولكن كجزء من مجموعة مترابطة وذات علاقات متداخلة بين بعضها البعض؛
- وجود درجة كبيرة من التعاون والتنسيق بينها، حيث يتم تقسيم عملية الإنتاج إلى عدد من المراحل المحددة تكون كل مجموعة من تلك الشركات المسؤولة عن واحدة منها وينتج هذا النموذج المرونة في العمل وتقليل وقت الاستجابة الذي لا نستطيع الشركات الكبيرة في بعض الأحيان توفيره؛
- تتميز السياسات التي تهدف إلى تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة والديناميكية، بحيث تكون مفتوحة لأي شكل من أشكال التجمعات الصناعية التي تضمن تنافسية المنتج سواء في الداخل والخارج.

ثانيا: السياسات الحكومية وخطط تقديم الدعم والتسهيلات

عملت ايطاليا منذ مطلع التسعينات على تدعيم إنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال السياسات والقوانين الايطالية،و عن طريق سلسلة من الحوافز والمنتجات المالية، وقد اهتمت هذه السياسات بإيجاد خدمات دعم جديدة بالثقة في تهيئة بيئة أعمال تلعب دورها وخاصة في مواجهة تداعيات العولمة، ومن أهم مؤسسات الدعم بما فيما ذلك مختلف الوز ارات نذكر ما يلي:

- وزارة الصناعة: وهي المسؤولة عن مبادرات الحكومة المركزية الرامية إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة؛
- وزارة الجامعات والبحث العلمي والتكنولوجي وهي المسؤولة عن قوانين وحوافز البحث والتنمية؛
- وزارة التجارة الخارجية: هدفها الرئيسي تعزيز المعلومات عن تجمع شركات التصدير في جنوب إيطاليا.

بالإضافة إلى ذلك هناك مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي لمؤسسات الأعمال هما:

- مديكريد يتوسنترالية: أنشأت عام 1956 كمؤسسة للتمويل المتوسط الأجل يهدف إلى تعزيز المؤسساتالصغير ة والمتوسطةوتنميتها وتوجيهها وجهة تصدير، وكانت ملكا لوزارة الخزانة؛
- المنشأة المالية لتنمية وتعزيز المؤسسات الايطالية خارج البلد سميست: الغاية من إنشائها هي دعم أصحاب مشاريع الأعمال في مجال الصادرات والاستثمارات الأجنبية؛
- أما المؤسسات شبه الرسمية فمنها: معهد التطوير الصناعي، المعهد الوطني للتجارة الخارجية مؤسسة"Confindu stria "؛ و الاتحاد الايطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " CONFAPI "، و منظمة "Fedetconfidi "؛
- غرفة التجارة الايطالية؛
- اتحاد الغرف؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- منظمة Sviluppo.Italia.

من خلال ما سبق نلاحظ أن معظم الدول التي اهتمت بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد اقتصادها تطورا كبيرا خاصة في الآونة الأخيرة، وهذا نظرا للإمكانيات الكبيرة المسخرة لتنمية هذا القطاع، حيث برزت العديد من الدول بالإضافة إلى الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ومن أهمها الصين التي تشهد أسرع نمو اقتصادي، كما تعتبر من أقوى الاقتصاديات العالمية إلى جانب كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال دراستنا للتنمية الاقتصادية وعلاقتها بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، توصلنا إلى النتائج التالية:

1. بالرغم من اختلاف الباحثين حول مفهوم التنمية الاقتصادية إلا أنهم اتفقوا على وجود فرق بينها وبين النمو الاقتصادي؛
2. تشير ظاهرة العولمة إلى إزالة الحدود الجغرافية وسيادة القطاع الخاص والجودة والأسعار والمنافسة الكاملة وحرية الاختيار التي تحددها تكاليف الإنتاج والجودة والأسعار، واقتصاد المعرفة والثورة المعلوماتية التي تقودها تكنولوجيات الإعلام والاتصال، كلها قرائن تعتبر تحديات كبيرة تواجه تحقيق التنمية؛
3. ساهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، فما يشهده عالم اليوم من تغيرات في التكنولوجيا والاتصال، والمنافسة سيؤدي بدون شك إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط السريع نتيجة لما أفرزته ظاهرة العولمة؛
4. تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا رائدا في الاقتصاد المعاصر سواء كان ذلك في الدول الصناعية المتقدمة أو النامية، ويتجسد دور هذه الأعمال في العديد من المؤشرات سواء على مستوى التوظيف والمساهمة في حل مشاكل البطالة، أو في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن في مجالات لا تدخلها الشركات الكبيرة، كذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدرا مهما للإبداع التكنولوجي والريادة في الأعمال وتطوير مختلف مجالات الحياة؛
5. تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف البلدان خاصة النامية منها كثيرا من التحديات التي تعيق نموها وتطورها وارتقاءها، حيث يواجه هذه المؤسسات مخاطر عديدة تمس وجودها وكيانها الأمر الذي أوجب ضرورة البحث عن أفضل الطرق والوسائل للتعامل والتكيف معها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفصل الثالث: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تأهيلها

تمهيد الفصل الثالث:

إن التحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية في الجزائر بداية من العشرية الأخيرة من القرن الماضي، حيث أفرز عنه تغيرات هامة خاصة في هياكل الاقتصاد الوطني هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنميتها وتطويرها بالشكل الذي يدعم التنمية الاقتصادية.

وتبرز أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيامها بدور فعال في تحقيق التنمية وذلك من خلال خلق، ورفع القيمة المضافة، ومساهمتها في تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبيرة وهكذا تساهم تلك المؤسسات في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية؛

وفق هذا السياق سنحاول من خلال هذا الفصل أتطرق إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآليات تأهيلها، وتقييم مكانتها في الاقتصاد الجزائري، وهو ما سنوضحه في المباحث التالي.

المبحث الأول: واقعالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثاني: مكانة المؤسساتالصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

المبحث الثالث: آليات ترقية وتأهيلالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن تزايد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و غيرها من دول العالم يدعوا إلى ضرورة التعرف على مفهوم هذا النوع من المؤسسات، و الفرق بينها وبين المؤسسات الكبيرة وكذا التطرق إلى التطور التاريخي لظهور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق، وهذا ما سنتناوله ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول:مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري

تعتمد الكثير من الدول في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على عدة معايير منها "حجم العمالة المستخدمة، رأس المال المستثمر، و قيمة الأصول الثابتة، و حجم المبيعات"[1]،

في الجزائر ينص تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "على أنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات، تُشغل من 1 إلى250 شخصا،و أن رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز ملياري دينار جزائري،و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

ويقصد في مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبران أجزاء من وحدات العمل السنوي، والسنة التي يعتمد عليها هي تلك المتعلقة بآخر نشاط حسابي مقفل؛
- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو موضوع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر شهرا؛
- المؤسسة المستقلة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25فأكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ثم قسم القانون التوجيهي الجزائري في المواد (5)،(6)،(7) المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ثلاثة مؤسسات هي كمايلي:

- **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50الى 250 شخصا، ويكون رقم أعمالها مابين مائتي مليون وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة وخمسمائة دينار؛
- **المؤسسة الصغيرة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين10الى 49 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار؛
- **المؤسسة المصغرة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال اقل من عشرين مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

[1]- نادية قويقح، **"مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو متوسطية"، ورقة بحث مقدمة إلى** الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس- سطيف، يومي 9/8 ماي 2004، ص: 2.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول رقم(4): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

	المتوسطة	الصغيرة	المصغرة
عدد العمال	250-50	49-10	9-1
رقم الأعمال، رأس المال	200 مليون إلى2مليار	اقل من 200 مليون	اقل من20 مليون
الحصيلة السنوية	500-100 مليون	اقل من 100 مليون	اقل من 10 مليون

المصدر: القانون رقم 01-18المؤرخ في 12ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصادر بتاريخ 15ديسمبر2001 ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

من خلال الجدول يتبينأن المشرع الجزائري قد اعتمد في تعريفه للمؤسسات المصغرة والصغيرة و المتوسطة على معياري"حجم العمالة"، و"رأس المال" والتي يختلف عددها من مؤسسة إلى أخرى.[1]

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد الاستقلال كان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قليلا ، وتم تأسيسها على أساس التجارة بالدرجة الأولى، ثم على أساس نشاط الزراعة، وكان أصحاب المؤسسة هم مالكي الأموال، وكان ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل سنة 1990 ببطء نسبيا بسبب اعتماد النهج الاشتراكي في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق المؤسسات الكبرى، وعموما فقد نجد أن التطور التاريخي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر قد مر بثلاث مراحل أساسية نذكرها كما يلي.

الفرع الأول: المرحلة الأولى خلال الفترة [1962- 1982]

تعود نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى مرحلة الاستقلال حيث وجدت العديد من الوحدات الصناعية، كانت أغلبها صغيرة الحجم يملكها الأوروبيون، وارتبط دورها بأهداف المستعمر، وكانت هذه المؤسسات من نوع الصناعات الإستخراجية التابعة للقطاع الخاص.

وبعد فترة الاستقلال و رثت الجزائر العديد من هذه المؤسسات حيث كان عددها آنذاك 1120 وحدة سنة 1964، مع عمالة قدرها 57480 عامل، لينتقل عددها بعد ذلك إلى 1873 وحدة بقيمة عمالة قدرها 65053، سنة 1963؛ إلا أن هذه المؤسسات خضعت نسبة كبيرة منها إلى التأميم؛ ومن ثم تم تهميشها مع انطلاق تنفيذ إستراتيجية التنمية عام1967، حيث حدد مجال تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وكانت الدولة قد أشرفت عن طريق مؤسساتها الاقتصادية على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

[1]- **المواد 4،5،6،7 من القانون رقم** 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصادر بتاريخ 15ديسمبر 2001، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 77.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

فالسياسة الصناعية التي اعتمدتها الجزائر كانت ترتكز على إنشاء المركبات، و المصانع الضخمة جعلت من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قطاع ثانوي، لم يكن يحظى بالاهتمام إلا مع نهاية السبعينات من خلال المخطط الرباعي الثاني للفترة (1974-1977) في إطار سياسة اللامركزية والتي كانت بداية لمحاولة النهوض بهذا القطاع، و تم تجسيدها في برامج التصنع المحلي إذ تم إنجاز العديد من المؤسسات الصناعية ذات بعد محلي، كانت كلها من النمط الصغير و المتوسط، إلا أن بعدها عن النشاط الاقتصادي والاجتماعي لم يتحدد دوره إلا مع انطلاق المخطط الخماسي الأول خلال الفترة (1980-1984)، الذي تم خلاله إدماج القطاع الخاص الصناعي في الحياة الاقتصادية ليشكل مع المؤسسات المحلية معالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أصبح لها دورا اقتصاديا و اجتماعيا كبيرا تلعبه بجانب الصناعات الكبيرة، ومع نهاية الثمانينات و في إطار التحولات الاقتصادية العميقة التي عرفها الجزائر بصفة عامة تميزت هذه المرحلة الممتدة منذ الاستقلال إلى غاية بداية الثمانينات ببناء قاعدة صناعية واسعة تحققت بفضل مجهودات الاستثمار الضخمة، وتدخل الدولة المباشر في التنمية الاقتصادية بإنشائها لمصانع كبيرة تسيرها مؤسسات عمومية وطنية[1].

الفرع الثاني: المرحلة الثانية خلال الفترة [1984- 1988]

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 وإنشاء الديوان التوجيهي للمتابعة و التنسيق للاستثمار الخاص سنة 1983 بدور هام في تحقيق أهداف التنمية الوطنية إلا انه لم يشجع على إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربة[2]، تميزت هذه المرحلة بانخفاض مدا خيل الدولة نتيجة انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وخاصة سنة 1986 وكان لذلك اثر كبير على الاستثمارات التي يديرها القطاع العام و التي كانت تمول من خزينة الدولة فقد كانت المؤسسات العمومية تتميز بانخفاض مستويات الكفاءة الإنتاجية، والمردودية الاقتصادية إضافة إلى مشاكل متعلقة بعدم التحكم في التكنولوجيا المستوردة ونظرا لهذه العوامل قامت السلطات بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية المطبقة وتجلى ذلك من خلال توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة، والصناعات الثقيلة، وتوجيه الاستثمارات الجديدة إلى نشاطات اقتصادية كانت مهمشة من قبل مثل الصناعات الخفيفة.

وفي هذا الإطار عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما نسبيا باعتباره قطبا محركا وحيويا بإمكانه المساهمة بصفة فعالة في تنفيذ وتحقيق أولويات و أهداف توجهات السياسة الاقتصادية الجديدة وتعود أسباب تأخر ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى مايلي:

---

[1]- عبد القادر نويبات، عبد الوهاب جباري، "**دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني** -الواقع والرهانات ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سعيدة،(دون ذكر اليوم، الشهر) 2005/2004، ص: 4.

[2]- ضحاك نجية، **مرجع سابق**، ص:138.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- سيطرة القطاع العام على معظم الميادين الاقتصادية ولمدة طويلة من الزمن وبالتالي لم تترك الفرصة للقطاع الخاص إلا في بعض المجالات مثل التجارة؛
- احتكار الدولة للتجارة الخارجية جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تحت سيطرة المؤسسات العمومية من أجل الحصول على المدخلات المستوردة؛
- كانت تحدد الأسعار من طرف الجهاز الإداري، أي لا يتم تحديدها على أساس اقتصادي، الأمر الذي لم يساعد على تشجيع الاستثمارات الخاصة؛[1]
- التميز بين القطاع العام و القطاع الخاص، فالقطاع الخاص تطور على هامش القطاع العمومي وليس عن طريق إدارة سياسة واضحة و محددة المعالم، كما أن القطاع الخاص في الجزائر وجه استثماراته نحو السلع الاستهلاكية وليس الإنتاج الصناعي.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة من سنة[1988- 2004]

إن الوضعية التي آلة إليها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال نهاية الثمانينيات أدت إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح الوضع من خلال: عملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية، ثم استقلالية المؤسسات، وأخيرا إعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعية[2]، و تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد ركائز التي يعتمد عليها من اجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دفعة إلى العمل الإنتاجي و فتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة،

ومن اجل ذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين نذكرها في النقاط التالية :

صدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة[3]؛

- صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية
- صدور قانون ترقية الاستثمار في 5-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على لمساواة بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب أمام القانون ؛
- صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية؛
- صدور قانون ترقية الاستثمار في 5-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على لمساواة بين المستثمرين الوطنيين و الأجانب أمام القانون؛

---

[1]- كتوش عاشور، طرشي محمد، " **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، يومي18/17 أفريل 2006، ص: 1039، 1040

[2]-لابري شيخ، " **الإقتصاد والمؤسسة**"، دار الشر الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2003، ص: 32 .

[3]- برني ميلود، **مرجع سابق**، ص ص ص: 16،17،18.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- وضع الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 وإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكلف بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات ؛
- صدور قانون الخوصصة سنة 1995 وبداية تحرير التجارة الخارجية؛
- صدور الأمر رقم 03/01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار و القانون رقم 18/0المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر؛
- كما أنشئت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك و التي خصصت للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك لعملية لتجديد التجهيزات، و التوسيع في المشاريع؛
- في2003/02/27 : إنشاء نظم للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي أفريل 2003 فتحت مكاتب جهوية لتأهيل تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- في سنة 2004 تم إحصاء 400 عملية تأهيل، وتشخيص، وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع البحث عن جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون اورو؛
- كما تم تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيام 15/14 من سنة 2004.
- وتم تخصيص 4 مليار دينار جزائري للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتطوير ودعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، وكذا دراسة انجاز متاحف الصناعة الحرفية التقليدية.[1]

المطلب الثالث:شروط إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن المشاريع الكبرى والإنجازات العظمى للبشرية كلها انطلقت على أساس" فكرة المشروع "من وجهة نظر المقاول، فإن إنشاء المؤسسة يعتبر حدثا أو رد فعل لفقدان منصب عمل أو لفرصة يمنحها ظرف زمني معين، ورغم ذلك فإنه مهما كانت درجة إبداع الفكرة التي يأتي منها المشروع فإنها لا تكفي وحدها فيجب توفر دوافع قوية ترافق صاحب المشروع إلى غاية تحقيق اللبنات الأولى للمؤسسة، وعليه المقاول يجب أن يتسم بالثقة في النفس وروح المبادرة والمخاطرةوكثيرا من الصبر والإرادة لتحقيق مشروعه في محيط يتميز بالمنافسة الشديدة".

[1]- تومي ميلود، "**مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، يومي18/17 أفريل 2006، ص: 997.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و المقاول هو ذلك الشخص المؤسس للمؤسسة والذي يتوفر على قدرات ومعارفـوا إرادة نحو القيام بتأسيس مشروع، والمؤسسة التي المنشأة يجب أن تتوفر على مقاول كفأ قادر على تسييرها وخصوصا عند الانطلاق والتي تحتاج إلى جهد كبير، ولهذا سنحاول إبراز مختلف السمات الواجب توافرها في الشخص المقاول.

الفرع الأول: السمات الرئيسة في نجاح المقاول

على مدى سنوات السابقة كان تحديد السمات الأساسية للمستثمرين ولمن يطلق عليهم الزعماء والقادة من أهم الإسهامات التي قدمها علم النفس، فالاختبارات النفسية كانت تستخدم لتحديد أي الصفات أكثر شيوعاً بين القادة الناجحين؛ ويعد التغير المستمر في بيئة الأعمالعنصر ا جوهريًا في هذا التركيز الجديد على الزعامة .فما كانمنتظر ا من المديرين سابقًا كان يتمثل في الحفاظ على الوضع الراهن من أجل ضمان الاستمرار، إلا أن قوى جديدة ظهرت في السوق فرضت ضرورة التوسع في هذه الرؤية الضيقة .فقادة الغد الجدد ذو قدرة على الرؤية المستقبلية والتخيل الصحيح .لقد وضع رايموند كاتل الرائد في مجال تقويم الشخصية معادلة" القدرات الكامنة للقيادة "في سنة 1945 تستخدم هذه المعادلة التي قامت على أساس دراسة القادة العسكريين في تحديد السمات التي تميز القائد الناجح، وتشتمل تلك السمات على الآتي.

أولا: الاستقرار النفسي: لا بد للقادة الناجحين أن تكون لديهم القدرة على تحمل الإحباط والضغط العصبي، وبشكل عام لا بد أن يكونوا متزنين ويتمتعون بالنضج النفسي المطلوب للتعامل مع ما تفرض عليهم الظروف مواجهته.

ثانيا: التماسك والثبات: عادة ما يكون للقادة روح تنافسية وقادرين على اتخاذ القرار، كما يتمتعون عادة بالمقدرة على تخطي العقبات . وهم بشكل عام أقوياء في طريقة تفكيرهم وفي أسلوبهم في التعامل مع الآخرين.

ثالثا: الحماس: عادة ما يكون القادة نشطين ولديهم القدرة الكافية للتعبير عن النفس بشكل جيد، ويتميزون بالحيوية، كما أنهم يكونون شديدي التفاؤل ومتفتحين للتغيير . وهم بشكل عام يتمتعون بالسرعة واليقظة ولا يميلون إلى الانزواء.

رابعا: الضمير: دائماً ما يسيطر على القادة حس بالمسؤولية كما تميل شخصيتهم إلى العدل، وعادة ما يكون لهم معيار امتياز عال ورغبة داخلية في بذل أفضل الجهد . ومن ناحية أخرى فهم يحتاجون إلى النظام ويميلون إلى ضبط أنفسهم.

خامسا: الجرأة الاجتماعية: يميل القادة إلى المجازفة بشكل تلقائي، وعادة ما يكونون عنيفين ولا يخضعون للمؤثرات بسهولة .وهم بشكل عام يستجيبون للآخرين ويتمتعون بعزيمة نفسية كبيرة.

سادسا: رباطة الجأش: القادة أشخاص عمليون ومنطقيون ومحددون ويميلون إلى انخفاض درجة ارتباطاتهم العاطفية، كما أنهم لا يشعرون بالحرج من النقد،.ويتميزون بالتماسك بشكل عام.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

سابعا: الثقة بالنفس: تعد الثقة بالنفس والقدرة على الاستمرار هما أكثر السمات شيوعاً بين القادة، فهم لا يشعرون بالذنب ولا يحتاجون إلى رضا الآخرين عنهم بتاتاً أو إلى القليل منه، وهم بشكل عام يشعرون بالأمان ولا يعانون من الشعور بالذنب، كما أنهم لا يتأثرون بالأخطاء أو الزلات السابقة.

ثامنا: القدرة على الالتزام: مما يميز القادة تماسكهم ودقتهم في تعاملاتهم الاجتماعية . وهم بشكل عام يعملون على حماية شخصيتهم وسمعتهم، لذا فهم يميلون لأن يكونوا متنبهين على المستوى الاجتماعي ومتمتعين بقدر كبير من البصيرة وشديدي الحرص عند اتخاذ القرارات أو تحديد أعمال بعينها.[1]

الفرع الثاني: خطوات إنشاء مؤسسة

يمر إنشاء مؤسسة بخطوات نوجزها فيمايلي:

أولا: البحث عن فكرة: إن فكرة المشروع هي نتيجة:

- ❖ الملاحظة اليومية لمواقف وسلوكات الأفراد في حياتهم
- ❖ زيادة الصالونات و المعارض
- ❖ تبادل أطراف الحديث مع صانعي و مستعملي المنتجات والخدمات .

ثانيا: إعداد المشروع: بعد التحقق مما يحفز على إنشاء المؤسسة يمكن البدء في إعداد المشروع المتضمن خمس جوانب كبرى وهي:

- **الجانب الاقتصادي:** تحديد المنتوج أو الخدمة بدقة ثم إعداد خطة لجمع المعلومات من اجل :
  - ❖ معرفة المنافسين: قوتهم، ضعفهم.
  - ❖ معرفة الطلب: خصائصه(السن ،الفئات الاجتماعية المهنية، مسار الشراء ‹من يشتري ؟بأي ثمن›
  - ❖ تحديد المبيعات المتوقعة.
  - ❖ وضع إستراتيجية تجارية: فيما يخص الأسعار،والتوزيع و الاتصال .
- **الجانب البشري:** ويشمل فريق المؤسسة:
  - ❖ المنشئ.
  - ❖ الشركاء.
  - ❖ العمال الأجراء .
- **الجانب التقني:** إن اختيار العتاد يجب أن يأخذ في الحسبان :
  - ❖ خصائص المنتوج أو الخدمة المقدمة .
  - ❖ الكميات المنتجة.

كما يجب الأخذ بعين الاعتبار :

[1]- شيخ التهامي حمزة، علي قاسم بدر الدين، وآخرون، "**إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية**"، مذكرة ليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، (غير منشورة)، جامعة المدية، 2008/2007، ص ص: 18،19،20.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- التوجه نحو الاستغلال الأمثل للعتاد.
- تفادي الإفراط أو التقليل من استعمال العتاد .

– **الجانب المالي:** إن الدراسة المالية تسمح بالتحقق من :

- ربط الصلة بين الاحتياجات المالية و إمكانيات الموارد.
- مرد ودية المشروع.

كما تسمح نتائج الدراسة المالية من اتخاذ القرار بشأن:

- انجاز مشروع .
- إعادة النظر في العناصر التقنية أو التجارية أو التخلي عن المشروع.

– **الجانب القانوني:** يعتبر هذا الجانب الإطار الشرعي للمؤسسة، والذي يؤثر على مستوى التزامات أصحابها اتجاه مختلف الشركاء .

ثالثا : ترتيب انجاز المؤسسة: يجب على منشئ المؤسسة :

- إعداد مخطط يتعلق بمهام انجاز مشروعه بشكل مفصل.

رابعا: انطلاق النشاط: وتعد مرحلة مصيرية لأن:

- المؤسسة ستواجه الواقع المحيط بها.
- المنشئ سيصبح رئيس المؤسسة.

ولنجاح انطلاق النشاط يجب على المنشئ :

- ضع نظام معلوماتي للتعرف على تطور المؤسسة.
- تحليل وتصحيح الفوارق في الوقت المناسب.[1]

[1]- دليل "**إنشاء مؤسسة مصغرة**"، وزارة العمل، و التشغيل، والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، ص ص ص: 5.4.3

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الجزائري

لقد تأكد اليوم أكثر من ذي قبل بما لا يدعو إلى الشك أن القطاع الخاص أي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبحت تحقق نتائج و معدلات نمو مرتفعة مقارنة بالسنوات الماضية من جهة، ومقارنتها مع المؤسسات العمومية من جهة أخرى.

ومن هنا يمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال بعض المؤشرات لتوضيح الدور الذي تقوم به هذه المؤسسات في الجزائر سواء على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي، ومن تم تقييم التجربة، وهو ما سنقدمه ضمن المطالب التالية.

المطلب الأول: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تلعب المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة دورا هاما في تنمية وتطوير الاقتصاد الجزائري قصد تأهيله إلى مصاف الاقتصاد العالمي و يمكن توضيح ذلك فيما يلي.

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

يشمل الناتج الداخلي الخام على كل ما تم إنتاجه داخل الحدود الجغرافية للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، سواء باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين، أو الأجانب ويمكن إبراز مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات على النحو التالي .

أولا: بالنسبة للقطاع الخاص: بلغت نسبة مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالنسبة للقطاع الخاص78.2% سنة 2004، و قيمتها تقدر2146,75 مليار دينار جزائري لتصل إلى نسبة83.80% خلال سنة 2008 بقيمة تقدر3551,33 75 مليار دينار جزائري.

ثانيا: بالنسبة للقطاع العام: تقدرمساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنسبة 21,8 %خلال سنة2004، أي بقيمة تقدر598,65 مليار دينار جزائري، وبنسبة 16,20% سنة2008 بمقدار686,59 مليار دينار جزائري.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

و الشكل التالي يوضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حسب الطابع القانوني للفترة (2004-2008) كما يلي:

شكل رقم (2): تطور الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2004-2008)

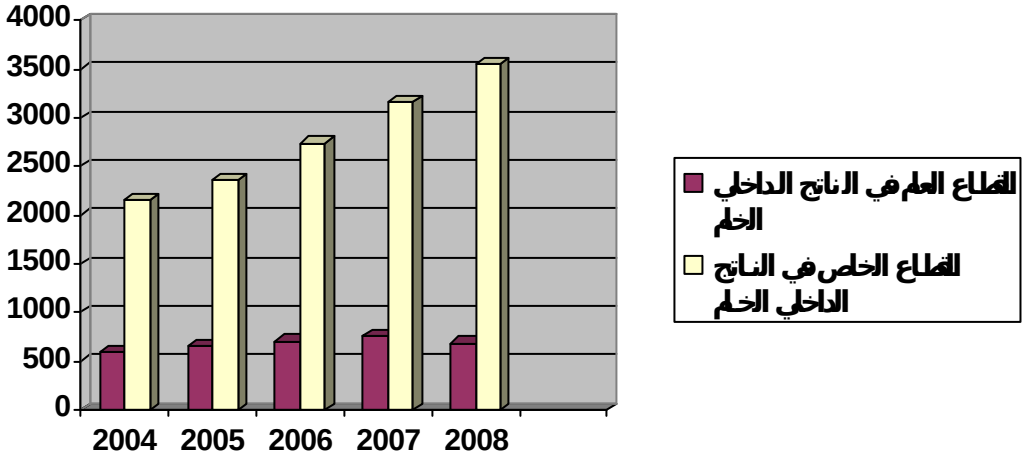

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، **رقم** 16، 2009 ص: 54

يشير الشكل أعلاه إلى تطور الناتج الخام حيث تشير إلى تراجع مساهمة القطاع العام من نسبة 21.8%سنة 2004الى نسبة 16,20%سنة 2008،بسببظروف السوق و عدم القدرة على مسايرة متطلبات السوق ،و الاتجاه نحو خوصصة مؤسسات القطاع العام. مما أدى إلى تقليصه و تمثيله في بعض المؤسسات نتيجة آثار تحرير التجارة الخارجية و عولمة الاقتصاد ، وفي المقابل نجد أن هناك تزايد في مساهمة قطاع المؤسسات الصغير ة والمتوسطة الخاصة، حيث ارتفعت نسبة المساهمة من78.2% سنة 2004الى 83,80%سنة 2008، ،نتيجة الدعم الذي حضت به من طرف الدولة خلال السنوات الأخيرة ، والتشجيع المادي لنشاط المؤسسات الصغير ة والمتوسطة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الواردات

سجلت قيمة الواردات الجزائرية انخفاضا بنسبة 1 % مقارنة مع سنة 2008 ، التي كانت 39,48% مليار دولار أمريكي و أصبحت 39,10% مليار دولار أمريكي.

ويبين توزيعها حسب المجموعات الإنتاجية انخفاضا في الواردات باستثناء وارد ت مجموعة وسائل التجهيزات التي سجلت ارتفاعا. مثلما هو موضح في الشكل أدناه، حيث أن واردات وسائل التجهيزات تمثل نسبتها 39%من مجموع الواردات وارتفعت من13,27 إلى15,27 مليار دولار أمريكي خلال(2008-2009)، أي بزيادة تفوق 15 %.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شكل رقم(3): مقارنة الواردات حسب المجموعات الإنتاجية (2008-2009)

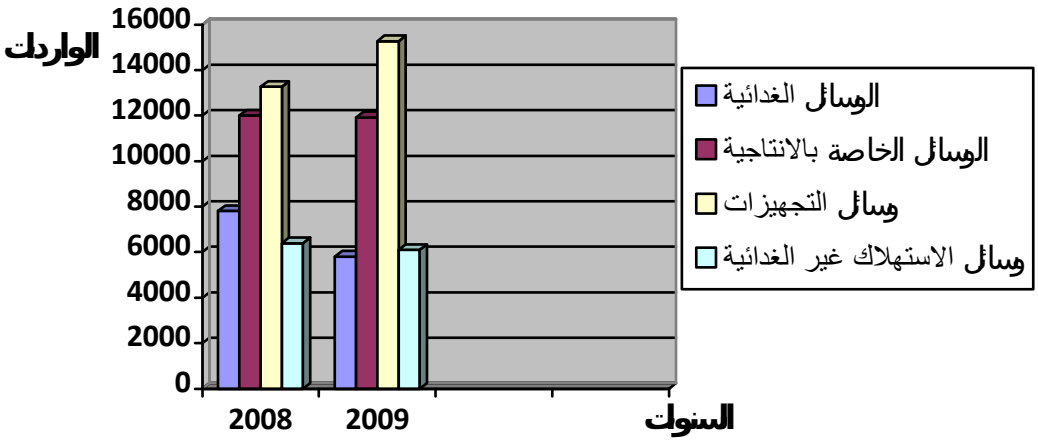

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 16،سنة 2009، ص:51.

الفرع الثالث:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الصادرات

يمثل قطاع المحرقات من أهم الصادرات الجزائرية للخارج و الذي سجل خلال سنة 2009 ارتفاع يقدر ب97.6% من القيمة الإجمالية لسنة 2009؛ و سجل نقصا في الصادرات بأكثر من44 % لسنة2009 مقارنة مع 2008 وذلك راجع أساسا إلى انخفاض أسعار البترول؛

أما بالنسبة للصادرات خارج قطاع المحروقات فتبقى نسبتها ضئيلة، وتقدر ب2,4% من القيمة الإجمالية للصادرات، أي بقيمة 1,05مليار دولار أمريكي. وعرفت هذه الصادرات نقص بمعدل 46% مقارنة مع عام 2008. أما فيما يخص أهم المنتجات خارج قطاع المحروقات المصدرة فهي إجمالا من مجموعة "نصف مصنعة " والتي تمثل نسبة1,51% من القيمة الإجمالية للصادرات وذلك بقيمة 659 مليون دولار أمريكي، وثم المنتجات الخام في المرتبة الثانية بنسبة 0,41% و بقيمة تقدر ب178 مليون دولار أمريكي ،وتتبع بمجموعة "الوسائل الغذائية " بنسبة 0,26% و بقيمة 114 مليون دولار أمريكي.

و أخيرا تأتي مجموعتي "وسائل الاستهلاك غير الغذائية "و "وسائل التجهيزات" بنفس النسبة 0,11%.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول رقم(5): أهم المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات خلال الفترة:(2008-2009)

تعيين المنتوج	2008		2009	
	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة (%)
الزيوت والمواد الأخرى الآتية من تقطير الزفت	470,62	24,30	274,75	26,24
النشادر المنزوعة الماء	287,17	14,83	147,43	14,08
بقايا وفضلات حديد الزهر	188,02	9,71	81و05	7,74
فوسفات الكالسيوم	135,14	6,98	75,88	7,25
الهيدروجين و الغاز النادر	45,33	2,34	42,49	4,06
الزنك على شكل خام	53,35	2,75	31,31	2,99
الذهب	17,76	0,81	26,54	2,53
المياه المعدنية والغازية	28,54	1,47	22,38	2,14
العجائن الغذائية	12,54	0,65	20,51	1,96
الكحول غير الحلقية	22,55	1,16	17,10	1,63
الاسمنت الالهيدروليكي	49,54	2,56	16,21	1,55
المجموع الجزئي	1308,56	67,56	755,65	72,17
المجموع	1937	100	1047	100

القيمة بمليون دولار أمريكي

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم 16،سنة 2009، ص: 52.

الفرع الرابع:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تطور القيمة المضافة

لا يسمح توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب القطاع الاقتصادي من معرفة الوزن الحقيقي لها في خلق الثروة على المستوى الوطني لهذا فان تحليل مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة على المستوى الوطني ستكون مفيدة إلى حد بعيد لتحديد مكانة هذه الأخيرة. في هذا السياق يوضح لنا الجدول أدناه تطور القيمة المضافة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول رقم(6): تطور القيمة المضافة

قطاعات النشاط	الطابع القانوني	2006		2007		2008	
		VA	%	VA	%	VA	%
الزراعة	خاص	638.63	99.84	701.03	99.55	708.17	99.50
	عام	1.00	0.16	3.16	0.45	3.58	0.50
	المجموع	639.63	100	704.19	100	711.75	100
البناء و الأشغال العمومية	خاص	486.37	79.72	593.09	80.94	754.02	86.67
	عام	123.69	20.27	139.62	19.05	115.97	13.33
	المجموع	610.07	100	732.71	100	869.99	100
النقل والمواصلات	خاص	576.941	75.39	657.35	79.19	699.04	79.99
	عام	188.291	24.61	172.72	20.80	174.82	20.01
	المجموع	765.23	100	830.07	100	873.86	100

القيمة بمليون دولار أمريكي

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، **رقم** 16،**سنة** 2009،ص: 55.

يبين الجدول تطور القيمة المضافة في بعض القطاعات من سنة 2006 إلى غاية 2008فملاحظ أن القيمة المضافة ترتفع من سنة إلى أخرى في كل القطاعات المبينة فنأخذ قطاع النقل كمثال فنجد أن نسبة القيمة المضافة قد تصاعدت من 75.39 %في سنة 2006الى79.19%في سنة 2007الى 79.99%في سنة 2008 هذا من جهة القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى نجد القيمة المضافة في القطاع العام تنخفض من سنة إلى أخرى في كل القطاعات وهذا راجع إلى خوصصة مؤسسات القطاع العام.

المطلب الثاني: الدور الاجتماعي والوظيفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقتصر دورها على الجانب الاقتصادي فقط بل يتعدى إلى الجانب الاجتماعي وهذا ما سنتطرق إليه.

الفرع الأول:تلبية الحاجات الجارية للأفر اد

يسعى الأفراد بشكل مستمر إلى تحقيق أهداف عديدة ومتنوعة و ذلك وفق لما يشعر به من حاجات مختلفة فان هذه الأهداف تكون مختلفة حيث أنها تتأثر بعوامل عديدة منها عوامل خاصة بالفرد نفسه ومنها العوامل الخارجية التي تحيط به[1]؛ وعليه تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى توفير الحاجيات اللازمة للأفراد وإشباع رغباتهم المختلفة من خلال توفير مختلف السلع، و الخدمات، وهي بذلك تغطي جزءا كبيرا

[1]- محمود جاسم الصميدعي، ردينة عثمان يوسف،"**سلوك المستهلك** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، **عمان- الأردن**، 2007، ص:104

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من احتياجات السوق المحلي مما يؤدي ذلك إلى التقليل من الاستيراد هذا من جهة ومن جهة أخرى تعمل على إشباع حاجات أصحابها في إثبات مدى نجاح المشروع القائم مما يعطي للقائمين عليه شعورا بأنهم حققوا قيمة مضافة للتقدم ،و لنمو المجتمع إلى جانب انه يضمن الحصول على الأرباح.

الفرع الثاني: تدعيم المؤسسات الكبيرة

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في نجاح المؤسسات الكبيرة، حيث تمدها بالاحتياجات الأزمة، وتغذي خطوط التجميع فيها، و تقوم بدور الموزع و المورد لهذه المؤسسات، فهي تعتبر كمؤسسات مغذية للكيانات الاقتصادية العملاقة ولا يمكن أن تحدث منافسة شديدة بينهما نظرا للتعاون و الدور التكاملي بينهم[1]، فالتعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة يؤدي إلى تدعيم الصناعة ككل وتنظيم الاستهلاك الوسيط، وتنويع الإنتاج الصناعي، وهذا من خلال العلاقات القائمة مابين القطاعات .

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية المحلية

تسعى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى تنمية المناطق المحلية عن طريق :

- ✓ توسيع تشكيلة منتجاتها بإنتاج أو بيع منتجا كاملا؛
- ✓ تعدد وحدات الإنتاج أو البيع عن طريق تعدد المناطق الجغرافية ؛
- ✓ الانتقال من مؤسسات حرفية إلى مؤسسات إنتاج أو بيع ؛
- ✓ إنتاج أو بيع منتج جديد أو تطبيق تكنولوجيا جديدة أو إتباع أسلوب جديد في الإنتاج أو البيع...

الفر ع الرابع: ترابط الأعمال التجارية

برز دور وأهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ربط و تداخل جميع الأعمال التجارية ،حيث أن صاحب العمل التجاري يتوجب عليه أن يشتري و يبيع من والى المصالح التجارية الأخرى أو المستهلكين، أي انه لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الاحتكاك بالآخرين فهو بحاجة مثلا إلى المواد الخام من الموردين إذا كان المشروع تصنيعي لكي يتم تحويلها إلى مواد جديدة صالحة للاستعمال ومن ثم يقوم هذا المشروع بالاتصال مع الحلقات التوزيعية و الترويجية من اجل إيصال تلك السلع والخدمات إلى المعنيين بها.[2]

[1]- رابح خوني ، رقية حساني، "**المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**"، **مرجع سابق**، ص:50.
[2]- جهاد عبد عفانه،قاسم موسى،"**إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع،عمان-**الأردن**، 2004، ص:17.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الفرع الخامس:مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل

إن الحيث عن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق مناصب الشغل يقودنا إلى الحديث عن تطور تعداد هذه المؤسسات، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (7): تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر للفترة(2008-2009)

طبيعة المؤسسات		عدد المؤسسات سنة2008	عدد المؤسسات سنة2009
المؤسسات الخاصة	أشخاص معنوية	321387	345902
	أشخاص طبيعية	70626	109496
المؤسسات لعمومية		626	591
نشاطات الصناعة التقليدية		126887	169080
المجموع		519526	625069

القيمة بمليون دولار أمريكي

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، **رقم** 16، 2009، ص:10

يبين الجدول أعلاه التطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك خلال الفترة (2008-2009)، حيث نلاحظ التزايد في عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة2009 مقارنة بسنة 2008 وذلك في كل من النشاطات الصناعية التقليدية، و المؤسسات العمومية، والمؤسسات الخاصة "أشخاص طبيعية وأشخاص معنوية"؛ العاملة المختلفة ،ومن تم مساهمتها في التخفيف من حدة البطالة. و الجدول التالي يوضح تطور العمالة:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

جدول رقم (8): تطور عدد العمالة المستخدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2008-2009)

طبيعة المؤسسات		2008	2009
المؤسسات الخاصة	الأجراء	841060	908046
	أرباب المؤسسات	392013	455398
المؤسسات العمومية		52786	51635
نشاطات الصناعة التقليدية		254350	341885
المجموع		1540209	1756964

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، **رقم** 16،2009، ص:12

من الجدول نسجل تطور حجم العمالة الذي قدر سنة 2008 ب1540209 عامل، وكان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدر ب518900 مؤسسة لينتقل عدد العمال إلى 1756964 عامل سنة 2009 ابن كان عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقدر ب624478 مؤسسة ،غير أن عدد العمال بالمؤسسات العمومية انخفض من 52786 عامل خلال ليصل إلى 51625 عامل خلال سنة 2009، وهدا لسبب خوصصة معظم المؤسسات العمومية، و بالتالي تسريح حجم العمال الفائضة.

المطلب الثالث: تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

إن الحديث عن التجربة الجزائرية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعكس السياسية المنتهجة من طرف السلطات العمومية التي تسير في ظل واقعين متناقضين يتعلقان بالإجراءات العمومية المساعدة للقطاع،وإشكالية الدعم المقدمة لإنشاء وتنمية هذه المؤسسات هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون المحيط الإداري غير مكيف نتيجة بطء الإجراءات الإدارية وتعقيدها، زيادة عن ذلك سلوكات الإداريين والمستخدمين الاقتصاديين المتسببين في الغش والتهرب الجبائي، وما يكن ملاحظته في هذا السياق هو حاجة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل بسبب نقص الموارد لديها، غير أن البنوك تتجنب تمويلها في الكثير من الأحيان بسبب ضعف الطابع العقاري لهذه المؤسسات من ناحية الضمانات التي تقدمها؛ بحيث لا تعتبر هذه الضمانات كعناصر يمكن استخدامها في حالات عدم الدفع لأن صعوبة تطبيق الرهون، والعمل بها، وغياب سوق عقارية نشطة تجعل من الصعب الاعتماد عليها، وبالتالي نجد البنوك أكثر حذرا اتجاه تمويل هذه المؤسسات، وفي المقابل قد تلجأ هذه المؤسسات إلى تخفيض استثماراتها وحجم المشاريع على المدى الطويل، لذلك وجب الإسراع في تأسيس شركة رأسمال المخاطرة التي ثم الاتفاق في شأنها خلال الملتقى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الوطني المنعقد في مارس 2002 والتي تستعمل بالموازاة مع الإجراءات المتخذة المتعلقة بتخفيض نسبة الفوائد الخاصة بقروض الاستثمار من 8 % إلى 5.6 %.

وبالنظر إلى جملة الصعوبات المطروحة، نجد في المقابل أن البنوك الأوربية تجاوزت هذه الصعوبات بفضل وجود بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسلوكها النشيط و المهني اتجاه هذه المؤسسات، فهذه العلاقة الوطيدة هي أساس نجاح وازدهار لكل من المؤسسة ص.م والبنوك على حد سواء.

ويتبين من تقييم تجربة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أن إرادة الاستثمار موجودة من خلال العدد المرتفع للمشاريع المتعهد بها بقيمة 42 مليار دولار أمريكي غير أن هذه الإرادة تصطدم دوما بعقبات عديدة تعطل أو تبطل تنفيذ المشاريع، فمثلا في مرحلة إنشاء المشروع يواجه المستثمر عبء هذا الجهاز من خلال الأنظمة التسييرية المعقدة، والمحيط الغير مرن، ونقص الإعلام، والذي عادة ما يستغرق وقتاً طويلاً من الزمن في تنفيذ الإجراءات بسبب كثرة الوثائق المطلوبة وإجراءات التوثيق؛ إلا أنه مع إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الذي اتبع بفروع جهوية من المنتظر مرونة أكثر لهذه الإجراءات من خلال فتح الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللامركزية للوكالة لكل فرع حسب المادة 24 من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 20 أوت 2001 والذي يضم جميع الهيئات والمصالح المعنية والتي ستساعد على تسهيل إنجاز الاستثمار.

في حين نجد في بريطانيا أن إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ميسرة من خلال السماح بإنشاء مؤسسات مسبقاً تكون جاهزة للتشغيل، فوراً بعد أن يقوم المقاول بتحضير وثائقه، وتقدم له التوجيهات اللازمة لإنجاح مؤسسته، أما في فرنسا قامت السلطات العمومية منذ أواخر السبعينات بالعمل على تحسين محيط المؤسسات تدريجياً قصد تحرير عملية إنشاء المؤسسات من العراقيل، وتبعاً لذلك قدمت في سنة 1997 عدة تدابير تهدف إلى تبسيط إجراءات الإنشاء على أن تتم عملية القيد في السجل التجاري خلال 24 ساعة فقط.

ومن جهتها تشكل البلدان ذات الاقتصاديات النامية مثل أندونسيا والهند وماليزيا مثالاً يهتدي به حيث أسست نجاحها الاقتصادي على ترقية وتطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

أما في ميدان العقار الصناعي يبقى هذا القطاع معقداً من حيث التسيير ومن حيث وجود العديد من النصوص والمتدخلين دون أن تكون لهم السلطة الفعلية في اتخاذ القرار، بحيث بقي رهن العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور السنيين، حيث يجد المستثمر نفسه أمام العديد من الهيئات، كوكالة ترقية ومتابعة الاستثمار سابقاً والوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار حالياً ولجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار التي أثبتت عجزها بسبب غياب تسيير المساحات الصناعية،و عدم وجود سلطة لاتخاذ القرار حول تخصيص الأراضي.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

من جانب آخر يعتبرا لضغط الجبائي، والأعباء الاجتماعية من الصعوبات المعيقة لعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر رغم محاولات التخفيف المتخذة خلال السنوات الأخيرة، وتظهر هذه الصعوبات في ارتفاع مستوى نسبة الضرائب على الأرباح التي يعاد استثمارها، بالإضافة إلى اشتراكات أرباب العمل والدفع الجزافي الذي يثقل كاهل المؤسسات.

من جانب آخر يحمل اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المتعلق بتوسيع منطقة التجارة الحرة إلى شمال إفريقيا انعكاسات ستكون ملحوظة على مستوى المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وهذه الإنعكاسات ستختلف من مؤسسة لأخرى حسب الوضعية التنافسية والتي ستتراوح ما بين انعكاس سلبي من حيث احتمال انسحاب العديد من مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من السوق بسبب خفض أسعار الواردات، وما هو انعكاس إيجابي من منظور تطوير التنافسية للمؤسسة، فهذه الوضعية تقتضي تحضير المؤسسة الجزائرية وتكييفها مع نمط التجارة الدولية من خلال إعداد مخطط تأهيل المؤسسات المدرج ضمن آفاق تأهيلالمؤسسات الصغير ة و المتوسطة لدى الوزارة الوصية .

وفي الوقت الراهن يعد موضوع تنافسية المؤسسات أحد المواضيع الهامة الذي تحاول السلطات العمومية تدارك التأخير الكبير في هذا المجال، و مواكبة المؤسسات العربية والعالمية أيضا، في حين نجد تونس من المهتمين بهذا الموضوع التي عملت على إعداد برنامج تأهيل منذ سنة، 1996و الذي سعى إلى تكييف المنتج على أن يكون قادر على المنافسة من حيث التكلفة، والجودة ليصبح قادراً على مواكبة التطور.

وفي الأخير نخلص من تقييم التجربة أن ما يقارب نسبة 94% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغرة الحجم، وهي تكتفي بضمان وجودها ولا تسعى لتحقيق النمو، أو التوسع، والباقي هي نسبة محدودة جداً أي 6%من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركز على النمو وتسعى إلى أداء دور حيوي في الاقتصاد؛ وعليه تدعوا الضرورة إلى إيجاد أفضل السبل والوسائل لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنمية نشاطاتها[14]، وتنميتها وتطويرها بما يؤهلها إلى تنمية الاقتصاد المحلي، والاندماج في الاقتصاد العالمي .

[14]- يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص: 73،75.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المبحث الثالث: آليات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لا شك أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يحتل مكانة هامة في الهيكل الاقتصادي لأي دولة، سواء كانت هذه الدول نامية أو متقدمة، فنسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح يشكل ميزة للنسيج الاقتصادي القائم بالدول، ليس على المستوى المحلي فحسب بل وعلى المستوى الدولي والعالمي أيضا، ومن ثم فان القطاع هو دعم للمشروع التنموي بأكمله، ودعمه يتوقف دوما على نوعية الخدمات المقدمة له لاسيما المالية منها، وفيما يلي سنتناول أهم طرق دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المطلب الأول: الهيئات الداعمة للمؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

غالبا ما تكون هذه المؤسسات حكومية أو شبه حكومية إلى حد ما، تقوم الحكومة بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ومن الهيئات الداعمة في الجزائر نذكر مايلي.

الفرع الأول: وكالة دعم وترقية الاستثمار

يستطيع أن يستثمر في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي، خاص أو عام، مقيم أو غير مقيم، في كل النشاطات سواء تعلق الأمر بإنتاج المنتجات، الخدمات، السياحة... الخ، كل هذا جاء عن طريق الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات، ومتابعتها، ودعمها، ومن أجل وضع قانون استثمار جيد يخدم المستثمرين، عملت الحكومة على وضع هذه الوكالة سنة 1993 بموجب قانون تطوير الاستثمارات في الجزائر، وهي جهاز حكومي له طابع إداري، أنشئ لخدمة المستثمرين والمروجين، وقبل مضي أكثر من سنتين أصبحت الوكالة مرجعا أساسيا لكل ما يتعلق بالاستثمار المحلي والأجنبي في الجزائر، وذلك بفضل القوانين الخاصة بالاستثمار، وبفضل أسلوب عملها البعيد عن الروتين الإداري.

ومن أهداف وكالة دعم وترقية الاستثمار ما يلي:

- ✓ دعم ومساعدة المستثمرين لإنجاز مشاريعهم؛
- ✓ العمل على تطوير الاستثمارات المحلية والأجنبية؛
- ✓ منح الحوافز المرتبطة بالاستثمار تطبيقا للسياسة الوطنية في هذا المجال، والسهر على احترام المستثمرين[1]

[1]- عبد المجيد أونيس، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –واقع و آفاق** –"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي، جامعة التكوين المتواصل- الجزائر، يومي 17/18افريل2006، ص: 254.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والشكل أدناه يبين حصيلة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار يوضح توزيع المشار يع المصرح بها حسب قطاعات النشاط.

شكل رقم(3): توزيع المشاريع المصرح بها حسب قطاعات النشاط

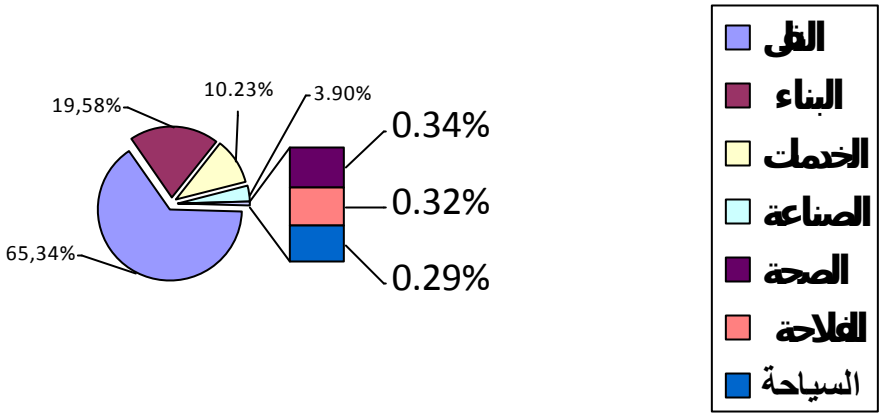

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية، رقم16، 2009، ص:31

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، ولها فروع جهوية، ومحلية[1]، وتقوم عموما بالمهام التالية.

- ✓تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع في إطار ترقية مشاريعهم الاستثمارية .
- ✓ وضع المعلومات ذات الطابع الاقتصادي، والتقني، والتشريعي تحت تصرف مستحدثي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و المتعلق بممارسة نشاطهم.
- ✓ إحداث شبكة للمشاريع المفيدة الاقتصادية و الاجتماعية[2].
- ✓ تبليغ الشباب ذوي المشاريع للاستفادة من قروض بنكية بسعر فائدة منخفض.
- ✓ متابعة المشاريع التي ينجزها الشباب خلال الفترة التي تربطهم بالوكالة .

[1]- غياط شريف، بوقموم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة8ماي1945، قالمة يومي 18/17افريل2006، ص: 109.

[2]- بن عنتر عبد الرحمن، **واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة **بومرداس**، يومي 18/17افريل2006، ص: 258.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- ✓تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف.
- ✓ عدد الشهادات المسلمة حسب ما هو مصرح به في 2009/06/30 وذلك مند نشأة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب يساوي 368967 شهادة.
- ✓ قدرت عدد المشاريع الممولة ب105300 مشروع.

الفرع الثالث: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم إنشاؤه بموجب المرسوم التنفيذي رقم373/2 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ويتمتع الصندوق بالشخصية العمومية والاستقلالية المالية." انطلق الصندوق في نشاطه بصور رسمية في 14 مارس2004 ويهدف إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر لضمانات عينية اللازمة التي تشترطها البنوك.[1]

الفرع الرابع: الشركات المالية

هي شركةمختلطة جزائرية أوربية تدعى بالشركة المالية الجزائرية الأوربية وتضم كلا من :

- بنك التنمية المحلية .
- القرض الشعبي الجزائري.
- البنك الأوربي للاستثمار.
- مؤسسة ألمانية للاستثمار.
- مؤسسات التعاون الاقتصادي الأوربي.
- تتمثل مهمة الشركة في ترقية المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالتدخل في :
- البحث عن مصادر التمويل للمشاريع.
- تقديم دراسات تقنية اقتصادية .
- وضع القروض.
- انجاز دراسات ذات مردودية .

الفرع الخامس: الفرقة الوطنية للتجارة والصناعة

[1]- آيت عيسى، **" المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق و قيود"**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، **الشلف**، (**العدد**6، **السداسي الأول**، 2009)، ص: 282

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أصبحت بعد سنة 1988 الفرقة الوطنية للتجارة مؤسسة صناعية تجارية بموجب القوانين التنظيمية وتشكل نواة للإعلام و وسط للإجراءات القانونية الجديدة، في فضاء التقاء كل من المتعاملين الاقتصاديين المحليين والأجانب.

الفرع السادس: الجمعيات المهنية

تعمل مختلف الجمعيات المهنية بمساهمتها على رسم الخريطة الاقتصادية للبلاد بالتكامل مع القطاع العام أو أحلال محله في التكفل الفعلي بمتطلبات التنمية ، تتمثل مطالبهم في الإلحاح على المساواة بين كل المتعاملين الوطنيين الخواص أو العموميين فيما يخص توزيع المواد الأولية والتموين كذلك دعوة السلطات العمومية إلى تصفية القطاع العام عن طريق فتح المجال للمساهمة في رأسمال المؤسسة الاقتصادية.

الفرع السابع: وكالة التنمية الاجتماعية

إلى غاية أواخر 2002 ،سجلت وكالة التنمية الاجتماعية 119461 طلب للقروض الصغيرة في كل أنحاء الوطن، ومنحت الموافقة لـ 51654 طلب و الذي قدر بنسبة 42.92 %.

المطلب الثاني: آلياتترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

سعيا وراء تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتحسين قدراتها التنافسية وتمكينها من مواكبة التطورات والتحولات الاقتصادية الحاصلة، وفي ظل هيمنة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى في مختلف الأسواق العالمية، أعدت الوزارة الوصية برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة 01 مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013، ويهدف هذا البرنامج إلى.

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع وبلوغ ترقية وتطور جهوي للقطاع؛
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيقي ذكي وفعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة ومخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين وتحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير والحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية (الإيزو) ومخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج؛

وبذلك أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDI) لتتكفل بمتابعة تنفيذ برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا احتضان بنك للمعطيات الاقتصادية، بالإضافة إلى إعداد دراسات اقتصادية، ومتابعة، وتنسيق نشاطات مراكز التسهيل ومشاتل (حاضنات) المؤسسات، وينتظر من

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذا البرنامج تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة على المستوى المحلي، والجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات تنافسية وفعالية في سوق مفتوحة وإنشاء قيم مضافة جديدة ومنتصب شغل أكثر.

وباعتبار مسألة التمويل تمثل جوهر إشكالية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، فقد اعتمدت مجموعة من التقنيات في مجال منح الائتمان المصرفي أهمها نذكر:

- ❖ القروض المستندية كتقنية لتمويل التجارة الخارجية استيرادا وتصديرا.
- ❖ السماح بمنح قروض استغلال (قصيرة الأجل) وبالسحب على المكشوف.
- ❖ قروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات.

ونص الأمر رقم 03/01 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمارات في المادة 11/10 على أن الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي هي بحاجة إلى تنمية، وكذا الاستثمارات التي هي مهمة بالنسبة للاقتصاد الوطني والتي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة تستفيد من المزايا التالية:

- ❖ الإعفاء مع دفع حقوق نقل الملكية.
- ❖ تكفل الدولة كليا أو جزئي بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الضرورية لإنجاز الاستثمارات وذلك بعد تقييما من طرق الوكالة.

وكانت هذه الإجراءات تهدف إلى إحداث مرونة وتسهيل التعامل بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إمكانية اقتحام الأسواق الخارجية، للإشارة فإنه يعتبر دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا لإنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تضمنه قانون المالية لسنة 2006. [1]

المطلب الثالث: آفاق التعاون الدولي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

[1]- قدي عبد المجيد، **دارن** عبد الوهاب، **"محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات تمويل المؤسسات ص وم الجزائرية"**، **ورقة** بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات، والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، **بسكرة**، يومي 09/08 أفريل 2002، ص: 7.6.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

قامت الجزائر في إطار سياسة ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوقيع اتفاقيات بينها وبين دول أخرى متقدمة في إطار التعاون الدولي، ونذكر في هذا المجال مايلي:

الفرع الأول: التعاون الجزائري الألماني

تضمن هذا التعاون ما يلي.

- ❖ مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو ويستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصص و 250 عونا مرشدا.
- ❖ مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يقدر بـ 2,3 مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

الفرع الثاني: التعاون الجزائري الكندي

إذ تم الاتفاق على تعاون كندي جزائري يتمثل في تنمية القطاع الخاص في الجزائر لتحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتم توقيع هذا الاتفاق ممثل الخارجية الجزائري والوكالة الكندية للتنمية الدولية عن طريق السفير الكندي بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

الفرع الثالث: التعاون الجزائري الإيطالي

حيث تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أفريل 2002 من أجل إقامة علاقات بين رجال الأعمال الجزائريين ونظرائهم الإيطاليون، وكذا إنشاء مركز تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للجزائر بدعم من إيطاليا.

الفرع الرابع: التعاون الجزائري النمساوي

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30مليون أورو، بعد مفاوضات دامت سنة، ويوضع هذا القرض تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

خلاصة الفصل الثالث:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

شهدت الجزائر العديد من التطورات الاقتصادية الهامة، التي انعكس عنها إنشاء وزارة حملت اسم وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة1993، وقع على عاتقها جملة من الوظائف نستخلصها في النقاط التالية:

1. إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
2. تأهيل المؤسسات القائمة و تحديثها و الرفع من تنافسيتها.
3. تقدم المساعدات التقنية و الإنتاجية و التسويقية.....
4. تقديم المشورة اللازمة و فتح قنوات الاتصال
5. وضع الأطر القانونية و الإطار التشريعي لعمل هذه المؤسسات.
6. القيام بالدراسات و الندوات و الملتقيات للتعريف بها.
7. القيام بالإحصاءات الخاصة بالقطاع .

وفي هذا الإطار قدمت الوزارة تعريفا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعد الأحدث في الجزائر و المتضمن القانون التوجيهي رقم 18/01المؤرخ في27 رمضان1422 الموافق لـ2001/12/12 الذي جاء في المادة الرابعة منه على أنه" تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات تشغل من 1 إلى250 شخصا و أن لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دج، و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية500 مليون دج، و تستوفي معايير الاستقلالية"، وتأكد أن لهذا النوع من المؤسسات دورا كبيرا تلعبه في التنمية الاقتصادية من خلال وزنها الاقتصادي و الاجتماعي ومساهمتها في تحقيق التنمية على جميع الأصعدة استنادا إلى النسب والمؤشرات الإحصائية المسجلة وهو ما يؤكد مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الـخاتمـة

1. الخلاصة العامة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أبرز التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول وتتفاوت في مفهومها ومعايير تصنيفها بين الدول المتقدمة والنامية، وبشكل عام تشير المؤسسات الصغيرة إلى تلك المنظمات التي يعمل بها بما لا يقل عن10عامل ولايتجاوز50عامل، أما المؤسسات المتوسطة فيشتغل بها ما لا يقل عن50عامل ولايتجاوز250عامل، ونفرق بين الشكلين السابقين ما يسمى بالمؤسسات المصغرة التي هي كل عمل تجاري يستخدم ما بين عامل واحد وخمسة عمال، وترتكز التعاريف المقدمة على عدة معايير نذكر منها:المعايير الكمية التي تتمثل في معيارعدد العاملين،معيار رأس المال،معيارالمستو ى دور التكنولوجي المستخدم، كمية وقيمة الإنتاج أو حجم المبيعات؛

كما حاولنا التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ضوء تجارب بعض الدول، وتطرقنا إلى خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تميزهاعن المؤسسات الكبيرة من خلال الحجم، سهولة الإنشاء والتنفيذ...الخ، أشكالها وأهدافها وا إبراز آفاقها وكيفية تأهيلها،

وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية المستدامة الاقتصادية، والاجتماعية و التأكيد على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات والذي يتلخص فيتوفيرفر ص عمل جديدة، تكوين الإطارات المحلية، توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي، تقديم منتجات وخدمات جديدة، توفير احتياجات المشروعات الكبيرة، تدعيم المشاركة في تنمية الاقتصاد القومي، تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، المساهمة في التوزيع العادل للدخول، محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوية؛

فهي كما أسلفنا توفر مناصب شغل وتكثف النسيج الصناعي وتدعم الصناعات الكبيرة...الخ .ولهذا أضحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رائدا حقيقيا للتنمية المستديمة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي باعتبارها قطاعا منتجا للثروة وفضاء حيوي لخلق فرص العمل وبالتالي فهي وسيلة اقتصادية وغاية اجتماعية،

ولكن الذي يجب أن نشير إليه في هذا المقام أن هذه المؤسسات لن تكون لها هذه الأدوار وهذه المكانة ولن تستطيع أن تحقق الأهداف المرجوة منها إلا إذا توفر لها المحيط المناسب والمساعدة على النشاط من_خلال تقديم المساعدات والتسهيلات لها من طرف السلطات المعنية، ووعيا منها لهذه الجوانب وانطلاقا من إرادتها السياسية لتدعيم هذا القطاع باستحداث العديد من الهياكل و المراكز من بينها وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطةو الصناعات التقليدية وكذا صندوق ضمان القرض ؛

لهذا ارتأينا إبراز آليات ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية تأهيلها؛ التي الهدف منها النهوض بهذا القطاع ومرافقته؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هذا عموما وعلى وجه الخصوص تطرقنا إلى تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشريع الجزائري وذلك حسب المادة الرابعة من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "على أنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات : تشغل من 1 إلى250 شخصا، و أن رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز ملياري دينار جزائري، و لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار جزائري، وتستوفي معايير الاستقلالية".

ثم صنف القانون التوجيهي الجزائري المؤسسات في المواد: 5،6،7، إلى ثلاثة مؤسسات هي: المتوسطة الصغير ة والمصغرة حسب ما يلي.

- **المؤسسة المتوسطة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 50الى 250 شخصا ويكون رقم أعمالها مابين مائتي مليون ومليارى دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين مائة وخمسمائة دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين10الى 49شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي مائتي مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مائة مليون دينار.
- **المؤسسة المصغرة:** وتعرف بأنها مؤسسة تشغل من عامل إلى تسعة عمال وتحقق رقم أعمال اقل من عشرين مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية عشرة ملايين دينار.

فالوضعية التي آلت إليها المؤسسة الاقتصادية في الجزائر خلال نهاية الثمانينيات أدت إلى اتخاذ إجراءات لإصلاح الوضع من خلال: عملية إعادة الهيكلة العضوية و المالية، ثم استقلالية المؤسسات، وأخيرا إعادة الهيكلة الاقتصادية و الصناعية،و تم اختيار قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأحد ركائز التي يعتمد عليها من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، حيث تم إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل توجيه مبادرات القطاع الخاص إلى الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودفعة إلى العمل الإنتاجي، وفتح المجالات أمامه للمشاركة بصفة فعالة في الكثير من النشاطات الاقتصادية الإنتاجية التي كانت حكرا على القطاع العام لمدة طويلة، ومن أجل ذلك قامت السلطات الجزائرية بإصدار مجموعة من القوانين نذكرها في النقاط التالية.

- ❖ صدور قانون النقد و القرض في 14 أفريل 1990 مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وتشجيع كل أشكال الشراكة؛
- ❖ صدور المرسوم التنفيذي رقم 91-37 المؤرخ في 19فيفري 1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية؛
- ❖ صدور قانون ترقية الاستثمار في 5-10-1993 لتعزيز إرادة تحرير الاقتصاد والذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين، و الأجانب أمام القانون؛
- ❖ وضع الإطار القانوني لخوصصة المؤسسات العمومية سنة 1994 وإنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتكلف بتهيئة المحيط الملائم لترقية نشاط هذه المؤسسات؛
- ❖ صدور قانون الخوصصة سنة 1995 وبداية تحرير التجارة الخارجية؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- ❖ صدور الأمر رقم 03/01 في سنة 2001 الخاص بتطوير الاستثمار و القانون رقم 18/0المتعلق بالقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجز ائر؛
- ❖ كما أنشئت الحكومة الجزائرية صندوق لضمان القروض الممنوحة من طرف البنوك والتي خصصت للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعملية لتجديد التجهيزات و التوسيع في المشاريع؛
- ❖ في2003/02/27: إنشاء نظم للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وفي أفريل 2003 فتحت مكاتب جهوية لتأهيل تلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- ❖ في سنة 2004 تم إحصاء 400 عملية تأهيل، وتشخيص، وتكوين في إطار الدعم المباشر، مع البحث عن جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة 20 مليون اورو؛
- ❖ كما تم تنظيم الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أيام 15/14 من سنة 2004؛

وتم تخصيص 4 مليار دينار جزائري للفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2009 بهدف التكفل بإنجاز وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتطوير ودعم الصناعات التقليدية خاصة في الوسط الريفي، وكذا دراسة انجاز متاحف الصناعة الحرفية التقليدية.

كما ارتأينا أن نذكر الأدوار المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، من خلال إظهار مساهمتها في التشغيل وتحقيق التوازن الجهوي، وفي المجاميع الاقتصادية كالقيمة المضافة والناتج الإجمالي والتجارة الخارجية؛

2. نتائج اختبار فرضيات البحث:

بناءا على الفرضيات المقدمة نأتي إلى اختبار مدى صحتها وتوضيحها فيمايلي:

- تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تلك المشروعات التي تتميز بانخفاض رأس مالها، وقلة عدد عمالها، وصغر حجم مبيعاتها، وقلة الطاقة اللازمة للتشغيل، ويستند في تعريف المؤسسات على عدة معايير للتفرقة بين المؤسسات المصغرة، الصغيرة، والمتوسطة، ويختلف اعتماد هذه المعايير من دولة إلى أخرى، والهدف من هذه التفرقة توضيح قدرة المؤسسات الكبيرة من حيث رأس المال المستثمر، وعدد العمال المستخدمين، ورقم الأعمال، ومن حيث الاستقلالية في تسيير المشروع مقارنة بالمؤسسات المصغرة أو المتوسطة تتصف بمحدودية قدراتها، و هو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الأولى؛
- إن نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرتبط بتوفر الإمكانيات المادية وكذا البشرية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بمدىانتشار ها وتوسعها، خاصة من جانب سهولة إنشائها،وا دارتها، وبساطة هيكلها التنظيمي، وعملياتها الإدارية، وكذا توسع حجم نشاطاتها ومبيعاتها، مع القدرة على مواكبة التقدم التكنولوجي، والقدرة على التكيف مع متغيرات السوق وما تفرضه من تحديات، وهذا ما يبين أن هناك قصورا في الطرح المتناول ضمن الفرضية الثانية؛

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تعتبر المحرك الرئيسي لها، وتبرز أهميتها بقيامها بدور فعال في خلق فرص العمل، ورفع القيمة المضافة، ومساهمتها في تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة، ومساهماتها بشكل كبير في الناتج الداخلي الخام، وهكذا تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تحقيق الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي نظرا لسهولة تكيفها مع مستجدات السوق مما يجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و الاجتماعية وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الثالثة؛
- شهد قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة اهتماما متزايدا من طرف السلطات الجزائرية مقارنة بقطاع المؤسسات الكبيرة، فالتحولات الاقتصادية العالمية وما صاحبها من تطبيق لبرامج التصحيح الهيكلي في عدد كبير من دول العالم ساهم في تغيير الأفكار لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت محور الدراسات الاقتصادية والفكرية، باعتبارها كيانا مختلفا في حجمه وطريقة تسييره ومعالجته للمشاكل المطروحة، وليس على أنها مرحلة من مراحل التحول لبلوغ الحجم الأمثل، ويؤكد صحة هذا التوجه العدد المتزايد للإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر السنوات، وهو ما يسمح لنا بتأكيد صحة الفرضية الرابعة.

3. نتائج البحث:

من مجمل ما تقدم يمكن استخلاص النتائج التالية:

- بالرغم من أن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يكتنفه بعض الغموض نتيجة عدم إيجاد تعريف دقيق يلقى قبولا لدى الخبراء والمفكرين وحتى الدول، فهذا لم يمنع من وجود بعض المحاولات لتعريفها من طرف منظمات دولية وكذا دول بناءا على مقومات بنائها الاقتصادي والظروف السائدة داخلها، وكذا تحديد التصنيف والشكل الذي يلائم سيرورتها الإنمائية والتطورية.

- بالنظر إلى الملامح الجديدة التي أصبحت تميز بيئة الأعمال اليوم من ثورة تكنولوجية ومعلوماتية وانفتاح الأسواق وتقارب المسافات المدعوم أساسا بظاهرة العولمة، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه جملة من التحديات جعلتها مهددة بمخاطر تمس وجودها وكيانها.

- تتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، حيث العدالة في توزيع الثروات والقضاء على البطالة كظاهرة اجتماعية سلبية، ويمكن كذلك أن تعزز هذه المنظمات مساهمات الأقليات والمرأة في العمل والإنتاج والمبادرات، وتعمل على التنمية المتوازنة والحد من الهجرة الداخلية بين الريف والمدينة، وكذلك الهجرة الخارجية بإيجاد فرص العمل الريادية المبدعة، كذلك تلعب هذه المؤسسات دورا على الصعيد التكنولوجي من خلال قدرتها على الإبداع والتحسين المستمر والاختراع في مختلف الأنشطة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- إن ظاهرة العولمة أدت إلى إزالة الحدود الجغرافية وسيادة القطاع الخاص والجودة والأسعار والمنافسة الكاملة وحرية الاختيار التي تقودها تكنولوجيات جديدة وقوية في الإعلام والاتصال، كلها قرائن تعتبر تحديات كبيرة وأيضا قد تعتبر فرصا متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أسهمت التغيرات التي مست الأنظمة والأدوات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن الماضي أسهمت في إعادة تشكيل معادلة القوى الاقتصادية عالميا، فما يشهده عالم اليوم من تغيرات سيؤدي بدون شك إلى حدوث تعديلات جذرية على توجهات منظمات الأعمال خاصة التي تنشط في المحيط سريع التغير والتشكل في نفس الوقت.

- إن قيام الحكومة الجزائرية مؤخرا بعدة إجراءات يشمل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيساهم بدون شك في تطوير هذا القطاع وتشجيع الشباب الجزائري على التوجه إليه وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

4.التوصيات المقترحة:

من أجل الاستفادة الفعلية من الدعم الذي تقدمه الدولة الجزائرية لتطوير الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فانه لابد من تعزيز البنية المؤسساتية لهذا القطاع سنقدم ضمن هذه الفقرة مجموعة من التوصيات في النقاط التالية:

- توفير المعلومات الصحيحة عن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية للقطاع الرسمي .

- زيادة كفاءة فريق العمل بوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقيام بدور أكثر فاعلية في تشكيل سياسة الحكومة فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

- إيجاد علاقات عمل أكثر تقاربا مع الجهات المعنية والفاعلة من أجل زيادة المعرفة والخبرة لدى القطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان مشاركة هذه الجهات في عملية صياغة السياسات.

- تنفيذ عملية تنمية السياسات على أساس القضايا ذات الأولية.

- وضع دليل يحتوي على الإجراءات القياسية للتشغيل بالنسبة لهذه المؤسسات وتحديثه بشكل دوري.

- تحسين وتطوير قاعدة البيانات والمعلومات المتاحة لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بقضايا تنمية هذه المؤسسات.

- تعزيز التعاون مع المجموعات الدولية المهتمة بمجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

- زيادة الوعي الجماهيري بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة دعمها لسياسات تنميتها .

أخيرا، نعتقد أن الأخذ بهذه الآليات سيساهم في تحسين مناخ الاستثمار والتجسيد الفعلي للمشاريع الاستثمارية الصغيرة التي تمثل بدورها عاملا لجذب الاستثمار في المشاريع الكبيرة.

5. آفاق البحث:

رغم تنوع البحوث المقدمة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدور الهام تؤديه في تحقيق التنمية الاقتصادية، ورغم الصعوبات التي واجهتنا خاصة فيما يتعلق بالمادة العلمية، إلا أن ذلك لا ينفي أهمية الموضوع ويطرح آفاق للبحث تأخذ جوانب أكثر عمقا منه، وفيمايلي نقترح بعض المواضيع لدراسات مستقبلية إنشاء الله كمايلي :

- متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل تحديات السوق؛
- دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السوق الجزائرية؛
- سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المراجع باللغة العربية:

ا: الكتب:

1. إسماعيل محمد محروس، "**اقتصاديات الصناعة والتصنيع** "، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية–مصر، 1992.
2. الصميدعي محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، "**سلوك المستهلك** "، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007.
3. الضلاعين علي، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، مركز اليزيد للنشر، عمان– الأردن، 2005
4. العطية ماجدة ، "**إدارة المشروعات الصغيرة**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، بدون ذكر السنة.
5. الغالبي طاهر محسن منصور، **"منظمات الأعمال الصغيرة و المتوسطة"**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009.
6. الوادي محمود حسين، العيساوي كاظم جاسم، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2007.
7. الوادي محمود، العساف أحمد، "**الإقتصاد الكلي**"، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2009.
8. برايس موراي، "**التنمية الصناعية**"، مؤسسة فرانكس للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 1970.
9. بن قريصة صبحي نادر، " **مذكرات في التنمية الاقتصادية** "، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية–مصر، بدون ذكر السنة.
10. جواد نبيل، "**إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، الجزائرية للكتاب، بيروت– لبنان، 2006.
11. خوني رابح، رقية حساني، **"المؤسسات ص و م ومشكلات تمويلها** " الترك للنشر،مصر، 2008.
12. خلف فليح **حسن** ، " **الاقتصاد الكلي**"، دار الكتاب العالمي للنشر والتوزيع، عمان- **الأردن**، 2007.
13. خمش مجد الدين، "**الدولة والتنمية في إطار العولمة**"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2004.
14. سلامة رمزي علي ابراهيم، "**اقتصاد التنمية**"، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1986.
15. عبد السلام صفوت، "**اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية**"، دار النهضة العربية، الإسكندرية– مصر، بدون ذكر السنة.
16. عمر أيمن علي، "**إدارة المشروعات الصغيرة** "، دار الثقافة، عمان– الأردن، 2006.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

17. عفانه جهاد عبد، قاسم موسى، "**إدارة المشاريع الصغيرة**"، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان–الأردن، 2004.
18 عمر أيمن علي، "**إدارة المشروعات الصغيرة** "، دار الثقافة، عمان– الأردن، 2006
19 لابري شيخ، "**الإقتصاد والمؤسسة**"، دار النشر الصفحات الزرقاء، الجزائر، 2003
20 مجنمر عبد العزيز جميل، أحمد عبد الفتاح وآخرون، "**دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة البطالة بين الشباب في الدول العربية**"، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة– مصر، 2007 .
21 نائف برنوطي سعاد، "**إدارة الأعمال الصغيرة**"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان– الأردن، 2005
22. يسري احمد عبد الرحمان، "**تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996 .

ب: الرسائل والاطروحات:

23. احمد حمزة، " **دور القرض المصغر في تمويل المؤسسات المصغرة** "، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة بسكرة ، 2006/2005.
24. برني ميلود، "**دور وظيفة التسويق في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية** "، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2009/2008.
25. قريشي يوسف، "**سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** "، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم التسيير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005
26. لخلف عثمان، "**واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2004/2003.

ج/الدوريات و المجلات:

27 آيت عيسى، " **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آفاق وقيود**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد6، السداسي الأول، 2009
28. بوسهمين أحمد، "**الدور التنموي للاستثمار في المؤسسة المصغرة في الجزائر**"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد2 ، العدد الأول 2010.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

د:الملتقيات والمؤتمرات:

29. أونيس عبد المجيد، "**الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة –وواقع و آفاق**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربي، جامعة التكوين المتواصل– الجزائر، يومي 18/17 افريل 2006.

30. النسور جاسم عبد الرزاق، " **المنشآت الصغيرة والمتوسطة– الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة ص و م في الدولة العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف–الجزائر، يومي18/17 أفريل 2006.

31. برودي نعيمة ،"**التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدول العربية، جامعة حسبة بن بوعلي، الشلف– الجزائر، 18/17 أفريل 2006.

32. بن عنتر عبد الرحمن، "**واقع الإبداع في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة بومرداس–الجزائر، يومي18/17 افريل 2006.

33. بوخاوة إسماعيل، عطوي عبد القادر، **" التجربةالتنموية في الجزائر وإستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"**، ورقة بحث مقدمة الى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، الجزائر، يومي 28/25 ماي 2003 .

34. تومي ميلود، "**مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف–الجزائر، يومي18/17 أفريل 2006.

35. حساني رقية، خوني رابح، "**افاق تمويل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المغربية، جامعة فرحات عباس– سطيف يومي 28/25 ماي 2003.

36 راتول محمد، بن راودية وهيبة، " **مكانة وواقع المؤسسات ص و م في الدول العربية** "، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسة ص و م في الدولة العربية، جامعة الشلف–الجزائر، يومي18/17 أفريل 2006

37 عواطف محسن، "**تجارب بعض الدول (كندا، تونس) في ميدان تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول بحث في سبل تطوير البدائل التمويلية للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 13/12

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ماي 2009

38. غياط شريف، بوقموم محمد، " **التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ودورها في التنمية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة 8 ماي1945، قالمة، يومي 18/17 أفريل 2006

39. قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، "**محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات تمويل المؤسسات ص وم الجزائرية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة محمد خيضر، بسكرة–الجزائر، يومي 09/08 أفريل 2002.

40. قويقح نادية، "**مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاورو متوسطية**"، ورقة بحث مقدمة إلى الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية – الأوروبية، جامعة فرحات عباس– سطيف، يومي 9/8 ماي 2004.

41. كتوش عاشور، طرشي محمد، " **تنمية و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**"، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي– الشلف–الجزائر، يومي18/17 أفريل 2006.

42. نويبات عبد القادر، جباري عبد الوهاب، "**دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني –الواقع والرهانات**"، ورقة بحث مقدمة إلى الملتقى الوطني حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة سعيدة، (دون ذكر اليوم، الشهر)، 2005/2004.

و :الجرائد والنشريات:

43 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، **المواد 4،5،6،7** من القانون رقم 01–18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 2001، ، العدد 77

44. تقرير هيئة الأمم المتحدة الخاص بـ"**دور المحاسبة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، واشنطن، 2004.

45. دليل "**إنشاء مؤسسة مصغرة**"، وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب، الجزائر، 2009.

46. نشرية المعلومات الإحصائية رقم 16،الجزائر، 2009 .

47. وثيقة المفوضية الاوروبية، بشأن **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مكتب المطبوعات الرسمية للاتحادات الأوروبية، لكسمبورج، الصادرة بتاريخ 3 أفريل 1996.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

2- المراجع باللغة الفرنسية:

ا:الكتب:

48-SELLAMI.A ; **La petite et moyenne industrie et le développement économique**, Edition Enal ; 1985 ,

49- E.STALEY & R. MORSE **La petite industry modern et le development**,

ب:المواقع الالكترونية:

50- www.aadd2.com/vb//shawthread- php?

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com